التركيب اللغوي بين الاستقامة والإحالة

دراسة في النحو والدلالة

إعداد

علي رمضان البيومي

كلية دار العلوم - جامعة الفيوم

• ملخص البحث

يتناول هذا البحث التركيب اللغوي من حيث الاستقامة والإحالة، منطلقا فيه من نص سيبويه الذي كَشفَ فيه عن لمحةٍ لغويةٍ مهمةٍ بها جوانب عقليةٌ وأخرى منطقيةٌ، تكشف عن عبقرية اللغة العربية عند صياغة تراكيبها في عقل متكلميها وكيفية إيصال المعنى المراد إلى متلقيها، وقد بيّنَ البحث أنّ إحالة التركيب تأتي من جهتين؛ جهة نقض آخر الكلام لأوله، كقولك: أَتَيْتُكَ غداً، وجهة عدم سماعه من العرب ومخالفته للعادة اللغوية المألوفة للتركيب العربي، وقد حرصَ البحثُ على الكشف عن أسباب إحالة التركيب من خلال أربعة مطالب، وهي: بناء الجملة العربية بين الاستقامة والإحالة، والتوجيه النحوي بين الاستقامة والإحالة، و قصد المتكلم وإرادته بين الاستقامة والإحالة، والعلامة الإعرابية بين الاستقامة والإحالة. فرأى أنّ الإحالةَ قد تأتي بسبب الخطأ في البناء التركيبي للجملة، أو في التوجيه النحوي، أو في قصد المتكلم وإرادته، أو في العلامة الإعرابية، فنبَّه على ما لا يستقيم في النحو العربي من تراكيبَ خارجةٍ عن أنظمة العربية النحوية والدلالية، محاولا الكشفَ عن طرائق العرب في كلامهم ومناحي خطابهم وتكوين دلالاتهم. فرأى أنّ المستقيم من الكلام هو ما سار على نظام اللغة الذي وضعه العرب لأنفسهم لا تناقضَ فيه ولا خللَ، أو هو المستقيم نحواً ودلالةً، والمحال هو ما خالف النظام اللغوي، نظما ومعنى وتوجيها وضبطا وقصدا، أو هو ما أدى إلى نظم لم يرد ومعنى متناقض، أو هو ما خالف أنظمة العربية النحوية والدلالية، ثم خلص البحث إلى عدة نتائج، أودعها آخر البحث.

*****

المقدمة

إنّ اللغةَ العربيةَ تسعى -كأي لغة- إلى غاية واحدة، وهي الفهم والإفهام، لكنها وضعت خلال تحقيقها لهذه الغاية مجموعة من الضوابط والقواعد التي تحكم اختيار المفردات ونظمها في تركيب لغوي صحيح قادر على حمل المعنى المراد وتوصيل الفهم وتحقيق الإفادة، وقد سعت العربية هذا السعي على عدة مستويات:

١. كيفية بناء الجملة.

٢. كيفية التوجيه النحوي.

٣. معرفة قصد المتكلم وتوضيح نيته.

٤. قدرة العلامة الإعرابية المعينة على تحقيق الغرض دون غيرها.

فقد يحال التركيب من حيث أي مستوى من هذه المستويات الأربع، وسيكشف البحث أنَ أسباب إحالة التركيب اللغوي تتوارى خلف هذه المستويات، وأنَ استقامة التركيب باستقامتها.

لَقَدْ كَشفَ سيبويه في كتابه عن لمحةٍ لغويةٍ مهمةٍ بها جوانب عقلية وأخرى منطقية، تكشف عن عبقرية اللغة العربية عند صياغة تراكيبها في عقل متكلميها وكيفية إيصال المعنى المراد إلى متلقيها، وهي عن استقامة الكلام وإحالته، وبان من خلال كلامه أن **المستقيم من الكلام هو ما سار على نظام اللغة الذي وضعه العرب لأنفسهم لا تناقضَ فيه ولا خللَ، أو هو المستقيم نحواً ودلالةً، والمحال هو ما خالف النظام اللغوي، نظما ومعنى وتوجيها وضبطا وقصدا، أو هو ما أدى إلى نظم لم يرد ومعنى متناقض، أو هو ما خالف أنظمة العربية النحوية والدلالية**، فهو «ما لا يجوز البتة»[1] التكلم به كما قال أبو هلال العسكري في كتابه «الصناعتين».

(١) الصناعتين، لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، تحقيق محمد علي البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي)، ط١، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م، ص٧٠.

وهي معانٍ لم تختلفْ كثيراً عن معنى الإحالة في المعجم، يقول ابن منظور: «**والمُحال من الكلام ما عُدِل به عن وجهه**، وحَوَّله جَعَله مُحالاً وأَحال أَتى بمُحال، ورجل مِحْوال: كثيرُ مُحالِ الكلام، وكلامٌ مُسْتَحيلٍ: مُحال، **ويقال: أحلْتُ الكلامَ أُحيله إحالةً إذا أفسدتَه**، وروى ابنُ شميل عن الخليل بن أحمد أنه قال: **المُحَال كلامٌ لغير شيءٍ، والمستقيمُ كلامٌ لشيء**»[1].

ولذلك عرفته الدكتورة/ لطيفة النجار متأثرة بالمعجم بأنّه» عدولٌ عن الوجه أو الصواب، وأنّ درجة العدول هذه تصل إلى أقصاها، بحيثُ يصبحُ الكلامُ فاسداً وباطلاً أو لغير شيء، فهو خالٍ من المعنى، وهو كلامٌ يصوِّرُ حالةً يمتنعُ وجودُها في الخارجِ (الوجود)، كاجتماع النقيضين»[2]، وتعريف البحث السابق له أخصرُ وأوضحُ.

وتأتي إحالة التركيب من جهتين، جهة نقض آخر الكلام لأوله، وجهة عدم تحدث العرب بهذه التراكيبفجاءت على غير العادة اللغوية المألوفة للتركيب العربي، وهذا ماتحدثَ عنه سيبويه تحت عنوان: «باب الاستقامة من الكلام والإحالة»، حيث قال: «فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب.

فأما **المستقيم الحسن** فقولك: أتيتكَ أمسِ وسآتيْكَ غداً.

وأمَّا **المُحَال**، فأنْ تَنقضَ أوَّل كلاَمكَ بآخرِه فَتَقول: أَتَيتكَ غَداً وسَآتيك أَمسِ.

وأما **المستقيم الكذب** فقولك: حَمَلْتَ الجَبَلَ، وشَربتُ ماءَ البَحْرِونحوه.

وأما **المستقيم القبيح** فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قَدْ زيداً رأيتُ، وكي زيداً يَأتِيكَ، وأشباه هذا.

---

(١) لسان العرب، لابن منظور (ت:٧١١هـ)، تحقيق/ أمين محمد عبد الوهاب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م، (ح.و.ل) ٣/ ٤٠٠.

(٢) مفهوم الإحالة عند سيبويه ص٧٧.

وأما **المحال الكذب** فأن تقول: سوفَ أشْرَبُ ماءَ البَحرِ أمسِ»[1]، والذي يعنى به هذا البحث هو **المحال والمحال الكذب، والمستقيم القبيح**، وما يجيء على أمثالهم، فالأول والثاني (المحال والمحال الكذب)تركيب لا يستقيم في النحو والدلالة، فأحيلا من جهة الورود النحوي والمعنى والصورة المنطوقة،والثالث (المستقيم القبيح) لا يستقيم نحوا، فأحيل من جهة الورود النحوي والبنية الأساسية، وقد دفع البحثَ لدراسةِ هذا الموضوعِ عدةُ أشياء، منها:

١. أنّ نصّ سيبويه السابق فيه «تكمنُ بذور نظرية نحوية دلالية، حيث تندمجُ في تواؤمٍ حميمٍ قوانينُ النحو مع قوانين الدلالة»[2] على حد تعبير أستاذي الدكتور محمد حماسة رحمة الله عليه،كما يتضح من خلاله أنّ النحو ليس علماً جامداً جافاً يبحث فقط في الوظائف النحوية.
٢. أنّ العربَ راعت عند صياغة تراكيبها أمرين، الأول: مدى التفاعلبين الوظائف النحوية وبين مفردات التركيب، والثاني: مدى التوافق مع النظام الذي وضعته العربية للغتها والذي تكلمت به العرب (الصناعة النحوية).
٣. التنبيهُ على ما لا يستقيمُ في النّحو العربي من تراكيبَ خارجةٍ عن أنظمة العربية النحوية والدلالية.
٤. محاولةُ الكشف بصورة أوضح عن النظرية العربية في النحو العربي، في ضوء سعي العربية للفهم والإفهام كباقي اللغات.
٥. ضرورةُ التتابع النحوي والدلالي الصحيحين في بناء الجملة العربية، وهو ما يعرف بشرط النظام وشرط الدلالة.
٦. محاولةُ بيان مقاصد العرب من كلامهم، ودقتهم في تعبيراتهم.
٧. محاولةُ بيان الأسباب الحقيقية التي تتسبب في إحالة التركيب.

(١) الكتاب، تحقيق:عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، ١/ ٢٥، ٢٦.
(٢) النحو والدلالة، للدكتور/ محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، القاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، ص٦٥.

هـذا، وقـد اعتمـد البحـث في سـبيل إعـداد مادتـه عـلى منهـج الوصـف والتحليـل، محـاولا الكشـف عـن طرائـق العـرب في كلامهـم و مناحـي خطابهـم و تكويـن دلالات جملهـم، وقـد تحـدث البحـث عـن أربعـة مطالـب مسـبوقة بمقدمةومتلـوة بخاتمـة:

المطلب الأول: **بناء الجملة العربية بين الاستقامة والإحالة.**

المطلب الثاني: **التوجيه النحوي بين الاستقامة والإحالة.**

المطلب الثالث: **قصد المتكلم وإرادته بين الاستقامة والإحالة.**

المطلب الرابع:**العلامة الإعرابية بين الاستقامة والإحالة.**

وقـد حـرصَ البحـثُ عـلى محاولـة جمـع بعـض التراكيـب التـى يمكـن أن توصف بأنهـا محالـة لغويـا، وغـير مسـتقيمة نحويـا، مسـتعينا في ذلـك بكتـب الأوائـل مـن لـدن سـيبويه حتـى عصرنـا هـذا، وقـد سُـبِقَ هـذا البحـثُ بعـدة دراسـات تعـدُّ في مجملهـا -في رأي البحـث- بمثابـة التمهيـد لـه، فلـم تتعمـق في الفكـرة تعمقَـه، ولم تطـرح الفكـرةَ طرحَـه، وفي مقدمتهـا:

- كتـاب (النحـو والدلالـة مدخـل لدراسـة المعنـى النحـوي الـدلالي) لأسـتاذي الدكتـور/ محمـد حماسـة عبـد اللطيـف رَحِمَهُ اللَّهُ، الـذي ألهمنـي الفكـرة وحثنـي عـلى البحـث عنهـا، لكنـه لم يبحـث في المحـال والمسـتقيم مـن كلام العـرب بحثـا مسـتقلا وإنـما عـرض لنـص سـيبويه عـن الاسـتقامة والإحالـة لبيـان التفاعـل بـين الوظائـف النحويـة والمفـردات، معتمـدا عـلى قانـون الاسـتبدال والمعـاني الحقيقيـة والمجازيـة.
- ورسـالة (الإحالـة والكـذب في التراكيـب عنـد النحـاة)، للدكتـورة/ زينـب شـافعي عبـد الحميـد[1]، وهـي رسـالة لهـا غايـة وهـدفٌ يختلـف عـن غايـة

(١) رسالة دكتوراه غير مطبوعة بكلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

هـذا البحـث وهدفـه، تقـول: «كان هـدف البحـث محاولـة استخلاص **قواعد الإحالـة أو قواعـد الاستحالة** التـي تمنـع إنتـاج الجمـل غـير الصحيحـة عنـد علـماء العربيـة، وبيـان مـا يحكـم خطـأ تلـك الجمـل، وهـل هـو تركيبـي أو دلالي؟»[1]، ثـم إنهـا تبحـث عـن «أوجـه التشـابه بـين النظريـة النحويـة العربيـة والنظريـة التحويليـة»[2] لنعـوم تشومسـكي، تقـول الدكتـورة زينـب: «النظريـة التحويليـة تهـدف إلى نظـامٍ مـن القواعـد يفـسرُ اللغـة تفسـيرا صحيحـاً، بحيـث يسـمح بإنتـاج الجمـل الصحيحـة، ويسـتبعد المتتابعـات النطقيـة غـير الصحيحـة، وفي هـذا مـا فيـه مـن التقـاء مـع النحـو العـربي في هـذا الهـدف»[3]، أضـف إلى ذلـك أنهـا لم تتعـرض في رسـالتها للإحالـة في قصـد المتكلـم ولا العلامـة الإعرابيـة ولا التوجيـه النحـوي.

- وبحـث (مفهـوم الإحالـة عنـد سـيبويه، أبعـاده وضوابطـه) للدكتـورة/ لطيفـة إبراهيـم النجـار[4]، وهـو بحـث يقتـصر عـلى الإحالـة عنـد سـيبويه، مفهومُهـا في الكتـاب وتتبـعُ مواضعِهـا، ولم يتوسـع فيهـا تحليـلا ونصوصـا وبيانـا لأسـبابها.
- وبحـث (إرادة المتكلـم ومقاصـد الـكلام في كتـاب سـيبويه مقاربـة تداوليـة، بحـث للدكتور/ علي بـن موسـى بن محمـد شـبير[5]، لم يتعـرض للإحالـة والاسـتقامة في قصـد المتكلـم ونيتـه، وإنـما تعـرض لبعـض صـور القصـد المسـتقيمة التـي تدخـل في إطـار النظـام اللغـوي العـربي المسـتقيم ويتخـير

(١) الإحالة والكذب في التراكيب عند النحاة ص١٣.

(٢) الإحالة والكذب في التراكيب عند النحاة ص١٣.

(٣) الإحالة والكذب في التراكيب عند النحاة ص١٧، وانظره أيضا ص٧، ٨، ١٤، ١٥.

(٤) المجلـة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، الأردن، مجلد (٣) العدد (١)، ذو الحجة ١٤٢٧هـ ـ كانون الثاني ٢٠٠٧م.

(٥) مجلة اللسانيات العربية، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية – السعودية، العدد (٤) صفر١٤٣٨هـ – نوفمبر٢٠١٦م.

منها المتكلم ليعبر عن قصده وإرادته، كقصد المتكلم التقديمَ والتأخيرَ والحذْفَ وتعدديةَ الوظيفة النحوية للكلمة، وتعدديةَ الأوجهِ الإعرابية للكلمة.

- وبحث (الاستعمال اللغوي القبيح دراسة في الاصطلاح والاستعمال في كتاب سيبويه) للدكتور/ جزاء محمد المصاروة[1]، وهو تتبع للاستعمالات اللغوية التي وصفها سيبويه بالقبح وقسمها إلى أربعة أنواع، ولم يعتمد الفكرة التي اعتمدها بحثُنا.
- وبحث (مراعاة قصد المتكلم في التوجيه النحوي)، للدكتور/ عادل فتحي رياض[2]، وهو يتناول الحديث عن نقطتين، الأولى: أهمية مراعاة المتكلم وقصده، والثانية: نماذج تطبيقيةعلى مراعاة قصد المتكلم، ولم يتطرق البحث لإحالة التركيب إذا خالف قصد المتكلم.
- وكتاب (العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث)، لأستاذي الدكتور/ محمد حماسة عبد اللطيف[3] رَحِمَهُ اللَّهُ، وهو يهتم بدلالة العلامة وتأصيلها وأنواعها وموجبها والترخص فيها لوجود قرائن أخرى تحدد الدلالات، ولم يكشف عن فكرة هذا البحث أو يعالجها.

ومازال هذا الجهدُ يحتاج إلى استكمال وتوسيع ومسح شامل لأنظمة اللغة العربية، الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية، لعلّ اللهَ تعالى يعين عليها في المستقبل إنْ شاء الله.

والله تعالى من وراء القصد.

(١) مجلة العلوم الإنسانية، البحرين، العدد (٢٥)، صيف ٢٠١٥.
(٢) مجلة كلية دار العلوم/ جامعة القاهرة، العدد (٤٤)، ٢٠٠٧.
(٣) دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠١.

المطلب الأول

بناء الجملة العربية بين الاستقامة والإحالة

تعتمدُ الجملةُ العربيةُ في بنائها اللغوي على ركنين أساسيين، هما: المسندُ والمسندُ إليه، يقولُ سيبويه: «وهما ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بداً، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك: يذهبُ عبد الله، فلا بدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بدّ من الآخر في الابتداء»[1]. وهذان الركنان هما عمدتا الجملة، وهما أدنى حد تركيبي وأقل بناء لغوي يصلح به التركيب ليعطي دلالة ويفيد السامع، فلا يصح حذفهما، يقول السيوطي: «العمدة: عبارة عما لا يسوغ حذفه من أجزاء الكلام إلا بدليل يقوم مقام اللفظ به»[2]، وكل ما عدا هذين الركنين أو العمدتين يعد في عرف اللغويين فضلة يؤتى بها لإضافة معنى فرعي للجملة، يمكن أن يستغني المعنى الأصلي عن هذا المعنى الفرعي، وتستقل الجملة -من حيث هي جملة- بنفسها وبنائها، ويطلق عليها أيضا اسم «الجملة»، هذا مع اعتبار الفضلة أحيانا ركنا بنائيا مهما لا يصح تركه أو حذفه لتوقف المعنى عليه، وإنما قصدوا بالفضلة أنه لا يصح بناء لغوي مكون من فضلة ومسند إليه أو من فضلة ومسند أو من فضلتين مثلا، لأن بناء الجملة العربية يتوقف على الإسناد أولا، وإن استلزم السياق أحياناذكر الفضلة أو عدها بمثابة العمدة فإن ذلك يكون من متطلبات المعنى ولوازم السياق، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [لقمان:١٨]، وكقول عدي بن الرعلاء الغساني: [الخفيف]

لَيْسَ مَنْ ماتَ فاستراحَ بميْتٍ ... إنَّما الميْتُ مَيِّتُ الأَحْيَاءِ

إنَّمَا الميْتُ مَنْ يعيشُ كئيباً ... كاسِفاً بالُهُ قليلَ الرَّجاءِ

(١) الكتاب ١/ ٢٣.

(٢) همع الهوامع، تحقيق الدكتور/ عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، ١/ ٣٥٩.

فالحالان (مرحاً وكئيباً) صارا من لوازم المعنى ومن متطلبات السياق لئلا يقع الكلام في مخالفة العقل أوالشرع أو ينقض آخرُ الكلام أوله، ولذلك عرف الصبان الفضلة بقوله: «ما يستغني الكلام عنه من حيث هو كلام نحوي»[1]، لكنها قد تصبح من متطلبات النظام السياقي لا من متطلبات النظام النحوي، فقد يستوجب السياق لزوم ذكر الفضلة لحاجة المعنى إليها كالعمدة تماما.

أمّا إذا خلا الكلام من الإسناد (المسند والمسند إليه) صار في «حكم الأصوات التي حقها أن ينعق بها»[2]، كما يقول الزمخشري، أي: إن خلو البناء من الإسناد لا يجعله كلاما ولا بناء لغويا صحيحا يمكن أن تستخلص منه دلالة أو معنى، فهو في حكم النعيق والصريخ، حتى وإن جمعت كلمة بجوار كلمة؛ لا يعد هذا الجمع تركيبا أو بناء لغويا؛لأن التركيب هو الإسناد، أو هو إقامة العلاقات اللغوية الصحيحة، واختيار المفردات التي تتفاعل تفاعلا صحيحا مع وظائف النحو، وهو ما عناه الزمخشري حين قال: «الإعراب لا يستحق إلا بعد العقد والتركيب»[3]، أي: بعد تكوين العلاقات وتشابك القرائن واختيار المفردات.

وتنقسم الجملة العربية إلى نوعين اثنين بناء على طبيعة البناء وطريقة رص الكلمات ونظم العلاقات، وهما: الجملة الاسمية والجملة الفعلية[4]، وكلتاهما مكون

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ٢/ ١٦٩.

(٢) المفصل في صنعةالإعراب، للإمام محمود بن عمر الزمخشري (ت:٥٣٨هـ)، تحقيق الدكتور/ علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م، ص٤٣.

(٣) المفصل ص٢٤.

(٤) اختلف النحاة حول تقسيمات الجملة العربية إلى ثلاثة آراء، الأول: هو رأي سيبويه والجمهور، حيث يرون أن الجملة العربية نوعان، اسمية وفعلية، وهو ظاهر كلام سيبويه عندما تحدث عن المسند والمسند إليه، فقال: «وهما ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بداً، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك: يذهبُ عبد الله، فلا بدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بدّ من الآخر في الابتداء» ١/ ٢٣. الثاني: هو رأي أبي علي الفارسي والزمخشري، فقد قسماها إلى أربعة أقسام: اسمية وفعلية وشرطية وظرفية، يقول الزمخشري: «والجملة على أربعة أضرب فعلية واسمية وشرطية وظرفية، وذلك: زيد ذهب أخوه، وعمرو أبوه منطلق، =

من (مسند + مسند إليه) أو (مسند إليه +مسند)، ولكن العبرة باعتبار الصدر، فالجملة الاسمية هي التي صدرها اسم (مسند إليه) والجملة الفعلية هي التي صدرها فعل (مسند)، مع اعتبار ثلاثة أمور مهمة في معرفة الصدر، وهي:

١. لاعبرة بالحروف المتقدمة على صدر الجملة، كحروف الاستفهام وحروف النسخ وحروف الشرط...إلخ، فقوله:﴿ قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ [المؤمنون:١] و﴿ إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرْكُمْ ﴾ [محمد:٧] جملة فعلية، وقوله: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [البقرة:١٧٣] و﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾ [يوسف:٣١] جملة اسمية.

٢. لاعبرة بالتقديم والتأخير، والمعتبر هو ما كان صدرا في الأصل وإن تأخر، فقوله: ﴿فَأَىَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ ﴾ [غافر:٨١] و﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ﴾[النحل:٤٩] جملة فعلية، وقوله:﴿لَهُم مِّن جَهَنَّمَ مِهَادٌ ﴾[الأعراف:٤١] و ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَٰشِعَةً ﴾[فصلت:٣٩]» جملة اسمية.

٣. اعتبار المقدر والمحذوف سواء أكان المحذوف مسندا أم مسندا إليه؛ لأن المحذوف لدليل كالمذكور، فجملة (نارٌ) في قوله: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ ۝١٠ نَارٌ حَامِيَةٌۢ ﴾[القارعة:١٠-١١] جملة اسمية باعتبار تقدير مبتدأ محذوف، وجملة (أحدٌ) في قوله: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾[التوبة:٦] جملة فعلية باعتبار تقدير فعل محذوف وعدم اعتبار حرف الشرط.

= وبكر إن تعطه يشكرك، وخالد في الدار» المفصل ص٤٤، وانظر أيضا: شرح المفصل،لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش المعروف بابن يعيش النحوي (ت:٦٤٣هـ)، تحقيق أحمد السيد سيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة١/ ٢٢٩، والثالث: هو رأي ابن هشام، فقد قسمها إلى اسمية وفعلية وظرفية، يقول ابن هشام: «انقسام الجملة إلى اسمية وفعلية وظرفية، فالاسمية هي التي صدرها اسم كـ: زيد قائم... والفعلية هي التي صدرها فعل كقام زيد وضُرب اللص...، والظرفية هي المصدرة بظرف أو مجرور نحو: أعندك زيدٌ، و: أفي الدار زيدٌ، إذا قدرت زيدا فاعلا بالظرف والجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف ولا مبتدأ مخبرا عنه بهما «مغني اللبيب ص٣٤، والأرجح هو رأي سيبويه والجمهور؛ لأن قسمة الزمخشري وابن هشام»قسمة لفظية، وهي في الحقيقة ضربان فعلية واسمية؛ لأن الشرطية في التحقيق مركبة من جملتين فعليتين، الشرط فعل وفاعل، والجزاء فعل وفاعل، والظرف في الحقيقة للخبر الذي هو استقر، وهو فعل وفاعل» شرح المفصل١/ ٢٢٩، وانظر أيضا:مغني اللبيب لجمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري (ت:٧٦١هـ)، تحقيق الدكتور/ مازن المبارك، ومحمد على حمد الله، دار الفكر، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م، ص٣٦٤.

وهاتان الجملتان هما محط الفائدة في اللغة العربية، ولا تكون فائدة في الكلام العربي بغيرهما، أي: في غير الإسناد أو في غير الجملتين، يقول ابن السراج: «والجمل المفيدة على ضربين: إما فعل وفاعل، وإما مبتدأ وخبر»[1]، وجل تعريفات النحاة للجملة تدور حول الإفادة، وتمام المعنى، وحسن السكوت عليها، يقول ابن جني: «وأما الكلام، فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون: «الجمل»[2].

طبيعة الإسناد في الجملة العربية

اختص الاسم دون غيره بالإسناد، أي: إنه وحده هو الذي يقع موقع المسند إليه في الجملة العربية، ويكون المسند اسما وفعلا على السواء، فكانت الجملة العربية على صورة واحدة من صورتين:

مسند إليه (مبتدأ)= (اسم) + مسند (خبر)

أو

مسند (الفعل) + مسند إليه (الفاعل)= (اسم)

وقَدْ علّلَ النحاة ذلك بقولهم: «إنّ الفعل والحرف لا يكون منهما إسناد؛ وذلك لأن الفعل خبر، وإذا أسندت الخبر إلى مثله لم تفد المخاطب شيئا؛ إذ الفائدة إنما تحصل بإسناد الخبر إلى مخبر عنه معروف نحو: قام زيدٌ، وقعدَ بكرٌ، والفعل نكرة؛ لأنه موضوع للخبر، وحقيقة الخبر أن يكون نكرة؛ لأنه الجزء المستفاد،

(١) الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج (ت:٣١٦هـ)، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت،١/ ٦٤، يقول المبرد: «وإنما كان الفاعل رفعاً لأنه هو والفعل جملةٌ يحسن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب. فالفاعل، والفعل بمنزلة الابتداء، والخبر إذا قلت: قام زيد فهو بمنزلة قولك: القائم زيد» المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (٢٨٥هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ط٢، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م، ١/ ١٤٦.

(٢) الخصائص،لأبي الفتح عثمان بن جني (ت:٣٩٢هـ)، تحقيق محمد على النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤، ١٩٩٩م،١/ ١٧، وانظر أيضا: شرح المفصل، ١/ ٤٤، ومغني اللبيب ص٣٦٣.

ولو كان الفعل معرفة لم يكن فيه للمخاطب فائدة؛ لأن حد الكلام أن تبتدئ بالاسم الذي يعرفه المخاطب كما تعرفه أنت، ثم تأتي بالخبر الذي لا يعلمه ليستفيده، ولا يصح أن يسند إلى الحرف أيضا شيء؛ لأن الحرف لا معنى له في نفسه، فلم يفد الإسناد إليه ولا إسناده إلى غيره، فلذلك اختصّ الإسناد إليه بالاسم وحده»[1]، فالعلة الأولى من منع الإسناد لغير الاسم هي انتفاء الإفادة، وهو ما يسمى أيضا بسوء اختيار المفردات، ومن ثم يستحيل الإسناد إلى غير الاسم لعدم الإفادة، فالتراكيب الآتية محالةٌ ولم ترد في كلام العرب:

(في) شربَ

(يضربُ) يشربُ

(هلْ) قائمٌ

قامَ (إنْ)

شربَ (يلعبُ)

وهكذا، تستحيل هذه التراكيب؛ ذلك أن الفائدة انتفت بانتفاء التركيب اللغوي الصحيح والمستقيم، وفقدان الاختيار الصحيح لمفردات اللغة في موقع الإسناد. يوضح ذلك الفارسي بقوله: «الاسم يأتلف مع الاسم فيكون كلاما مفيدا، كقولنا: عمْرٌو أخُوكَ، وبِشرٌ صَاحِبُكَ، ويأتلف الفعل مع الاسم، فيكون كذلك، كقولنا: كتبَ عبدُ الله، وسُرَّ بكرٌ»[2]، وهو ما عبر عنه الزمخشري عند حديثه عن الجملة، بقوله: «والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذاك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك: زيدٌ أخوك، وبشرٌ صاحبُك.

(١) شرح المفصل ١/ ٨٦، وانظر أيضا: الإيضاح، للفارسي، تحقيق الدكتور/ كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م ص٧٢.

(٢) الإيضاح ص٧٢.

أو في فعل واسم نحو قولك: ضُرب زيدٌ، وانطلقَ بكرٌ، وتسمى الجملة»[1]. إنّ الأمثلة التي ذكرت في النصين السابقين توضح مرة أخرى معنى كلام النحاة عن الائتلاف والتركيب، ثم يبين الفارسي متى يستحيل التركيب، ويصير لغوا لا يصح ولا يتكلم به، فيقول: «ولو أُسندَ إلى الفعل شيءٌ، فقيل:

ضحكَ خرجَ

أو كتبَ ينطلِقُ

وما أشبه ذلك لم يكن كلاما»[2]، بل محال أن يكون كلاما، لخلوه من الفائدة ومخالفته قواعدَ النظام وسوءِ الاختيار.

إنّ التركيب اللغوي الذي عناه اللغويون في كلامهم **عبارة عن مجموعة العلاقات اللغوية والوشائج المترابطة والقرائن السياقية التي تكتنف المفردات في نظم واحد دال، وحسن اختيار المفردات التي تشغل الوظائف النحوية يعني صحة التأليف اللغوي من حيث الحقيقة والمجاز، وهما شرطا الإفادة في الكلام واستقامته.**

أقسام الكلام من حيث الاستقامة والإحالة:

بانَ في الحديث السالف الكلام عن حسن التركيب من حيث إقامة العلاقات والوشائج والقرائن بين المفردات عن طريق الإسناد، وحسن اختيار المفردات التي تشغل الوظائف النحوية، وهو ما عبر عنه سيبويه بصورة أوضح حين قال: «باب الاستقامة من الكلام والإحالة»، حيث قال: «فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب. **فأمّا المستقيم الحسن** فقولك: أتيتك أمسِ وسآتيك غداً، **وأمّا المُحَال**، فأنْ تَنقضَ أوّل كلامكَ بآخرِه فتَقول: أتَيتكَ غَداً وسَآتيك أَمسِ، **وأما المستقيم الكذب**

(١) المفصل ص ٢٣.
(٢) الإيضاح ص٧٢.

فقولك: حملت الجبل، وشربت ماء البحر ونحوه. **وأما المستقيم القبيح** فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيداً رأيتُ، وكي زيداً يأتيك، وأشباه هذا. **وأما المحال الكذب** فأن تقول: سوف أشربُ ماءَ البَحْرِ أمس»[1]، لقد ذكر سيبويه خمسة أنواع من التراكيب، منها ثلاثة لا تتكلم بها العربفاعتبرها البحث محالة، وهي: **المحال والمحال الكذب والمستقيم القبيح**، فكل واحد منها به علة تجعله محالا لا يُتكلم به، إما لمخالفته النظام اللغوي الذي تكلمت به العرب، وإما لتناقضه وخلله وأن آخره ينقض أوله، وأما **المستقيم الكذب** فلا يصح في كلامهم التكلمُ به مع إرادة المعاني الحقيقية للمفردات التي وردت به كالجبل والحَمل، لكن إذا أريد بها المجاز حسنت واستقامت؛ ولذلك فإن هذا التركيب بابه البلاغة، **وأما المستقيم الحسن** فهو كلام العرب ومنحى خطابهم، وهذه التراكيب الخمسة هي:

١. **مستقيم حسن**: أتيتك أمسِ وسآتيكَ غداً

إنّ استقامة التركيب واستواءه وحسنه هنا قد جاءت من خلال صحة معناه وموافقته النظام اللغوي الذي تكلمت به العرب، فوضع كل لفظ في موقعه الصحيح مع حسن اختيار مفرداته مع وظائفها النحوية، ولم يقع التناقض في دلالته، فجاءت صورته التجريدية وصورته المنطوقة صحيحتين يمكن نسج آلاف التراكيب اللغوية والجمل العربية عليها.

٢. **مستقيم كذب**: حملتُ الجبلَ، وشربتُ ماءَ البحر

إنّ استقامة هذا التركيب أتت عن طريق حسن إقامة العلاقات النحوية والقرائن السياقية بين مفرداته، فجاء الفعل+ الفاعل+ المفعول به، لكن اختيار هذه المفردات واستخدامها بمعناها غير الحقيقي هنا هو الذي جعل التركيب كذبا، أي إن الكذب «هنا يمكن أن يطلق عليه (كذب دلالي)، وقد تمثل هذا

(١) الكتاب١/ ٢٥، ٢٦.

الكذب الدلالي لا في علاقة الفعل بالمفعول به النحوية من حيث هي، بل في علاقة (حملتُ) الفعل والفاعل من حيث هي «فعل وفاعل» أي «صيغة نحوية»و«مدلول» معا بـ (الجبل) من حيث هي مفعول به أي: «صيغة نحوية»، ومدلول معا، وبعبارة أخرى في التفاعل بين الوظائف النحوية بعلاقتها وما يمثلها من المفردات بدلالاتها»[1] وبعيدا عن استخدام قانون الاستبدال الذي استخدمه أستاذي الدكتور/ محمد حماسة في كتابه «النحو والدلالة» ليصبح التركيب مستقيما حسنا -أقول: لو استخدمنا هذا التركيب في سياقٍ غير محددٍ لظل كذبا، ولا يمكن قبوله دلاليا مع الإبقاء على المعاني الحقيقية لمفرداته، ويبقى لهذا التركيب وجهٌ آخر-مع قانون الاستبدال- يمكن من خلاله أن يكون تركيبا مستقيما حسنا، وهو أن يأتي في سياق مفرداته (الفعل أو المفعول) في غير معناها الحقيقي، فلو قلت مثلا: زادت الهموم عليّ ليلةَ أمس حتى صارت كالجبل الأشم ثقلا وحجما، وما إن قرأت نزرا يسيرا من القرآن الكريم حتى قويت نفسي وحملتُ الجبل وطرحته عن كاهلي، مواجها مصاعب الحياة راضيا بقدر الله. إن تركيب: «حملتُ الجبلَ» الذي ورد في النص السابق- تركيب مستقيمٌ حسن عن طريق خروج مفرداته من معناها الحقيقي إلى معناها المجازي... وهكذا.

٣. **مستقيم قبيح**: قد زيداً رأيت، وكي زيدٌ يأتيكَ

إنّ الاستقامة التي وصف بها التركيبان هنا استقامة دلالية لا نحوية؛ لأن الخلل الذي استحق به الوصف بالقبح هو خلل في النظام اللغوي الذي تتكلم به العرب، وبه أصبح التركيب محالا؛ لأن العرب لا تتكلم به أو بصورته التجريدية إطلاقا (**حرف تحقيق + اسم + فعل + فاعل**) و (**حرف مصدري + اسم + فعل + فاعل + مفعول**)، ولذلك عرف سيبويه هذا التركيب بأنه: «وضع اللفظ في غير موضعه»يعني أن أمر الخلل ورد من جهة اللفظ لا من جهة المعنى،

(١) النحو والدلالة ص٧٢، ٧٣.

وخلل اللفظ هو دخول الحرفين (قد) و (كي) على الاسم، وهما -كما قررت الجماعة اللغوية- لا يدخلان إلا على الفعل، فالعلة أنك «أفسدت النظام بالتقديم والتأخير»[1] وفساد النظام يجعل التركيب محالا من وجه نظر البحث، لأن التركيب الذي يستحق وصفَ الاستقامة هو التركيب المستقيم في المعنى ونظام اللغة، ولا أدري لم لم يجعله سيبويه محالا واكتفى بوصفه قبيحا رغم أنه محال في الكلام العربي أن يأتي مثالُه، ولكي يصبح التركيبان صحيحين ومستقيمين معنى وورودا يجب أن تقول:

قَدْ رأيتُ زيداً، وكَي يأتِيَك زَيْدٌ

(قد+ فعل +فاعل + مفعول)، (كي + فعل + مفعول + فاعل)

صورتان تجريديتان تتحدث بهما العرب في كلامهم، ويمكن أن يصاغ على أمثالهما آلاف الجمل العربية التي يمكن أن توصف بأنها من المستقيم الحسن نحوا ودلالة.

٤. **محال**: أَتَيتكَ غَداً وسَآتيك أَمسِ.

إنّ الذي أحال هذين التركيبين هو التناقض الواضح فيهما (ماض + غدا) و (مستقبل + أمس)، ولقد عرف سيبويه الكلام المحال هنا بأنه «نقض أول كلامك بآخره»، أي إن أول الكلام مستقيم حسن، وإنّ الذي أحاله استعمال مفردة (الظرف) في غير موضعها، إنّ سوء تفاعل المفردة مع وظيفتها النحوية السياقية هو الذي أحال التركيب هنا، فاستخدم ظرف الزمان الدال على الاستقبال (غداً) مع الفعل الدال على المضي (أتى)، واستخدم ظرف الزمان الدال على المضي (أمس) مع الفعل المضارع الدال على الاستقبال (سَـأَتِيْكَ)، وهذا هو التناقض الذي لا يستقيم عقلاً أو دلالة، ولا تتكلم به العرب في تراكيبها، إنّ

(١) الصناعتين ص٧٠.

الصورة التجريدية للتركيب صحيحة من حيث البنية لا من حيث البناء، وإن الذي أحالها هنا هو البناء اللغوي المنطوق، يعنى أن الإحالة جاءت من المستوى المنطوق لامن المستوى التجريدي؛ لأن المستوى التجريدي أو مستوى البنية هو:

فعل ماض+ فاعل + مفعول به + ظرف زمان

حرف استقبال + فعل مضارع + فاعل + مفعول به + ظرف زمان

فلو أنك أردت الصياغة على هاتين الصورتين، فقلت:

أكلَ محمدٌ الرغيفَ أمسِ

سوف يأكلُ محمدٌ الرغيفَ غداً

لكان تركيبا مستقيما.

و«الجمعُ بين النقيضينِ هو الصورةُ المثلى للكلام المحال»[1]، لكنّ إحالةَ التراكيب لا تقتصرُ على التناقض فقط -كما مثّل له سيبويه- وإنّما «قد يكون بطرقٍ تتجاوز التناقض وتتعداه»[2]، فمثلا قد «تتسعُ دائرتُها لتشمل أشكالاً أخرى خاليةً من مفهومِ التناقضِ، لكنّها تتضمنُ علاقاتٍ مرفوضةً لا يمكن أن تتحققَ بسبب خللٍ في التركيب تتعددُ أسبابُه ومصادرُه»[3] كما سيوضح البحث في البناء والتوجيه والنية والعلامة.

٥. **محال كذب**: سوفَ أشربُ ماءَ البحر أمسِ.

إنّ الذي أحال هذا التركيب هو نقضُ أول الكلام بآخره، وسوء اختيار المفردات، لكن تبقى صورته التجريدي صحيحة ومستقيمة، يمكن أن تصاغ على وفاقها آلاف الجمل العربية المستقيمة، وهي: **حرف استقبال + فعل مضارع + فاعل + مفعول به + مضاف إليه + ظرف زمان.**

(١) مفهوم الإحالة عند سيبويه ص٧٧.

(٢) مفهوم الإحالة عند سيبويه ص٧٨.

(٣) مفهوم الإحالة عند سيبويه ص٧٩، وانظره أيضا ص٩٠.

وسيعرض البحث هنا مجموعة من التراكيب يمكن أن توصف بالإحالة من حيث بناء الجملة.

ما له الصدارة لايتقدم عليه عامله

ذَكَرَ اللغويون أنّ أسماء الشرط والاستفهام لا يجوز أن يتقدم عليها العامل[1]؛ لأن لها صدرَ الكلام، وعملُ ما قبلها فيها يجعلها وسطا وهو ممتنع؛ لأنهما يحدثان فيما بعدهما معنى لا يفهم إلا بالتقديم، ولذلك يعمل فيهما ما بعدهما لالتزامه العجز والتزامهما الصدر، ومن ثم لا يجوز بناء الجملة التالية: **مررتُ بمَن يقمْ أكرمْه**، لأن العامل في الجار والمجرور (بمَن) هو (مررت) ولا يوجد عامل يصح له التعلق به غيره، فهو بناء لا يجوز في بنيته الأساسية ولا في صورته المنطوقة كما أنه لم يرد، وإنما يجوز قولك: **بمَن تمرُرْ أمرُرْ**، لأن الجار والمجرور متعلقان بفعل الشرط المتأخر، وهو المقصود بناء ودلالة، فلا يتوسط ما له الصدر مطلقا، ولذلك منعوا أيضا: **لأضربنّ أزيداً في الدار، وضربت أزيداً.**

ومما يحال بناؤه لعدم صحة تقدم العامل في أسماء الشرط والاستفهام عليها قولك: **تمرون بأي دار؟** وجاز قولك: **بأي دار تمرون؟** وقوله: ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُۥ يُؤْمِنُونَ﴾ [المرسلات:٥٠]، و﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن:٤٧]، ذلك لأن الاستفهام لا يتقدم عليه عامله.

أدوات لا يعمل ما بعدها فيما قبلها

مما ذكره اللغويون أيضا أن أسماء الشرط والاستفهام لا يتقدم عليها معمول ما بعدها، أي: لا يعمل ما بعدها فيما قبلها؛ لأن هذه الصورة لاتجوز، فلا يجوز أن تقول: **زيدا أضربتَ؟** كما لا يجوز أن تقول أيضا: **زيداً إنْ تضربْ أضربْك،**

(١) يتقدم على ما له الصدارة حرف الجر والمضاف كما سيأتي في (مبحث التوجيه النحوي).

ولا: **زيداً إن جئتني أضربْ**[1]، والإحالة هنا جاءت من جهة الصناعة؛ لأن هذا البناء لم يرد في كلام العرب بصورته المنطوقة[2] ومخالف لما شرطه النحاة في بناء الجملة.

المفعول المطلق

المفعول المطلق «مصدر، فضلة، تسلط عليه عامل من لفظه أو من معناه»[3]، ويأتي مؤكدا لعامله أو مبينا لنوعه أو مبينا لعدده، فالعامل في المصدر الفعل المتقدم، سواء أتفق لفظهما ومعناهما أم اتفقا معنى فقط، فالأول كقولك: ضربتُ اللص ضربا، والثاني كقولك: شنئتُه بغضا، وأحببته مقة، وكلها تراكيب صحيحة مستقيمة في بنيتها الأساسية وصورتها المنطوقة، لكن هل يمكن أن يأتي المفعول المطلق غير متفق مع عامله في اللفظ والمعنى معا؟ الجواب: لا. نعم قد

(١) يقول الرضي: «فلا يجوز: زيدا إن جئتني أضربْ، بالجزم، بل، إنما تقول: أضربُ، مرفوعا، ليكون الشرط متوسطا، و (زيدا أضرب) دالا على جزائه، أي: إن جئتني فزيدا أضرب، وعلة ذلك كله أن لكلمة الشرط صدر الكلام كالاستفهام، ولا يجوز أيضا: زيدا إن جاءك فأكرمه، لما ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير: أن ما لا ينصب بنفسه لا يفسر» شرح كافية ابن الحاجب ٤/ ١٠٠.

(٢) تقديم معمول الشرط أو الجزاء على أداة الشرط مسألة خلافية بين الكوفيين والبصريين، ومال البحث إلى إحالتها؛ لأن الكوفيين لم يعتمدوا على مثال واحد قالته العرب أو شاهد شعري يؤيد هذا البناء، يتقدم فيه معمول الشرط أو الجزاء على أداة الشرط، فقد كانت أدلتهم مجرد مبررات فلسفية وعقلية، واللغة لا تؤخذ بالأدلة الفلسفية أو العقلية، وإنما تؤخذ بالاستقراء والسماع. يقول أبو حيان: «وتحتاج إجازة هذا التركيب إلى سماع من العرب» همع الهوامع٣/ ٥٥٩، وانظر أيضا: الإنصاف ص٤٩٦ (المسألة:٩٠)، وفيه: «وأماالبصريون فاحتجوا بأن قالوا إنما قلنا إنه لا يجوز تقديم معمول الشرط والجزاء على حرف الشرط لأن الشرط بمنزلة الاستفهام والاستفهام له صدر الكلام فكما لا يجوز أن يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله فكذلك الشرط... فكما لا يجوز ان يتقدم مابعد الاستفهام عليه فكذلك الشرط...وإذا ثبت أن مرتبة الجزاء أن تكون بعد الشرط وجب أن تكون مرتبة معموله كذلك؛ لأن المعمول تابع للعامل»، وانظر أيضا: شرح كافية ابن الحاجب٤/ ١٠٠.

(٣) شرح قطر الندى ص٣١٢، إذا تسلط عامل على مصدر موافق له معنى لا لفظا، فالجمهور يرون أن العامل في المماثل معنى مقدرٌ من لفظ المصدر، وبعض النحاة يرون أن العامل هو الفعل المقدم نفسه منهم: المازني وابن مالك وابن هشام والأشموني والصبان. انظر: شرح قطر الندى ص٣١٢، شرح التصريح١/ ٤٩٥، شرح الأشموني٢/ ١١١، وحاشية الصبان٢/ ١١١.

ينوب عن المصدر أشياء، لكن شرط هذه الإنابة أن تدل الأشياء على المصدر كعدده وآلته، يقول ابن جني: «وإنما يعمل الفعل من المصادر فيما فيه عليه دليل، ألا تراك لا تقول: **قمتُ جلوسا** ولا **ذَهَبْتُ مجيئا**، ولا نحو ذلك، لما لم تكن فيه دلالة عليه»[1]، والذي أحال هذين التركيبين أن آخره ينقض أوله، فكيف يؤكد المصدرُ فعلا لا علاقة بينهما لفظا أو معنى أو دليلا، والعرب لا تقول هذا، فقد أحيلت الصورة المنطوقة رغم صحة البنية الأساسية. ولو ذهبت تؤوله وتقدر فيه ماصح التقدير ولا المعنى.

وقوع المصدر المؤول مفعولا مطلقا

لا يوجد تركيب عربي جاء فيه المفعول المطلق مصدرا مؤولا، فلا تجد هذا التركيب: **جريتُ أن أجريَ، ولا: ضربتُ زيدا أن أضربَ**، وأنت تقصد: جريتُ جريا، وضربتُ زيدا ضربا؛ وقد عبر النحاة عن ذلك بقولهم: «لا يقع المؤول مفعولا مطلقا»[2]، وقد أحيلت بنيته الأساسية وصورته المنطوقة لعدم التكلم بها، وقد تصحّ بنيته الأساسية على غير المفعول المطلق، فتصح على: ضربت زيدا أن يضرب أخاه، أي لأن يضرب أخاه.

التقديم والتأخير في جملة (إنَّ) الناسخة

إذا كان خبر (إنّ) مفردا[3]، امتنع تقديمه على اسمها قولا واحدا، قال أهل اللغة: « **(إنّ) لا يليها مرفوعها**»[4]، ولم يرد تركيب على هذه الصورة في كلام العرب، لا تقول: **إنّ منطلقٌ زيدا**، ولا: **إنّ يقومُ زيدا**، أما الأول فعلله سيبويه بقوله: «لا يجوز أن تقول: **إنَّ أخوك عبدَ الله** على حدّ قولك: إنَّ عبدَ الله أخوك؛ لأنَّها ليست بفعل وإنَّما جُعلتْ بمنزلته، فكما لم تتصرَّف (إنّ) كالفعل كَذلك لم

(١) الخصائص٢/ ٤٥٠، وانظر أيضا: حاشية الصبان٢/ ١٠٩.

(٢) حاشية الصبان٢/ ١٠٩.

(٣) الجملة كالمفرد يمتنع تقديمها أيضا على اسم (إنّ)، فيكون المسموح له بالتقدم هو شبه الجملة وحده.

(٤) همع الهوامع٣/ ١١٧، وحاشية الصبان١/ ٢٠١، وانظر أيضا: شرح الأشموني١/ ٢٧٢.

يَجُزْ فيها كلُّ ما يجوز فيه ولم تَقْوَ قوّتَه»[1]، وعلله المبرد بقوله: «لا يجوز؛ لأنها حرف جامد،... ولكن إن كان الذي يليها ظرفاً فكان خبراً، أو غير خبر جاز، وذلك: **إنّ في الدار زيداً، وإن في الدار زيداً قائمٌ**؛ وإنما جاز ذلك لأن الظروف ليس مما تعمل فيه (إنّ) لوقوع غيرها فيه»[2]، فلذلك لم يجز تقدم الفعل، ولم يرد متقدما، فلا يجوز أن تجعل «الحروف غير المتصرفة كالأفعال المتصرفة»[3]، وأما الثاني فعلله المبرد أيضا بقوله: «إنْ قال قائل فقل: **إنّ يقومُ زيداً**؛ لأن (يقوم) ليس مما تعمل فيه (إنّ)، فإن هذا محال من وجهين، أحدهما: أن (إنّ) مشبهة بالفعل، فلا يجوز أن تلي الفعل؛ كما لا يلي فعلٌ فعلا، وليس فيها ضمير فيكون بمنزلة: كاد يقومُ زيدٌ؛ لأن في (كاد) ضميراً حائلا بينها وبين الفعل، والجهة الأخرى: أنّ (يقوم) في موضع (قائم)، فلا يجوز أن يفصل بها بين (إنّ) واسمها، كما لا يجوز أن يفصل بـ (قائم)»[4]، كما أَحالَ المبردُ تركيب: **إنّ قامَ زيداً**، فقال: «فإنْ قال قائل: فقل: **إنَّ قامَ زيداً**. قيل له: هذا أبعد، وذاك أن موضعَ الإخبار إنما هو للأسماء؛ لأن الخبر إنما هو الابتداء في المعنى.

وإنما دخلت (قام) هاهنا كما دخلت على الصفات في مثل قولك: مررت برجل قائم، ومررت برجل صالح، فتقول: مررت برجل قام، وبرجل صلح»[5]،

(١) الكتاب١/ ٥٩.

(٢) المقتضب ٤/ ١٠٩، ١١٠.

(٣) المقتضب٤/ ١٩٠، يقول المبرد في موضع آخر من كتابه المقتضب: «تقول: إنَّ زيداً منطلقٌ، ولو قدمت الخبر لم تقل: إنَّ منطلقٌ زيداً، لأنك لا تجعل الحروف غير المتصرفة كالأفعال المتصرفة» المقتضب٤/ ١٩٠، ويقول أيضا: «إنَّ الشيء إنما يتصرف عمله كما يتصرف هو في نفسه، فإذا لزم طريقة واحدة لزم ما يعمل فيه طريقة واحدة»٤/ ١٨٩، ثم يختم المبرد كلامه بقاعدة محكمة، فقال: «وهذا قولٌ مغن في جميع العربية: كل ما كان متصرفاً عمل في المقدم والمؤخر، وإن لم يكن متصرفاً لم يفارق موضعه، لأنه مُدْخَلٌ على غيره»المقتضب٤/ ١٩٠.

(٤) المقتضب ٤/ ١١٠، يقول ابن السراج: «ولا يجوز أن تفصل بينهما وبين اسمها بخبرها إلا أن يكون ظرفاً، لا يجوز أن تقول: إن منطلق زيداً تريد: إنّ زيداً منطلق، ويجوز أن تقول: إنّ في الدار زيداً وإن خلفَك عمراً؛ لأنهم اتسعوا في الظروف وخصوها بذلك، وإنما حسن تقديم الظرف إذا كان خبراً لأنَّ الظرفَ ليسَ مما تعملُ فيه (إنَّ) ولكثرتهِ في الاستعمال» الأصول١/ ٢٣١.

(٥) المقتضب ٤/ ١١٠.

فأحال كل هذا عدم الورود النحوي ومخالفة مهيع كلام العرب فيه، فلم يصح في بنيته الأساسية ولا في صورته المنطوقة.

استعمال (قطُّ) و (أبدا)

استعملت (قطُّ) -بفتح القاف وتشديد الطاء- في الكلام العربي ظرف زمان لاستغراق الماضي[1] المنفي، «واشتقاقه من قططته، أي: قطعته، فمعنى: ما فعلته قط، ما فعلته فيما انقطع من عمري؛ لأن الماضي منقطع عن الحال والاستقبال، وبنيت لتضمنها معنى (مذ وإلى) إذ المعنى مذ أن خلقت أو مذ خلقت إلى الآن»[2]، واختصاصها بالمضي والنفي يجعل العرب تحيلها في تراكيب الحال والاستقبال، وتراكيب الإيجاب، فمثالها في الاستقبال المحال قولك: **لا آتيه قطُّ، ولاأفعلُه قطُّ**، يقول الزجاجي: «فلو قلت: **لا آتيه قطّ**، كان محالا،... وإنما تدخل (قطُّ) على ما كان نفيا للماضي لا للمستقبل»[3]، ولذلك يقول ابن هشام: «والعامة يقولون: **لا أفعله قطُّ**، وهو لحنٌ»[4] ليس من كلامهم، ومثالها في الإيجاب المحال: قولك: **رأيتُه قطُّ، وأضربُ زيدا قطُّ**، يقول الزجاجي: «لو قلت: **رأيته قطّ**،كان محالا»[5]؛ لأنها لا تدخل في إيجاب.

استثناء نصف الشيء من الشيء كله

ذكرت بعض المراجع اللغوية بعض التراكيب التي وصفت بالإحالة، ولم تكن إحالتها من جهة النحو أو المعنى، فالصورة التجريدية صحيحة والصورة المنطوقة صحيحة لكنها قبيحة، واستحقت هذا القبح لسببين، الأول: ورود صور تجريدية

(١) انظر: حروف المعاني، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق الدكتور/ علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، ص٣٥، ومغني اللبيب ص١٨١، وهمع الهوامع ٢/ ٢١٦.

(٢) مغني اللبيب ص١٨١.

(٣) حروف المعاني ص٣٦.

(٤) مغني اللبيب ص١٨١.

(٥) حروف المعاني ص٣٦.

ومنطوقة أفصح منها وأبلغ وأخصر، والثاني: عدم تكلم العرب بهذه الصورة، ونحن ملتزمون بما تكلمت به العرب؛ «لأن المصير إلى ما لا نظير له في كلامهم محال»[1]، ومن هذه التراكيب التي وصفت بالإحالة **استثناء النصف**، يقول الزجاج: «فأما استثناء نصف الشيء فقبيح جدا، لا تتكلم به العرب، فإذا قلت: **عندي عشرةٌ إلا خمسة**، فليس تكون الخمسة مستثناة من العشرة؛ لأنها ليست تقرب منها وإنما يتكلم بالاستثناء كما يتكلم بالنقصان فتقول: عندي درهمٌ ينقص قيراطا، فلو قلتَ: **عندي درهمٌ ينقصُ خمسةُ الدوانيقِ** أو **ينقصُ نصفُه** كان الأولى بذلك: **عندي نصفُ درهمٍ**؛ لأن نصف درهم لا يقع عليه اسم درهم»[2]، فجملة:

أكلتُ الرغيفَ إلا نصفَه

صحيحة نحوا، لكن فيها قبحا، يتمثل في أن العرب لا تتكلم بمثل هذه التراكيب إطلاقا؛ لأنه «لم يأت الاستثناء في كلام العرب إلا قليلٌ من كثير»[3]، فلا تستثني نصفا من كل، كما أن نصف رغيف لا يقع عليه اسم رغيف، والصحيح في مثل هذه الدلالات قولهم: **أكلتُ نصفَ الرغيْفِ** بغير استثناء.

استثناء الكل من الكل واللفظ واحد

قرر علماء العربية أن الاستثناء هو الإخراج لما كان داخلا أو منزلا منزلة الداخل، فالاستثناء المتصل هو الداخل، والاستثناء المنقطع هو المنزل منزلة

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري، تحقيق الدكتور/ جودة مبروك محمد جودة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ٢٠٠٢م،ص٥٥٠، وانظر بعض محاولات الاستدلالات لجواز هذا التركيب في الدر المصون١٠/ ٥١٢، والاستغناء في الاستثناء، لشهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن القرافي (ت:٦٨٤هـ)، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، ص٣٥٦، والبحث لا يؤيد هذه المحاولات لأنها قائمة على مجرد التوجيه والتحليل ووجهات النظر لا الرأي القاطع مع وجود توجيهات أوضح وأظهر.

(٢) إعراب القرآن للنحاس٣/ ٢٥١،٢٥٢، وهذا النص ذكره الزجاج مع بعض التغييرات في كتابه «معاني القرآن وإعرابه» تحقيق الدكتور/ عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، ط١، ١٩٨٨م، ٤/ ١٦٣، ١٦٤.

(٣) معاني القرآن وإعرابه٤/ ١٦٤.

الداخل، وهو إخراجُ بعض من كل، أو إخراجُ كلّ من كلّ بشرط تغيير لفظ المستثنى عن لفظ المستثنى منه، فإن كان اللفظ واحدا وأردت إخراج الكل من الكل، فلا يجوز، فلم يرد في كلامهم: **جاء الطلابُ إلا الطلابَ**، ويجوز: **جاء الطلابُ إلا الدارسين**، والطلاب هم الدارسون، يعني لم يجئ أحد، ولذلك قالوا: «استثناء الكل من الكل لا يصح إذا كان بلفظ المستثنى منه بأن قال: **نسائي طوالقُ إلا نسائي**، وبغير ذلك اللفظ يصح مثل: **نسائي طوالقُ إلا زينبَ**، وكذا لا يصح: **ثلثُ مالي لزيدٍ إلا ثلثَ مالي**، ويصح: **ثلثُ مالي لزيد إلا ألفا**، وثلث ماله ألف، لكن لا يستحق شيئا»[1]، وسبب الإحالة في هذه التراكيب سوءُ اختيار المفردات المنطوقة؛ لأن الإحالة في الصورة المنطوقة لا البنية الأساسية.

قطع الإضافة لفظا لا معنى في (كل وبعض)

قَرَّرَ النّحاةُ أن قطع الإضافة لفظا لا معنى في (كل وبعض) بتنوين العوض – لا بد للتنوين فيها من مرجع متقدم يعود إليه التنوين؛ لأن التنوين حينئذ قائم مقام الضمير، والضمير لا بد له من مرجع، فإن قلت: **مررت بالجنود وقد أخذوا مواقعهم، فكلٌّ متأهبٌ**، فالتقدير: فكلهم متأهبٌ، أي: فكل الجنود متأهب، ولم يرد في كلامهم ولا يصح أن تبتدئ كلامك، فتقول: **فكلٌّ متأهبٌ**، لأن التنوين لا مرجع له حينئذ، يقول ابن سيده: «لا تقول: **مررت بكلّ قائما** ولا **ببعض جالساً مبتدئا**، وإنما يتكلم به إذا جرى ذكر قوم، فتقول: مررت بكل، أي: مررت بكلهم، ومررت ببعض أي: مررت ببعضهم، فيُسْتغنى بما جرى من الكلام ومعرفة المخاطب بما يُغني[2] عن إظهار الضمير»[3]، ولهذا قال تعالى: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾ [البقرة:٨٥]، وقال: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ

(١) الكليات ص٩٣.

(٢) في الأصل (يُعْنَى) وأظن أن الصحيح ما أثبت.

(٣) المخصص، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (ت:٤٥٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، السفر السابع عشر ٥/ ١٣٢.

فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة:٢٥٣]، وقال: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ ۖ كُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [الأنبياء:٣٣]، فقدم المرجع أولا، فصحّ الكلام واستقام، ولو لم يتقدم المرجع لأُبهم الكلام، والمبهم محالٌ في كلامهم ولم يرد.

إضافة أفعل التفضيل:

يقول ابن السراج: «ولا يضاف (أفعل) إلى شيء إلا وهو بعضه كقولك: عَمْرٌو أَقْوَى النَّاسِ ولو قلت: **عمرٌو أَقْوَى الأُسْدِ** لم يجز وكان محالاً لأنه ليس منها، ولذلك لا يجوز أن تقول: **زَيْدٌ أفضلُ إِخْوَتِه**؛ لأن هذا كلام محال يلزم منه أن يكون هو أخا نفسه، فإن أدخلتَ (من) فيه جاز فقلتَ: **عَمْرٌو أَقْوَى مِنَ الأُسدِ**، ولكن يجوز أن تقول: **زيدٌ أَفْضَلُ الإِخْوَةِ** إذا كان واحداً من الإِخوة»[(١)]، يبرر المبردُ صحة التركيب واستقامته بدخول (من)، فيقول: «لأن (من) دخلت للتفضيل، وأخرجتهم من الإضافة»[(٢)]، ولذلك لا يصح ولا يستقيم قولك: **زيدٌ أَفْضَلُ الطُّيُورِ**، ولا: **بكرٌ أَحْسَنُ النسورِ**، رغم أن البنية الأساسية للتركيب صحيحة ومستقيمة: **مبتدأ** + **خبر (أفعل التفضيل)** + **مضاف إليه** والذي أحال هذا التركيب المنطوق وأفسد بنيته هو سوء اختيار المفردات التي تتفاعل مع

(١) الأصول١/ ٢٢٥، وانظر أيضا: المقتضب٣/ ٣٨، يقول المبرد: «ولا يضاف أفعل إلى شيء إلا وهو بعضه؛ كقولك: الخليفة أفضل بني هاشم، ولو قلت: الخليفة أفضل بني تميم كان محالاً؛ لأنه ليس منهم. وكذلك: هذا خير ثوب في الثياب إذا عنيت ثوبا. وهذا خيرٌ منك ثوبا إذا عنيت رجلاً. وكذلك تقول: الخليفة أفضل من بني تميم» المقتضب٣/ ٣٨. ويقول في كتابه الكامل: «قوله: (يا خير إخوانه) محال وباطل؛ وذلك أنه لا يضاف أفعل إلى شيء إلا وهو جزء منه» الكامل ص١٤٦٢، وانظر أيضا: الخصائص٣/ ٣٣٣.

(٢) المقتضب ٣/ ٣٨، يقول الميداني موضحا الفرق بين التعبيرين: «ومن شرط أَفْعَلَ هذا أن لا يضاف إلا إلى ما هو بعضٌ منه كقولك: زيد أفضلُ الرجالِ وهند أفضل النساء ولا يجوز على الضد ولهذا لا يجوز: «زيد أفضل إخوته «لأن الإضافة تخرجُه من جملتهم ويجوز: زيدٌ أفضلُ الإخوةِ والإضافة في جميع هذا ليست بمعنى اللام ولا بمعنى من ولكن معناها أن فَضْلَ المذكور يزيد على فضل غيره فإن أدخلت مِنْ جاز أن تقول: الرجال أفضل من النساء والنساء أضعف من الرجال فإذا قلت: «زيد أفضل القوم» كان زيد واحدا منهم وإذا قلت: «زيد أفضل من القوم» كان خارجاً من جملتهم فهذا هو الفرق بين اللفظين»مجمع الأمثال، للميداني، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السنة المحمدية، ١٩٥٥، ١/ ٨٠.

وظائفها النحوية، ولهذا صح: **زيدٌ أفضلُ النَّاسِ، وبكرٌ أحسْنُ الأصْدقاءِ**،فهذا هو (أفعل) المقصود في قول النحاة: « (أفعل) الذي لا يضاف إلا إلى الجمع وهو واحد منه هو الذي فيه معنى يزيد كذا على كذا، كقولك: **الياقوتُ أفْضَلُ الحِجَارةِ**، ولا يجوز: **الياقوتُ أفضلُ الزُّجاجِ**؛ لأنه ليس بعض الزجاج، ويجوز: **يوسفُ أفضلُ الإخْوَةِ**، ولا يجوز: **يوسفُ أفضلُ إخوتِه** لأن إخوته غيره»[1].

الجواب بالتعيين في الاستفهام التصوري والتصديقي

(أم) المتصلة[2] إذا تقدمت عليها همزة الاستفهام، يطلب بها التعيين؛ لأنه استفهام حقيقي، فإذا قلت: أزيدٌ عندك أم عمْرٌو؟ كان الجواب بـ: زيدٌ أو كان بـ: عمرٌو، **ومحال أن يكون الجواب بـ: لا أو نعم**، فإنْ جاء هكذا فهو تركيبٌ محالٌ، يقول ابن هشام: « (أم) المتصلة التي تستحق الجواب إنما تجاب بالتعيين لأنها سؤال عنه، فإذا قيل: أزيدٌ عنْدَكَ أمْ عَمْرٌو؟ قيل في الجواب: زيدٌ أو قيل: عمرو، ولا يقال: لا ولا: نعم»[3]، والعلة «أنها مع الهمزة بمعنى (أي) ويستفهم

(١) كتاب الحدود في النحو وكتاب منازل الحروف، لأبي الحسن عيسى علي بن عيسى بن علي الرماني (ت:٣٨٤هـ)، ص٨، وفي المصباح المنير ما نصه: «ويجوز إضافة أفعل التفضيل إلى المفضل عليه، فيشترط أن يكون المفضل بعض المفضل عليه، فتقول: زيدٌ أفضل القوم و الياقوت أفضل الحجارة و لا يجوز: الياقوت أفضل الخزف؛ لأنه ليس منه، قالوا: وعلى هذا فلا يقال: يوسف أحسن إخوته؛ لأن فيه إضافتين إحداهما إضافة أحسن إلى إخوته و الثانية إضافة إخوته إلى ضمير يوسف و شرط أفعل هذا أن يكون بعض ما يضاف إليه و كونه بعض ما يضاف إليه يمنع من إضافة ما هو بعضه إلى ضميره لما فيه من إضافة الشيء إلى نفسه، ويقال: زيد أفضل عبد بالإضافة و أفضل عبدا بالنصب على التمييز،والمعنى على الإضافة أنه متصف بالعبودية مفضل على غيره من العبيد و على النصب ليس هو متصفا بالعبودية بل المتصف عبده و التفضيل لعبده على غيره من العبيد، فالمنصوب بمنزلة الفاعل كأنه قيل زيدٌ فضل عبده غيره من العبيد» المصباح المنير، للفيومي (ت:٧٧٠هـ) تحقيق الدكتور/ عبد العظيم الشناوي، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ص٧١٠.

(٢) (أم) المتصلة إذا سبقت بهمزة التسوية لا تستحق جوابا؛ لأن المعنى معها ليس على الاستفهام، بل المعنى على الخبر، كقوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا﴾ [إبراهيم:٢١]، وإذا تقدمت عليها همزة الاستفهام طلب منها جواب؛ لأنه استفهام حقيقي.

(٣) مغني اللبيب ص٥٤.

بـأي عـن التعيـين، فيكـون المعطـوف مـع المعطـوف عليـه بتقديـر اسـتفهام واحـد، لأن المجمـوع بمعنـى (أي)، فجوابـه بالتعيـين»[1]، والمعنـى: **أيهـما عندك؟**وقـد اشـترط اللغويـون شرطـا مهـما لكـي يصـح وصـف الـكلام بعـدم التعيـين بالإحالـة، وهو«أنـه يجـب أن يسـتفهم بهـا عـن شـيئين أو أشـياء، ثابـت أحدهمـا، أو أحدهـا عنـد المتكلـم، لطلـب التعيـين»[2]، فثبـات أحـد الأمريـن واعتقـاده في ذهـن المتكلـم هـو الحكـم في اسـتقامة الجـواب أو إحالتـه؛ فـإن اعتقـد وقـوع أحـد الأمريـن، وكان الجـواب بالتعيـين كان كلامـا مسـتقيما حسـنا، وإن اعتقـد وقـوع أحـد الأمريـن وأجيـب عنـه بـ (لا) أو (نعـم) كان الـكلام محـالا، وكان التركيـب البنائـي (لا) غـير مسـتقيم، فـإن لم يعتقـد المتكلـم ثبـوت وجـه مـن الوجهـين، وكان الجـواب بـ (لا) أو (نعـم)، لم يكـن الجـواب حينئـذ جوابـا للسـؤال المطـروح مـن المتكلـم، بـل هـو رد للاعتقـاد الخطـأ، والتوهـم المزعـوم في اعتقـاد وقـوع أحـد الشـيئين أو الأشـياء، ووجـب تعقـب حـرف الجـواب بـما لم يتلفـظ بـه في السـؤال،كما في سـؤال ذي الرمـة: [الطويـل]

تَقُـوْلُ عَجُـوزٌ مَدْرجـيْ مُتَروحـا ... عَـلَى بَابِهَـا مِـن عِنْـد أَهْلِـي وغادِيـا:

أذُو زَوْجـةٍ بالمِـصْر أمْ ذُو خُصُوْمَـةٍ ... أَرَاكَ لَهَـا بالبَصْـرَةِ العَـامَ ثَاوِيَـا؟

فَقُلْـتُ لَهَـا: لا، إنَّ أَهْلـي جيـرَةٌ ... لِأَكْثِبَـةِ الدَّهْنَـا جميعـا ومَالِيـا

ومـا كنْـتُ مُـذْ أبصرتْنِـي في خصومـةٍ ... أراجـعُ فيها-يابنـة القَـوْم-قَاضِيـا[3]

(١) شرح كافية ابن الحاجب، لرضي الدين محمد بن الحسـن الاستراباذي (ت:٦٨٦هـ)، تحقيق/ أحمد السيد أحمد، المكتب التوفيقية، القاهرة، ٤/ ٤١٦.

(٢) شرح كافية ابن الحاجب٤/ ٤١٦.

(٣) مَدرجـي: طريقي، وثاويا: مقيما، أي: تقول امرأة عجـوز طريقي على بابها من عند أهلي متروحا وغاديا، لكثـرة مروري عليها: ما الذي أتى بك، ألك زوجة أم جئت في خصومة؟ فكان الجواب ليسـت واحدة ممـا ذكرت، ليس لي زوجة، ولم أجئ في خصومة، لأننـي لم أتردد على القاضي،وإنما منزلي هنا فأهلي ومالي جيران لأكثبة الدهنا.

جاء الجواب بـ (لا)، والحقيقة أنه ليس جوابا للسؤال المطروح كما ذكرت، بل هو رد لجملة كلامها كله،ونفي وقوع كلا الشيئين، وتخطئة للسائلة في اعتقادها وقوع أحدِهما، يقول ابن هشام: «ليس قوله (لا) جوابا لسؤالها، بل رد لما توهمته من وقوع أحد الأمرين كونه ذا زوجة وكونه ذا خصومة ولهذا لم يكتف بقوله (لا) إذ كان رد ما لم تلفظ به إنما يكون بالكلام التام فلهذا قال «إن أهلي جيرة – البيت»، و «وما كنت مذ أبصرتني – البيت»[1]، وبالتالي إنْ أردت استقامة الكلام وحسن الجواب هنا فلابد أن يعقب الجوابَ هنا ما لم يتلفظ به في السؤال بعد ذكرك (لا)[2] كما فعل ذو الرمة.

ويمكن القول بوجوب اعتقاد المتكلم بوقوع أحد الأمرين، ووجوب الجواب بالتعيين– وهو الأصل – ولا احتمال للجواز أو غيره في التراكيب التالية:

قوله تعالى: ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ﴾ [النازعات:٢٧] والجواب: السماء.

قوله: ﴿ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾ [الواقعة:٥٩] والجواب: نحن الخالقون.

وقوله:﴿ وَإِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ ﴾[الأنبياء:١٠٩] والجواب: قريب. فينبغي إذن التفريق بين السؤال بـ (أو) أو (أم) «فإذا قلت: أزيدٌ عندك أم عمرٌو؟ فجواب هذا: زيدٌ أو عمرٌو، وجواب أو: نعم أولا، ولو قلت في جواب الأول: نعم أو لا، كان محالا؛ لأنك مدع أن أحدهما عنده، فإن قلت: وهل يجوز

(١) مغني اللبيب ص٥٥.

(٢) ذكر الصبان كلاما قريبا من كلامِ ابنِ هشام، فقال: «جواب الاستفهام مع المتصلة بالتعيين وقد يجاب بلا مقصوداً بها نفي وقوع كل من الشيئين أو الأشياء تخطئه للسائل في اعتقاده وقوع أحد الشيئين أو الأشياء كما في قصة ذي اليدين وهل يجاب بنعم مقصوداً بها إثبات كل من الشيئين أو الأشياء تخطئة للسائل في اعتقاده ثبوت واحد فقط لم أر من ذكره لكنه مقتضى القياس» الصبان٣/ ١٠٥، لما سأل الصبان عن الجواب بـ(نعم) قال: لم أر من ذكره لكنه مقتضى القياس، معنى ذلك أنه عدم وجوب اعتقاد أحد الأمرين قليل جدا ولم يرد خاصة بـ (نعم)، فالأصل وجوب اعتقاد أحد الأمرين أو أحد الأمور.

أن تقول: زيدٌ أو عمرٌو في جواب أقام زيدٌ أو عمرٌو؟قلتَ: يكون تطوعا بما لا يلزم ولا قياس يمنعه»[1].

ويصبح الجواب بالتعيين محالا أيضا إذا كان السؤال: **هل حضرَ محمدٌ؟ فقلت مجيبا: محمدٌ**؛ لأن (محمدٌ) لا يكون كلاما ولا يستقيم جوابا. وإنما الصحيح أن يكون الجواب هنا بـ (لا) أو (نعم).

العطف بـ (لا) بين الاستقامة والإحالة

معنى (لا) العاطفة هو أنّها تنفي عن الثاني ما وجب للأول، أو التَّحْقِيقُ للأول و النَّفي عن الثاني، أو أنها حَرْفَ عَطْفٍ لإخْراجِ الثاني ممَّا دخلَ فيه الأوَّل، كقولكَ: رأيت زيداً لا عمراً، واضرب زيدا لا عمرا، وجاءني عالمٌ لا جاهلٌ، ولا تقول العرب: **قامَ رجلٌ لا زيدٌ**، ولا: **قام الناسُ لا زيدٌ**، ولا: **قامت امرأةٌ لا هندٌ**، على العطف بـ (لا)، وعلة ذلك أن من شروط استخدام (لا) عاطفةً[2] – أن لا يصدق المعطوف عليه على المعطوف، يقول السهيلي: «وأن لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر، فلا يجوز: **جاءني زيدٌ لا رجلٌ** وعكسه، ويجوز: **جاءني رجلٌ لا امرأةٌ**»[3]، لأن الأول لا يتناول الثاني، ويقول أبوحيان: «وشرط عطف

(١) البرهان في علوم القرآن، للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت:٧٩٤هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة،٤/ ١٨٦، ويقولالزمخشري وابن الحاجب: «وضع (أم) للعلم بأحد الأمرين بخلاف (أو) فأنت مع (أم) عالم بأن أحدهما عنده مستفهم عن التعيين ومع (أو) مستفهم عن واحد منهما على حسب ما كان في الخبر، فإذا قلت: أزيد عندك أو عمرو؟ فمعناه هل واحد منهما عندك؟ ومن ثم كان جوابه نعم أو لا مستقيما ولم يكن ذلك مستقيما في (أم) لأن السؤال عن التعيين» البرهان٤/ ١٨٦.

(٢) تأتي (لا) عاطفة بشروط ثلاثة: ١–أن يتقدمه إثبات أو أمر. ٢–ألا تقترن بعاطف. ٣–أن يتعاند متعاطفاها. انظر: مغني اللبيب ص٢٤٢، وشرح الأشموني٣/ ١١١، وهمع الهوامع٣/ ٢١٥، وتاج العروس، (لا) ٤٠/ ٤٥١، ومعنى المعاندة: ألا يصدق أحدهما على الآخر.

(٣) شرح الأشموني٣/ ١١١، يقول السهيلي: «ولا تكون (لا) عاطفة إلا بعد إيجاب، وشرط آخر، وهو أن يكون الكلام قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفي الفعل عما بعدها، كقولك: جاءني رجل لا امرأةٌ...، ولو قلت: مررت برجل لا زيد، لم يجز...؛ لأنه ليس في مفهوم الكلام ما ينفي الفعل عن الثاني، وهي لا تدخل إلا لتوكيد نفي» نتائج الفكر في النحو، للسهيلي، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م، ص٢٠٢.

الاسم بـ (لا) أن يكون ما بعدها غيرَ صالح لإطلاق ما قبلها عليه؛ فلذلك لا يجوز: **قام رجلٌ لا زيدٌ**»[1]، ويقول ابن هشام: «والثالث -أي من شروط العاطفة-: أن يتعاند متعاطفاها، فلا يجوز: **جاءني رجلٌ لا زيدٌ**؛ لأنه يصدق على (زيد) اسم الرجل، بخلاف **جاءني رجلٌ لا امرأةٌ**»[2]، يوضح هذا الكلام السهيلي بقوله: «ولا تكون (لا) عاطفة إلا بعد إيجاب، وشرط آخر، وهو أن يكون الكلام قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفي الفعل عما بعدها، كقولك: **جاءني رجلٌ لا امرأةٌ، ورجلٌ عالم لا جاهلٌ**، ولو قلت: **مررت برجلٍ لا زيْدٍ**، لم يجز، وكذلك: **مررت برجلٍ لا عاقلٍ**؛ لأنه ليس في مفهوم الكلام ما ينفي الفعل عن الثاني، وهي لا تدخل إلا لتوكيد نفي، فإن أردت ذلك المعنى جئت بلفظ (غير)، فتقول: **مررت برجلٍ غيرِ زيدٍ، وبرجلٍ غيْرِ عالمٍ**، ولا تقول: **برجلٍ غيرِ امرأةٍ، ولا بطويلٍ غيرِ قصيرٍ**، لأن في مفهوم الخطاب ما يغنيك عن معنى النفي الذي في (غير)، وذلك المعنى الذي دل عليه المفهوم حين قلت: **بطويلٍ لا قصيرٍ**»[3]، وجاء في «تاج العروس» للزبيدي خطورة معنى كلمة السهيلي السابقة: «وهي لا تدخل إلا لتوكيد نفي» فجاء: «أن مَفْهوم الخطاب اقتضى في قولِك: **قامَ رجلٌ**، نفيَ المرأةِ فدخلَتْ (لا) للتَّصْريحِ بما اقْتضاهُ المفهُوم، وكذلكَ: **قام زيدٌ لا عمرٌو**، أمَّا: **قام رجلٌ لا زيدٌ**، فلم يَقْتضِ المفهوم نَفْي (زيد)، فلذلكَ لم يجزْ العطفُ بـ (لا)؛ لأنَّها لا تكونُ لتأكيدِ نَفْي بل لتأَسِيسِه»[4]، ومن ثم إن أرادت العرب مجيء رجل مغاير لزيدٍ، لا تقول: **جاءَ رجلٌ لا زيدٌ**، وإنما تقول: **جاءَ رجلٌ غيرُ زيد**، ولا تقول: **جاءَ زيدٌ لا رجلٌ**، وإنما تقول: **جاء زيدٌ وحده**، وإن أردت مجيء

(١) ارتشاف الضرب، لأبي حيان، تحقيق د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص١٩٩٧.

(٢) مغني اللبيب ص٢٤٣.

(٣) نتائج الفكر ص٢٠٢، ٢٠٣، ويقول أيضا: «وأما إذا كانا اسمين معرفين، نحو: مررت بزيد لا عمرو، فجائز هنا دخول (غير) لجمود الاسم العلم» نتائج الفكر ص٢٠٣.

(٤) تاج العروس، الحديث عن (لا) ٤٠/ ٤٥٥، ٤٥٦، وانظر أيضا: همع الهوامع ٣/ ٢١٥، ٢١٦.

الناس غير زيد، لا تقول: **جاء الناسُ لا زيدٌ**، وإنما تقول: **جاء الناسُ إلا زيدا**، ولا تقول: **جاء زيدٌ لا الناسُ**، وإنما تقول: **جاء زيدٌ وحده**[1].

تثنية الفعل وجمعه

لم يرد الفعل في التراكيب العربية مثنى أو مجموعا[2]، فإن أراد المتكلم تثنية الفعل (قام) أو جمعه، فقال: **قاما زيدٌ**، أو: **قاموا زيدٌ**، وهو يريد أنه قام مرتين أو أكثر كان كلاما محالا في صورته المنطوقة وفي بنيته الأساسية، فبنيته الأساسية هي:

فعل ماض مسند لألف الاثنين أو لواو الجماعة + اسم مفرد مرفوع

فهذه الصورة لم ترد منطوقة ولا مجردة، فإذا ثني الفاعل أو جمع صحت الصورتان مجردة ومنطوقة على لغة أكلوني البراغيث، لا على تثنية الفعل وجمعه.

الشرط ينبغي أن يكون غيرَ الجزاء لا عينه

إنّ اللغة تسعى للإفادة والإفهام والإبلاغ، وتركيب بلافائدة نعيق لا قيمة له، ومن ثم وصفت تراكيب عربية بالإحالة؛ لخلوها من الإفادة فضلا عن عدم تكلم العرب بها، فلم تقل العرب: **إنْ قَعَدُوا قَعَدُوا، وإنْ قامُوا قامُوا**، وذلك لعدم الإفادة فيهما، رغم أن البنية الأساسية والصورة التجريدية لهما صحيحة:

أداة شرط + جملة الشرط + جملة الجواب

---

(١) انظر: تاج العروس ٤٠/ ٤٥٨، وما بعدها.

(٢) يقول العكبري: «وإنَّما لم تُثَنَّ الأفعال لخمسة أوجه:
أحدها: أن لفظ الفعل جنس يقع بلفظه على كل أنواعه والغرض من التثنية تعدُّد المسمَّيات، والجنس لا تعدّد فيه. والثاني: أنَّ الفعل وضع دليلاً على الحدث والزمان، فلو ثُنِّي لدلَّ على حدثين وزمانين وهذا محال. والثالث: أنَّ الفعل لا بدَّ له من فاعل فيكون جملة، وتثنية الجمل محال، ولهذا لا يثنَّى لفظ (تأبَّط شراً) و(ذرَّى حبّاً). والرابع: أن الفعل لو ثُنيَّ لكنت تقول في رجل واحد قام مرتين أو مراراً: قاما زيدٌ أو قاموا زيد، وهذا محال. والخامس: أنَّ التثنية عطف في الأصل استغني فيها بالحروف عن المعطوف فيفضي ذلك إلى أن يقوم حرف التثنية مقام الفعل والفاعل، وذلك الفعل دالٌّ على حدث وزمان، وليس في لفظ حرف التثنية دلالة على أكثر من الكمِّيَّة» اللباب١/ ٩٦، ٩٧.

إنّ تكرار اللفظ الأول بلفظه ومعناه دون زيادة هو الذي أحال تلك التراكيب، ففيها يتَّحِدُ فعلا الشرطِ والجزاءِ معنًى وفاعلاً، ولا بُدَّ من تغايرِهما وإلاَّ يلزمْ أن يكونَ الشيءُ شرطاً لنفسه وهو مُحال، يقول عبد القاهر: «إن الشرطَ ينبغي أن يكونَ غيرَ الجزاء من حيثُ كان الشرطُ سبباً والجزاءُ مسبَّباً **وأنه محال أن يكونَ الشيء سبباً لنفسِه**... كما لا يسوغ أن تقول: **إنْ قمتَ قمتَ وإن خرجتَ خرجتَ**»[1]، أي لا يكون الجوابُ عينَ الشرط، لكن اللغويين شرطوا شرطا يجعل تلك التراكيب في صورة منطوقة صحيحة ومفيدة دلاليا، فقالوا: إن زدت في الثاني شيئا صح التركيب واستقام المعنى،وهذه الزيادة تشمل النعت والحال والمصدر وشبه الجملة وغيرها، وهذا معنى قولهم: تصلح «المجازاةُ بالفعلِ الواحدِ إذا أُتِيَ به مطلقاً في الشرط ومعدًّى إلى شيء في الجزاء»[2]، فهذه التعدية وتلك الزيادة هي التي جعلت الثاني غير الأول وأنها في حكم فعل ثان كما يقول عبد القاهر،ونقلت الكلام من الإحالة إلى الاستقامة، يقول ابن جني في قول الأحوص: **[الكامل]**

فإذَا تزولُ تَزُوْلُ عَن مُتَخَمِّطٍ تُخْشَى بَوَادِرُه على الأَقرانِ[3]

«محالٌ أن تقول: **إذا قُمتَ قُمتَ، وإذا أَقْعُدُ أقعدُ**؛ لأنه ليس في الثاني غيرُ ما في الأول، وإنما جاز أن يقول: **فإذَا تزولُ تزول** لما اتصل بالفعل الثاني من حَرْف الجر المفادة منه الفائدةُ، ومثله قول الله تعالى: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَغۡوَيۡنَآ أَغۡوَيۡنَٰهُمۡ كَمَا غَوَيۡنَا﴾ [القصص:٦٣][4]، ولو قال: **هؤلاء الذين أغويناهم أغويناهم**، لم يُفد القول شيئاً؛ لأنه كقولك: **الذي ضربتُه ضربتُه، والتي أكرمتُها أكرمتُها**، ولكن لما اتصل

(١) دلائل الإعجاز ص٥٣٤.

(٢) دلائل الإعجاز ص٥٣٤.

(٣) المعنى أن الخطوب والملمات إذا نزلت بساحتي لا تلين لها عريكتي ولا تضعف قناتي، فإذا انكشفت تلك الخطوب والملمات انكشفت عن رجلٍ متكبرٍ غاضب يخاف فلتاته وبدراته عند نظرائه في البأس والشدة.

(٤) (هؤلاء) مبتدأ، و ﴿ٱلَّذِينَ أَغۡوَيۡنَآ﴾ صفةٌ للمبتدأ، والعائدُ محذوفٌ أي: أَغْويناهم، والخبر ﴿أَغۡوَيۡنَٰهُمۡ﴾، و ﴿كَمَا غَوَيۡنَا﴾ نعتٌ لمصدرٍ محذوف.

بـ(أغويناهم) الثانية قوله: (كما غوينا) أفاد الكلام كقولك: الذي ضربتُه ضربتُه لأنه جاهل»[1]، وقول ضمرة بن ضمرة: «**المرءُ بأصغريهِ إنْ قالَ قال ببيانٍ وإنْ صالَ صالَ بجَنانٍ**»، هنا يمكن الحكم على التراكيب اللغوية التالية بأنها من الكلام المستقيم الحسن:

﴿وَإِذَا قَامُوٓاْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُواْ كُسَالَىٰ﴾ [النساء:١٤٢].

﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ﴾ [الإسراء:٧].

﴿وَإِذَا مَرُّواْ بِٱللَّغْوِ مَرُّواْ كِرَامًا﴾ [الفرقان:٧٢].

﴿وَإِذَا بَطَشْتُم بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ﴾ [الشعراء:١٢٠].

﴿وَإِذَا ٱنقَلَبُوٓاْ إِلَىٰٓ أَهْلِهِمُ ٱنقَلَبُواْ فَكِهِينَ﴾ [المطففين:٣١].

وبهذه الزيادة لم يستقم التركيب فحسب، بل صار تكرار الفعل مرتين «من النسج الجزل في الكلام»[2] و«من محاسن الاستعمال»[3] العربي وبلاغته، فهو «أسلوب عربي فصيح يقصد به الاهتمام بذلك الفعل»[4] حتى إنك تجد «له من الروعة والبهجة ما لا تجده لتعليقه بالفعل الأول دون إعادة»[5] الفعل.

معنى (إذا) في المجازاة

استعملتْ (إذا) في التراكيب العربية عند المجازاة لما يعلم أو يغلب على الظن حصولُه، فمدخولها واجب الحصول ومحقق الوقوع، بخلاف (إنْ)، فإنها مبهمة الوقوع ومدخولها مشكوك في وقوعه، فلا تستعمل إلا لما لا يعلم حصوله، أو

(١) التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة، لابن جني، تحقيق الدكتورة/ سيدة حامد عبد العال، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١٠م، ص٨٧.

(٢) التحرير والتنوير، للإمام محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية، ١٩٨٤م، ٣٠/ ٢١٢.

(٣) التحرير والتنوير١٩/ ٧٩.

(٤) التحرير والتنوير١٥/ ٣٤.

(٥) التحرير والتنوير١/ ١٩٢، ١٩٣، وانظره أيضا: ١/ ٧٣٤.

يستحيل وقوعه[1]، تقول: **إذا طلعتِ الشَّمسُ جئتُ إليك**، ولا تقول: **إنْ طلعتْ الشَّمسُ جئتُ إليك**، وتقول: **إذا احمرّ البسر جئتك**، ولا تقول: **إنْ احمَرَّ البُسْرُ جئتُك**؛ لأنّ احمرار البسر وطلوع الشمس واقع لا محالة، و «(إن) مشكوك في فعلها، يجوز وقوعه ولا يجب»[2]، بل قد يكون وقوعه مستحيلا كقوله تعالى: ﴿فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِى﴾ [الأعراف:١٤٣]، وقولك: **إنْ ابيضّ القارُ زرتُكَ**، ولا استقرارَ ولا رؤية ولا بياض للقار، يقول سيبويه: «(إذا) تجيء وقتاً معلوماً، ألا ترى أنّك لو قلت: **آتيك إذا احمرّ البسر** كان حسناً، ولو قلت: **آتيك إن احمرّ البسر**، كان قبيحاً. فـ (إن) أبداً مبهمة»[3]، ويفرق المبرد بين (إن) و (إذا)، فيقول: «وإنما منع (إذا) من أن يجازى بها؛ لأنها مؤقتة وحروف الجزاء مبهمة، ألا ترى أنك إذا قلت: **إن تأتني آتك**، فأنت لا تدري أيقع منه إتيان أم لا؟ وكذلك من أتاني أتيته، إنما معناه: **إن يأتني واحد من الناس آته**، فإذا قلت: **إذا أتيتني** وجب أن يكون الإتيان معلوماً، ألا ترى إلى قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ﴾[الانفطار:١]، و﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾[التكوير:١] و﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾[الانشقاق:١] أن هذا واقع لا محالة، ولا يجوز أن يكون في موضع هذا (إن)، لأن الله عَزَّوَجَلَّ يعلم، و(إن) إنما مخرجها الظن والتوقع فيما يخبر به المخبر، وليس هذا مثلَ قوله: ﴿**إِن يَنتَهُوا۟ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ**﴾ [الأنفال:٣٨]؛ لأن هذا راجع إليهم، وتقول: **آتيك إذا احمر البسرُ**، ولو قلتَ: **آتيك إنْ احمرّ البسر** كان محالاً؛ لأنه واقع لا محالة»[4]، وإحالته جاءت من صورته

(١) انظر: الكتاب٣/ ٦٠، والمقتضب٢/ ٥٤، ٥٥، والمفصل ص٤٤٠، واللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق/ غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت،٢/ ٥٥، ٥٦، وشرح المفصل٤/ ٩٢، والبرهان٢/ ٣٦٠، همع الهوامع٢/ ١٧٩، والإتقان١/ ٤٠٢

(٢) إعراب القرآن المنسوب للزجاج، تحقيق إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، ص٨٨٦، البسر: هو التمر قبل أن يصبح رطباً والرطب نضيج التمر.

(٣) الكتاب٣/ ٦٠.

(٤) المقتضب٢/ ٥٤، ٥٥، يقول ابن يعيش: «وتقول: إذا أقام الله القيامة عذب الكفار، ولا يحسن: إن أقام الله القيامة؛ لأنه يجعل ما أخبر الله تعالى بوجوده مشكوكا فيه»شرح المفصل٤/ ٩٢، فمن الصحيح قولك: إذا جاء رأس الشهر وإن جاء زيد، لا العكس. ومن المحال قولك: إن احْمَرّ البسر كان كذا وإن انتصف النهار آتك.

المنطوقة واستعمال أداة في غير معناها[1]، يقول أبو منصور الأزهري: «سئل ثعلبٌ: إذا قال الرجل لامرأته: **إن دخلتِ الدارَ، إن كلمتِ أخاكِ، فأنتِ طالقٌ**، متى تَطْلُق؟ فقال: إذا فعلتهما جميعاً، قيل له: لِمَ؟ قال: لأنه قد جاء بشرطين، قيل له: فإن قال لها: **أنتِ طالقٌ إنْ احمرّ البُسْرُ**، فقال: هذه مسألة محال؛ لأن البسر لابد من أن يحمرّ، قيل له: فإن قال: **أنت طالق إذا احمرّ البُسر**، قال: هذا شرط صحيح، تُطلق إذا احمرّ البُسر»[2]، فالأول شرط فاسد لإحالة التركيب لغويا، والثاني شرط صحيح لأنه أصبح كلاما لغويا صحيحا مستقيما، ويبقى المحال قولك: **إنْ احمر البسرُ آتك**، وما كان على شاكلته.

*****

(١) لكن النحاة قد اشترطوا لاستخدام (إنْ) في المتيقن وقوعه، المشابهةَ في الإبهام والشك أو مراعاة الظروف الموقنة بالشك، فالأول مثل قولك: إن مات محمدٌ جئتك، ومحمد ميت لا محالة، لما أبهم زمان موته، ومثال الثاني قولك: إن طلعت الشمس جئتك، وطلوع الشمس واقع لامحالة، لما كان اليوم غائما يغلب عليه عدم الطلوع، يقول الزمخشري: «ولا يستعمل إن إلا في المعاني المحتملة المشكوك في كونها ولذلك قبح إن احمر البسر كان كذا، وإن طلعت الشمس آتك إلا في اليوم المغيم، وتقول إن مات فلان كان كذا، وإن كان موته لا شبهة فيه إلا أن وقته غير معلوم فهو الذي حسن فيه» المفصل ص٤٤٠، ٤٤١، وانظر أيضا: شرح المفصل٤/ ٩٢، يقول ابن يعيش: «وربما استعملت (إن) في مواضع (إذا) و (إذا) في مواضع (إن) ولا يبين الفرق بينهما لما بينهما من الشركة، وتقول من ذلك: إن مت فاقضوا ديني، وإن كان موته كائنا لا محالة، فهو من مواضع (إذا) إلا أن زمانه لما لم يكن متعينا جاز استعمال (إن) فيه، قال تعالى: ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ﴾ [آل عمران:١٤٤]...إلا أن بعضه أحسن من بعض، فقولنا: إن مات زيدٌ كان أحسن من: إن احمر البسر؛ لأن موت زيد مجهول الوقت واحمرار البسر له وقت معلوم فاعرفه» شرح المفصل٤/ ٩٢، ٩٣.

(٢) تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري، تحقيق عبد السلام هارون وآخرون، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٥/ ٥٦٨، وانظر أيضا: تاج العروس٣٤/ ٢٠٤، ٢٠٥.

المطلب الثاني

التوجيه النحوي بين الاستقامة والإحالة

إنَّ التركيب العربي قد يوصف بالاستقامة أو الإحالة تبعا للتوجيه النحوي الذي يحدده المتلقي أو القارئ، معنى ذلك أنّ الصورة التجريدية والبنية الأساسية للتركيب صحيحةٌ ومستقيمةٌ، وأنّ الصورة المنطوقة والبناء اللفظي للتركيب صحيحةٌ ومستقيمةٌ أيضا، لكن الخلل في التحليل والتوجيه، أي إن الإحالة والاستقامة تكمن في تعيين الوظيفة النحوية الصحيحة للعلامة الإعرابية أو التحديد الدقيق للمعنى الوظيفي للأداة، وخلل التوجيه حينئذ خلل في الدلالة، وخلل الدلالة محال في توجيهاتهم.

وسيعرضُ البحث هنا مجموعة من التراكيب التي يمكن أن يوصف إحدى توجيهات المعنى الوظيفي فيها بالإحالة.

تعريف الفعل وتنكيره:

لا يمكنُ بحال من الأحوال أن يتعرف الفعل بـ(أل)، وبالتالي لا يمكن أن يشغل وظيفة المضاف إليه مثلا، فقولك: **طائرٌ يطيرُ بجناحيه**، تركيب صحيح ومستقيم من حيث البنية الأساسية والصورة المنطوقة، لكن توجيه النحو فيه على أن يكون (طائر) مضافا و (يطير) مضاف إليه- لا يستقيم نحوا ولا دلالة؛ لأنه توجيه محال خارج عن قواعد النظام، فقد تقرر أن»الأفعال كلها منكرة، وتعريفها محال؛ لأنها لاتضاف كما لا يضاف إليها؛ لأن المضاف إليه في المعنى محكوم عليه، والأفعال لا تقع محكوما عليها، ولا يدخلها الألف واللام لأنها جملة، ودخول الألف واللام على الجمل محال»[1].

(١) الكليات للكفوي ص٦٨٣.

معنى (ماذا)

تـردُ (مـاذا) في التركيـب النحـوي اسـتفهامية وموصولـة، فمثالهـا اسـتفهاما قولـك: لمـاذا جئـت؟، وقولهـم: عـماذا تسـأل؟ بإثبـات الألـف، ومثالهـا موصولـة قولـك: **دع مـاذا علمتـه**، أي: الـذي علمتـه[1]، و«هـو قليـل جـدا»[2] وقد تأتي (مـاذا) لا تحتمـل إلا الاسـتفهام، بحيـث يكـون تقديـر معنـى آخـر، أو توجيـه المعنـى عـلى احتمال آخـر يخـرج التركيـب عـن نسـق كلام العـرب، وطرائـق كلامهـم، والـذي لا يكـون عـلى طرائقهـم محـال التكلـم بـه، أو التوجيـه عليه، فقـول جريـر: **[البسيط]**

يا خزرَ تغلبَ، مَاذَا بَالُ نُسْوَتِكُم ... لا يَسْتَفقنَ، إلى الدَّيرين تحْنَانَا[3]

وقول الآخر: **[الطويل]**

وأَبْلِغْ أَبَا سَـعْـدٍ، إذَا مَا لقيْتَـه ... نذيراً، ومَـاذا ينفعـنَّ نذيـرُ؟

«لا يجـوز أن تكـون (ذا) موصولـة، في البيتـين؛ لأن العـرب لا تقـول: **مـا الـذي بالـك**، ولا يؤكـد الفعـل الواقـع صلـة، بالنـون»[4]، وإنـما (مـاذا) كلهـا اسـم اسـتفهام مبتـدأ، ولذلـك قـال الأخفـش: «لـو قلـت: **ما الـذي بـال نسـوتكم**، لم يَكُـن كَلامـاً»[5]، وتبعـه أبـو حيـان فقـال: «لا يصـح موصوليـة (ذا) هنـا»[6]، فلـم يبـق إلا توجيههـا كلها عـلى الاسـتفهام، وإحالـة توجيـه الموصوليـة.

(١) انظر: الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق الدكتور/ فخر الدين قباوة، والأستاذ/ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م، ص٢٣٩، ومغني اللبيب ص٢٩٦، وقد تأتي (ماذا) في تراكيب أخرى تحتمل أن تكون مركبة من (ما) و (ذا)، (ما) استفهامية و (ذا) إشارة، أو (ما) استفهامية و (ذا) موصولة.

(٢) الدر المصون١/ ٢٣٠.

(٣) الخزر: جمع أخزر، وهو ضيق العينين. و (ماذا) مبتدأ و (بال نسوتكم) خبره.

(٤) الجنى الداني ص٢٤٠، وانظر أيضا: البحر المحيط١/ ١٩٣، وتاج العروس ٤٠/ ٤٩٦ (ما).

(٥) معاني القرآن، للأخفش، تحقيـق الدكتور/ هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م، ١/ ٢٧٥.

(٦) البحر المحيط١/ ١٩٣، وانظر أيضا: همع الهوامع١/ ٣٢٨.

ما له الصدارة لا يعمل فيه ما قبله

قرّرَ اللغويون أنّ الأسماء التي لها صدر الكلام لا يعمل فيها ما قبلها إلا حروف الجرّ والمضاف ولكن يعمل فيها ما بعدها، ومما له الصدارة في الجملة العربية، الشرط والاستفهام، يعمل فيهما ما بعدهما من الفعل نحو: **ما تصنع أصنع، ومنْ تضرب؟** وقوله: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾ [البقرة:١٠٦]، و﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾[البقرة:١٩٧]، و﴿مَا تَعْبُدُونَ مِنۢ بَعْدِى﴾[البقرة:١٣٣]، ومن ثم العامل دائما متأخر، فقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَرَوْاْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ ٱلْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾[يس:٣١]» (كَمْ)[١] في موضع نصب بأهلكنا لا بقوله (أَلَمْ يَرَوْا)؛ لأن لفظ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، وإنما يعمل فيه ما بعده من أجل أن له صدر الكلام، والمعنى: ألا يعتبرون بمن أهلكنا من الأمم قبلهم لتكذيبهم أنبياءهم»[٢] وهي معلقة عن العمل سادة مع ما في حيزها مسد مفعول (يروا)، فهي «وإن كانت خبرية لها صدر الكلام كالاستفهامية فلا يعمل فيها عامل متقدم على اللغة الفصيحة إلا إذا كان حرف جر أو اسماً مضافاً»[٣]، ولما جوز الفراء[٤] أن توقع (يَرَوْا) على (كَمْ)، تعقبه النحاس، فقال: «محال لأن (كم) لا يعمل فيها ما قبلها لأنها استفهام ومحال أن يدخل الاستفهام في حيز ما قبله وكذا حكمها إذا كانت خبرا»[٥]، وسبب الإحالة من التوجيه الخطأ، لا من البنية الأساسية ولا من الصورة المنطوقة.

ومثل هذه الآية قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ ٱلْقُرُونِ يَمْشُونَ فِى مَسَٰكِنِهِمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّأُو۟لِى ٱلنُّهَىٰ﴾[طه:١٢٨]، يقول مكي: «فاعل (يهد) مضمر

(١) يجوز في (كم) أن تكون استفهامية وخبرية، وعلى كلا التقديرين هي مُعَلِّقةٌ للرؤية عن العمل؛ لأن الخبرية تجري مجرى الاستفهامية في ذلك، ولذلك أُعْطِيت أحكامَها من وجوب التصدير وغيره.

(٢) الجامع لأحكام القرآن٣/ ٧٠٩.

(٣) روح المعاني٢٣/ ٤، وانظره أيضا:٧/ ٩٣، قوله (أنهم) بتقدير بأنهم وكأنه قيل أهلكناهم بالاستئصال.

(٤) انظر: معاني القرآن٢/ ٣٧٦.

(٥) إعراب القرآن ٣/ ٣٩١، وانظر أيضا: الجامع في أحكام القرآن ٨/ ٢٤.

وهو المصدر تقديره: أفلم يهد الهدى لهم، وقيل الفاعل مضمر على تقدير الأمر تقديره: أفلم يهد الأمر لهم كم أهلكنا، وقال الكوفيون (كم) هو فاعل (يهد) وهو غلط عند البصريين؛ لأن (كم) لها صدر الكلام ولا يعمل ما قبلها فيها إنما يعمل فيها ما بعدها كأي في الاستفهام والعامل في (كم) الناصب لها عند البصريين (أهلكنا)»[1]، وكان النحاس قد عرض المسألة، فقال: «قال بعضهم: (كم) الفاعل»، فتعقبهم بقوله: «وهذا خطأ؛ لأن (كم) استفهام فلا يعمل فيها ما قبلها»[2]، ومثله كثيرٌ، لكن ما أفسدَ التركيب هنا هو توجيهه.

معنى (أو)

تأتي (أو) ولها عدة معان في الاستخدام اللغوي، فقد تكون للشك أو الإبهام أو التخيير أو الإباحة أو الجمع أو الإضراب أو التقسيم، ويتحدد أحد هذه المعاني بالسياقِ ودلالاتِه، لكن توجيه معنى الأداة في سياق ما على معنى غير المراد يدخل التركيب في إحالة، وعدم استقامة خاصة، إذا كان المعني والسياق في حق الله عَزَّوَجَلَّ، فقوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾[الكهف:١٩] حكاية عن أصحاب الكهف، (أو) فيها للشك، لكن قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَٱزَّيَّنَتْ

(١) مشكل إعراب القرآن ٢/ ٢٩، ولعل الكوفيين يقصدون أن الجملة كلها فاعل (يهد) فقد قال أبو حيان: «وكون الجملة فاعلا هو مذهب كوفي» البحر المحيط٦/ ٢٦٧، وهو وجه عند الزمخشري، فإنه قال: «فاعل (يَهْدِ) الجملة بعده يريد: ألم يهد لهم هذا بمعناه ومضمونه» الكشاف٣/ ٩٦، وقال ابن عاشور: «ويجوز أن يكون الفاعل مضمون جملة (كم أهلكنا)، والمعنى: أفلم يُبيّن لهم هذا السؤال، على أن مفعول (يهدِ) محذوف تنزيلاً للفعل منزلة اللازم، أي يحصل لهم التبيين»التحرير والتنوير١٦/ ٣٣٤، ولم أجد نسبة هذا للكوفيين- أعني توجيه جعل (كم) فاعلا -إلا عند مكي والقرطبي، فقد قال الفراء نفسه: «(كم) في موضع نصب لا يكون غيره» معاني القرآن٢/ ١٩٥، وفي الدر المصون أن الحوفي هو الذي نقل هذا الوجه ولم يحدد قائله، ثم أنكره الحوفي نفسه للعلة السابقة، قال: «الوجه السادس: أنَّ الفاعل (كم) قاله الحوفي وأنكره على قائله؛ لأنَّ (كم) استفهامٌ لا يَعْمل فيها ما قبلها»الدر المصون٨/ ١١٩، والذي يبدو لي أن الوجهين- أعني من قال إن الجملة هي الفاعل، ومن قال إن الفاعل هو (كم)- هما وجه واحد، يعني أن الجملة هي الفاعل، لا كم وحدها، وهو وجه كوفي كما قال أبو حيان.

(٢) إعراب القرآن٣/ ٦٠، وانظر أيضا: الجامع لأحكام القرآن٦/ ٢٣٦، والبحر المحيط٦/ ٢٦٧، والدر المصون٨/ ١١٩، وروح المعاني٧/ ٩٣، والتحرير والتنوير١٦/ ٣٣٤.

وَظَنَّ أَهْلُهَآ أَنَّهُمْ قَـٰدِرُونَ عَلَيْهَآ أَتَىٰهَآ أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَـٰهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾ [يونس:٢٤] (أو) فيها لا تكون للشك أبدا، بل إن جعلها للشك يحيل التركيب ويجعله غير مستقيم من جهة المعنى، والصحيح الذي يكون عليه المعنى مستقيما أنها لـ (الإبهام)[1] وهو إخفاء الأمر على السامع مع العلم به كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى﴾ [سبأ:٢٤]، لأنّ الله تعالى يعلم متى يأتيها أمره، والمعنى «إذا أخذت الأرض زخرفهاوأخذ أهلها الأمن أتاها أمرنا وهم لا يعلمون أي فجأة فهذا إبهام لأن الشك محال على الله تعالى»[2]، فالمعنى محال، وإنما جعل الأمر على صورة الإبهام «لإثارة التوقع من إمكان زوال نضارة الحياة في جميع الأزمنة؛ لأن الشيء الموقت بمعين من التوقيت يكون الناس في أمن من حلوله في غير ذلك الوقت»[3]، فأحيل المعنى هنا رغم أن البنية الأساسية والصورة المنطوقة للتركيب صحيحة ومستقيمة، لكن التوجيه هو الحكم، فلا معنى إطلاقا لتوجيه (أو) على معنى الشك لإحالة الدلالة فيها.

(أم) المنقطعة:

معنى (أم) المنقطعة الإضراب المحض بمعنى (بل) أو الإضراب مع الاستفهام بمعنى (بل والهمزة)، ولم يحدد اللغويون متى يكون الإضراب محضا، ومتى يكون متضمنا الاستفهام؟ وإنما تركوا ذلك للسياق وفهم دلالاته، فقوله تعالى:﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَـٰتُ وَٱلنُّورُ أَمْ جَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ﴾ [الرعد:١٦]، (أم) الأولى والثانية لا تكونان إلا للإضراب المحض، «أما الأولى فلأن الاستفهام لا يدخل على الاستفهام وأما الثانية فلأن المعنى على الإخبار عنهم باعتقاد

(١) ويجوز أن تكون (أو) للتنويع؛ «لأن بعض الأرض يأتيها أمره تعالى ليلا، وبعضها يأتيها نهارا، ولا يخرج كائن عن وقوعه فيهما» البحر المحيط،لمحمد بن يوسف المعروف بأبي حيان الأندلسي ت: (٧٤٥هـ)، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م، ٥/ ١٤٥.

(٢) البرهان٤/ ٢٠٩.

(٣) التحرير والتنوير١١/ ١٤٣.

الشركاء»[1]، فوجود (هل) منع توجيه الإضراب على الإضراب المتضمن معنى الاستفهام؛ لأن توجيهه على هذا النحو يجعل أداتين متتاليتين بمعنى واحد -رغم إمكان صحة ذلك التوجيه على وجه التوكيد-، لكنه لا حاجة لتقديره لعدم ورود مثله، وأما (أم) الثانية فالمعنى على الإخبار وجعله على الاستفهام لا يحيل المعنى أيضا؛ لأنه يمكن حمله على الاستفهام الإنكاري التوبيخي[2]، ما يخص البحث هنا هو التوجيه الذي يؤدي إلى الإحالة، ولا إحالة ثَم مع بعد التوجيهين على الاستفهام، لكن قوله تعالى:﴿ أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ ﴾ [الطور:٣٩]، التوجيه الصحيح لـ (أم) فيه على الإضراب المتضمن الاستفهام الإنكاري أي:بل ألـه البنات ولكم البنون، **وتوجيهها على الإضراب المحض يحيل المعنى، ويجعله توجيها محالا** لأن فيه»إخباراً بنسبة البنات إليه تعالى والله تعالى منزه عن ذلك»[3]، يقول ابن هشام: «لو قدرت للإضراب المحض لزم المحال»[4]، والإحالة هنا إحالةٌ من جهة الدلالة؛ لأن البنية الأساسية والصورة التجريدية لهذه الآية صحيحة ومستقيمة.

ما يوهم العطف

قد يعطي ظاهر التركيب أن الكلام على العطف لوجود علامة إعرابية مشتركة بين ما بعد حرف العطف وما قبله، وحمل التركيب حينئذ على العطف يحيل الكلام من جهة المعنى، ويفسد الدلالة، ففي قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ نَبَاتَ كُلِّ شَىْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُّخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُّتَرَاكِبًا وَمِنَ ٱلنَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّٰتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٍ ٱنظُرُوٓا۟ إِلَىٰ ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثْمَرَ

(١) مغني اللبيب ص٥٧.

(٢) وهو ما جوزه الدماميني في قوله: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾[السجد:٣] انظر: حاشية الصبان٣/ ١٠٥ رغم أن السياق سياق إخبار، وعدم التوجيه على الاستفهام أولى. لكن التوجيه لا يحيل المعنى عليه بحال من الأحوال، بل مازال مستقيما حسنا.

(٣) حاشية الصبان٣/ ١٠٤.

(٤) مغني اللبيب ص٥٧.

وَيَنۡعِهِۦٓۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكُمۡ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ ﴾[1] [الأنعام: ٩٩]، حيث قرأ الجمهور (وجناتٍ) بالنصب عطفا على (خضراً)[2] أو عطفا على (نبات) من عطف الخاص على العام[3]، وقرأ محمد بن أبي ليلى والأعمش وأبو بكر في رواية عنه عن عاصم (وجناتٌ) رفعا[4]، ومجيء الرفع على هذه القراءة **يوهم العطف على المرفوع** قبل العاطف وهو (قنوانٌ)، وهو تركيب مازال تركيبا صحيحا مستقيما في صورتيه المجردة والمنطوقة، **لكن توجيه الرفع على العطف على ماقبله يوقع في إحالة دلالية وعقلية** حتى أنكر هذه القراءة أبو عبيد و أبوحاتم[5]، وقال ابن عاشور: «وما نسب إلى أبي بكر عن عاصم من رفْع (جنّات) لم يصحّ»[6] ورفض هذه القراءة يرجع إلى علة دلالية وعقلية، وهي أن ظاهر الرفع العطفُ على (قنوانٌ)، وهو محال معنى وعقلا؛ لأن«الجنات من الأعناب لا تكون من النخل»[7]، يقول العكبري: «ولا يجوز أن يكون معطوفا على (قنوان) لأن العنب لا يخرج من النخل»[8]، وهو رفض صحيح، و القراءة صحيحة أيضا، ولها وجهٌ، يقول النحاس: «والقراءة جائزة وليس التأويل على هذا ولكنه رفع بالابتداء والخبر محذوف أي: ولهم جناتٌ»[9]، ويقول أبو حيان: «ولا يسوغ إنكار هذه القراءة

(١) (ومن النخل من طلعها قنوان) (من النخل) خبرمقدم، (من طلعها) بدل، (قنوان) مبتدأ مؤخر، والجملة ابتدائية عطفت على الجملة الفعلية (فأخرجنا) أو هي جملة اعتراضية كما يقول السمين وابن عاشور.

(٢) انظر: إعراب القراءات الشواذ١/ ٤٩٩، والتحرير والتنوير٧/ ٤٠١، والدر المصون٥/ ٧٥.

(٣) انظر: إعراب القرآن للنحاس٢/ ٨٦، والتبيان١/ ٢٥٥، والجامع لأحكام القرآن٤/ ٤٥، والبحر المحيط٤/ ١٩٤، والدر المصون٥/ ٧٥.

(٤) انظر: إعراب القرآن للنحاس٢/ ٨٦، والتبيان١/ ٢٥٥، والجامع لأحكام القرآن٤/ ٤٥، والبحر المحيط٤/ ١٩٤، يقول النحاس والقرطبي: «وقرأ محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى والأعمش، وهو الصحيح من قراءة عاصم (وجنات) بالرفع.

(٥) انظر: إعراب القرآن للنحاس٢/ ٨٦، والجامع لأحكام القرآن٤/ ٤٥، والبحر المحيط٤/ ١٩٤.

(٦) التحرير والتنوير٧/ ٤٠١.

(٧) البحر المحيط٤/ ١٩٤.

(٨) التبيان١/ ٢٥٥.

(٩) إعراب القرآن للنحاس٢/ ٨٦.

ولها التوجيه الجيد في العربية، وجهت على أنه مبتدأ محذوف الخبر»[1]، ونظيره قوله: «وَحُورٌ عِينٌ» بالرفع بعد قوله: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ ﴿١٧﴾ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ﴾ [الواقعة:١٧، ١٨] فبانَ أنَّ التوجيه الخطأ هو الذي أحال المعنى في صورته الدلالية.

ومثل هذه الآية قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَا شُعَيْبُ أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَاؤُنَا أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ إِنَّكَ لَأَنتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ﴾[هود:٨٧]، فقوله (أَنْ نَفْعَلَ) ظاهره أنه معطوف على (أَنْ نَتْرُكَ)، معمول للفعل (تأمرك)، وهو ظاهر الفساد ومحال معنى، يقول ابن هشام: «فإنه يتبادر إلى الذهن عطف (أن نفعل) على (أن نترك)، وذلك باطل؛ لأنه لم يأمرهم أن يفعلوا في أموالهم ما يشاءون، وإنما هو عطف على (ما) فهو معمول للترك والمعنى أن نترك أن نفعل»[2]، وموجب هذا التوجيه الفاسد وسببه -كما يقول السيوطي- هو «أن المعرب يرى أنْ والفعل مرتين وبينهما حرف العطف»[3] ولم يدقق في صحة المعنى، فوقعت الإحالة.

(حتى) العاطفة

قَدْ يأتي تركيبٌ حسنٌ مستقيمٌ، وتوجه (حتى) فيه على أنها عاطفة، فيتحول التركيب إلى تركيب محال من جهة المعنى؛ لأنّ التوجيه على العطف قد أحاله، والصحيح أن (حتى) ليست عاطفة، وقد حمل اللغويون (حتى) في العطف على الواو، تقول: **جاء القومُ حتى زيدٌ**، أي: جاء القومُ وزيدٌ، لكنها تفترق عن الواو في ثلاثة[4] أمور: الأول: أن يكون معطوفها ظاهرا لا مضمرا، والثاني: أن يكون معطوفها بعضا من المعطوف عليه أو جزءا أو كالجزء، والثالث: أن يكون

(١) البحر المحيط٤/ ١٩٤.

(٢) مغني اللبيب ص٤٩٨.

(٣) الإتقان١/ ٤٨٩.

(٤) انظر: أسرار العربية، للأنباري، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي بدمشق، ص٢٦٥، ٢٦٦، ومغني اللبيب ص١٣٥، ١٣٦.

غاية لما قبلها في زيادة أو نقص، ومن ثم لا يجوز قولُك: **جاء الرجالُ حتى النساءُ**، أن تكون (حتى) عاطفة لأن ما بعدها ليس بعضا أو جزءا أو كالبعض، ولا يصح كونه غاية، يقول الأنباري بعدما ذكر أنّ (حتى) العاطفة محمولة على الواو في العطف-: «فإن قيل: فلم إذا كانت عاطفة وجب أن يكون ما بعدها من جنس ما قبلها ولا يجب ذلك في الواو؟ قيل: لأنها لما كانت للغاية والدلالة على أحد طرفي الشيء فلا يتصور أن يكون طرف الشيء من غيره، فلو قلت: **جاء الرجال حتى النساء** لجعلت النساء غاية للرجال، ومقطعا لهم وذلك محال»[1]، والتوجيه الصحيح حينئذ هو الأخذ بمذهب الكوفيين[2] لأنهم ينكرون مجيء (حتى) عاطفة، ويوجهون ما جاء من هذا على أنها ابتدائية وما بعدها على إضمار فعل، والتقدير: جاء الرجال حتى جاء النساءُ، ومن هنا لا يجوز على معنى العطف أيضا قولك: **أعجبتني الجاريةُ حتى ولدُها**، لأن اسم الجارية لا يشمل ولدَها، وتوجيهها الصحيح: حتى أعجبني ولدُها.

مَحَلُّ الجمل

الأصلُ في الجمل ألا تحلّ محل المفرد، فتكون لا محل لها من الإعراب، فإن صح أن تحل محل المفرد كان لها محل إعرابي، وتقدير المحل وعدمه يحتاج إلى قرائن ودلائل سياقية ومعنوية، فقوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴿٨﴾ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ [البقر:٨- ٩]، فجملة (يخادعون) استئناف بياني، كأن سائلا سأل: لم يتظاهرون بالإيمان وليسوا بمؤمنين في الحقيقة؟ فقيل: يخادعون، فلا محل لها من الإعراب، «ولا يجوز أن يكون في موضع جر على الصفة لـ(مؤمنين) لأن ذلك يوجب نفي خداعهم والمعنى على إثبات الخداع»[3]، فصار توجيه الجملة على الصفة تناقضا

(١) أسرار العربية ص٢٦٦.

(٢) انظر: مغني اللبيب ص١٣٧.

(٣) التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري، المكتبة التوفيقية، القاهرة ١/ ١٧، وانظر أيضا: البحر المحيط١/ ١٨٤، والدر المصون١/ ١٢٣، والإتقان١/ ٢٣٥، ٢٣٦، وروح المعاني١/ ١٤٧.

ومحالا، أضف إلى هذا أيضا أنه «لا يجوز أن تكون الجملة حالا من الضمير في (آمنا)؛ لأن (آمنا) محكيٌّ عنهم بـ (يقول)، فلو كان (يخادعون) حالا من الضمير في (آمنا) لكانت محكية أيضا، وهذا محال لوجهين؛ أحدهما: أنهم ما قالوا: آمنا وخادعنا، والثاني: أنه أخبر عنهم بقوله (يخادعُوْنَ) ولو كان منهم لكان (نخادِعُ) بالنون»[1].

وقوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا ذَلُولٌ تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ وَلَا تَسْقِى ٱلْحَرْثَ مُسَلَّمَةٌ لَّا شِيَةَ فِيهَا﴾[البقرة:٧١]، فجملة (تثير)[2]» صفة لـ (ذلول)، وهي صلة داخلة في حيز النفي، والمقصود نفي إثارتها الأرض، أي لا تثير فتذل، فهو من باب: **[الطويل]**

عَلَى لَاحِبٍ لا يُهْتَدَي بِمَنَارِه[3]

اللفظ نفي الذل، والمقصود نفي الإثارة، فينتفي كونها ذلولاً، ولا تسقي الحرث: نفي معادل لقوله: لا ذلول، والجملة صفة، والصفتان منفيتان من حيث المعنى، كما أن ﴿وَلَا تَسْقِى﴾ منفي من حيث المعنى أيضاً، ومعنى الكلام: أنها لم تذلل بالعمل لا في حرث ولا في سقي، ولهذا نفي عنها إثارة الأرض وسقيها»[4]، فهذا هو التوجيه، ومن وجه ﴿تُثِيرُ﴾ على أنها **جملة استئنافية لا محل لها من**

(١) التبيان١/ ١٧.

(٢) يجوز لها موضع آخر، وهو أنها في موضع نصب حالا من الضمير في (ذلول)، تقديره: لا تذل في حال إثارتها.

(٣) صدر بيت لامرئ القيس يصف طريقاً غير مسلوكة، والمعنى: على طريق لا منار له فيهتدي به ولم يكن مراده أن يثبت المنار فينتفي الاهتداء به، ويستدلون بهذا الصدر على أن ما في حيز السلب لا يقتضي الوجود، أي لا منارَ له فيهتَدى به، أي: لا منارَ ولا هدايةَ، وهو استعمال عربي إذا قامت عليه القرينة، لأنك إذا تأملته وجدت باطنه نفياً، وظاهره إيجاباً، وعجزه: إِذَا سَافَهُ العَوْدُ الدِّيَافِيُّ جَرْجَرا.
اللاحب: الطريق الواضح المناره، وسافه: شمه، والعود: بفتح المهملة: البعير الهرم. الديافي منسوب إلى دياف: قرية بالشام وقيل: بالجزيرة، والجرجرة: صوت يردده البعير في حنجرته، وإنما يجرجر في الطريق إذا شمه لما يعرف من شدته وصعوبة مسلكه.

(٤) البحر المحيط١/ ٤٢٠، وانظر أيضا: التبيان١/ ٤٣، والإتقان١/ ٢٣٦.

الإعراب، والفعل مثبت لفظا ومعنى، والإثارة حقيقية، فمحال هذا التوجيه لوجهين-كما يقول العكبري-: «أحدهما: أنه عطف عليه ﴿وَلَا تَسْقِى ٱلْحَرْثَ﴾، فنفَى المعطوفَ فيجب أن يكون المعطوف عليه كذلك؛ لأنه في المعنى واحد ألا ترى أنك لا تقول: **مررتُ برجُلٍ قائِمٍ ولا قَاعِدٍ**، بل تقول: **لا قاعِدٍ** بغير واو، كذلك يجب أن يكون هنا، والثاني: أنها لو أثارت الأرض لكانت ذلولا وقد نفى ذلك»[1] عنها الله تعالى بقوله: ﴿لَّا ذَلُولٌ﴾، فبعد وجه الاستئناف، لئلا يقع التناقض والتناقض في الكلام يحيله.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ ۝٦ وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ ۝٧ لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ وَيُقْذَفُونَ مِن كُلِّ جَانِبٍ﴾[الصافات:٦- ٨]، جملة (لا يسمعون) فيها **جملة استئنافية**، أخبر بها عن حال المسترقين السمع، فهم «لا يقدرون أن يستمعوا أو يسمعوا، وهم مقذوفون بالشهب مبعدون عن ذلك، إلا من أمهل حتى خطف الخطفة واسترق استراقة، فعندها تعاجله الملائكة بإتباع الشهاب الثاقب»[2]، يقول ابن هشام: «فإن الذي يتبادر إلى الذهن أنه **صفة لكل شيطان أو حال منه**، وكلاهما باطل؛ إذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع»[3]، ولذلك قال السمين: «وهذه الجملةُ منقطعةٌ عَمَّا قبلها، ولا يجوزُ فيها أَنْ تكونَ صفةً لشيطان على المعنى؛ إذ يصير التقدير: مِنْ كلِّ شيطانٍ ماردٍ غيرِ سامعٍ أو مستمعٍ، وهو فاسدٌ»[4]، وهذا الفساد دليل الإحالة، والإحالة هنا من جهة المعنى لا من

(١) التبيان١/ ٤٣، وانظر أيضا: البحر المحيط١/ ٤٢٠، والدر المصون١/ ٤٣٠.

(٢) البحر المحيط٧/ ٣٣٨.

(٣) مغني اللبيب ص٣٧٠، وانظره أيضا: ص٢٠٣، وقد يساعد في نفي الصفة أن معنى (كل) بسبب ما تضاف إليه، فإن أضيفت إلى مفرد مذكر عاد الضمير مفردا مذكرا، وإن أضيفت إلى مثني عاد الضمير مثنى، وإن أضيفت إلى جمع عاد الضمير مجموعا، كقوله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَىْءٍ فَعَلُوهُ فِى ٱلزُّبُرِ﴾[القمر:٥٢]، و: ﴿كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾[المدثر:٣٨]، وجعل الجملة صفة لشيطان تجعل ضمير الجمع في (يسمعون) عائدا عليه، وهو مشكل؛ إذ كيف يأتي الضمير جمعا والمرجع مفرد؟، فلزم من جهة الصناعة كون الجملة استئنافا والضمير المجموع عائد إلى الجمع المستفاد من معنى الكلام المتقدم.

(٤) الدر المصون٩/ ٢٩٣، وانظر أيضا: البحر المحيط٧/ ٣٣٨.

جهة التركيب؛ لأن البنية الأساسية للجملة صحيحة: مفرد نكرة + جملة فعلية مضارعة منفية، لكن المعنى لا فائدة فيه، إذ قد يوحي هذا المعنى -من باب المخالفة- بالسماح بالسمع لمن يسمع، والحفظ ممن لا يسمع، وهو معنى عجيب وغير مستقيم ومتناقضٌ عقلا.

*****

المطلب الثالث

قصد المتكلم وإرادته بين الاستقامة والإحالة

إنّ اللغويين العرب وهم بصدد وضع قواعدهم لم يفتهم مراعاة نية المتكلم؛ ذلك أن النية جزء من سياق الحال ومن الظرف اللغوي الذي قيلت فيه، فكيف يغفل هذا الجزء، وقد خلقت اللغةُ لإيصال مراد المتكلم وقصده للمتلقي، وهل المراد والقصد إلا نية؟، ومن ثم حرص اللغويون على معرفة نية المتكلم أثناء التكلم ورعوها حق رعايتها، ولا أدلّ على ذلك من قولهم: **لا تأكُلِ السَّمكَ وتشرب اللبَنَ**، «فتنصب (تشرب) إن قصدت النهي عن الجمع بينها، وتجزم إن قصدت النهي عن كل واحد منهما أي: لا تأكل السمكَ ولا تشربْ اللبن، وترفع إن نهيت عن الأول وأبحت الثاني، أي: لا تأكل السمكَ ولك شربُ[1] اللبن»[2]، وأي تغيير في الصورة المنطوقة لهذه الجملة مع بقاء البنية الأساسية وقصد المتكلم، يعد إحالة دلالية، وكلاما غير مستقيم، فلو قصدت النهي عن الجمع بينهما، فقلت: **لا تأكلِ السَّمَكَ وتشربْ اللبَنَ**، بجزم (تشربْ)، كان الكلام محالا؛ لأن المعنى حينئذ: نهي عن كل واحد على حدة، وهكذا.

فالصورة المنطوقة والبنية الأساسية صحيحة مستقيمة، والإحالة من جهة النية والقصد، فالتركيب هو هو، مستقيمٌ على نيةٍ، ومحالٌ على أخرى.

---

(١) يقول الشيخ الخضري: «ولا يتعين حينئذٍ تقدير أنت بل هو لتحقيق معنى الاستئناف كما جرت به عادة النحويين، ويحتمل: أنهي عن المصاحبة على أن الواو للحال فيتعين تقدير المبتدأ لأن المضارع المثبت لا يقع حالاً مع الواو» حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ ت ٢٠٠٣م، ٢/ ٧٣٧.

(٢) شرح قطر الندى ص١٠٨، وانظر أيضا: الكتاب٣/ ٤٢، ٤٣، والمقتضب٢/ ٢٤، وأوضح المسالك٤/ ١٦٨، ومغني اللبيب ص٤٥٨، وشرح ابن عقيل٢/ ١٧، وشرح التصريح٢/ ٣٨٢، وشرح الأشموني٣/ ٣٠٨.

فـ«قصد المتكلم من أهم عوامل إنتاج النص وتلقيه، وتتوقف على قصده عملية الاتصال اللغوي»[1]، وبه يستقيم التركيب أو يحالُ.

وقد شرح شيئا من هذا عبد القاهر الجرجاني، حين تحدث عن معنى الشمول الذي تفيده كلمة (كُلّ) في سياق النفي والإثبات، فإذا كانتفي سياق فعل منفي، فهي لا تفيد الشمول، فإذا قلت: «**لم ألقَ كلَّ القَوْمِ، ولم آخذْ كلَّ الدَّراهِمِ**، فيكونُ المعنى أنك لقيتَ بعضاً من القومِ ولم تلقَ الجميعَ، وأخذتَ بعضاً من الدراهم وتركتَ الباقي، ولا يكون أن تريدَ أنك لم تلقَ واحداً من القومِ، ولم تأخذْ شيئاً من الدراهم»[2]؛ لأنك لو أردت هذه المعاني لقلت: **ما لقيتُ أحداً، أو ما لقيْتُ من أحدٍ من القوم**، وقلت: **ما أخذتُ الدراهمَ**، أو **ما أخذتُ شيئاً مِن الدّراهِمِ**، فالكلام إنما يكون معبرا عن القصد ونية المتكلم، وكُلُّ قَصْدٍ له تراكيبُه، وإذا كانت (كلّ) في الإثبات والإيجاب، أفادت الشمول في الفعل الذي تسنده إلى الجملة أو توقعه بها، يقول عبد القاهر: «تفسيرُ ذلك أنك إنما قلت: **جاءني القومُ كلُّهم**؛ لأنك لو قلت: **جاءني القومُ**، وسكتَّ، لكان يجوزُ أن يتوهَّمَ السامِعُ أنه قد تخلّفَ عنكَ بعضُهم إلاّ أنك لم تعتدَّ بهم...وهكذا الحكم أبدا، فإذا قلت: **رأيتُ القومَ كلَّهم ومررتُ بالقومِ كلِّهم** كنتَ قد جئتَ بكلٍّ لئلا يُتوهَّم أنه قد بَقي عليكَ مَنْ لم تَره ولم تَمرَّ به»[3]، فإذا أردت استثناء أحد من حكم الرؤية أو المرور، جئت بتراكيب الاستثناء، والمغايرة بين التراكيب والمقاصد هنا يحيل التراكيب، ويوضح عبد القاهر النية والقصد بصورة أكثر وضوحا عند حديثه عن حكم تركيب النفي المقيَّد بقيد، يقول: «فها هنا أصلٌ وهو أنَّه من حُكمِ النفي إذا دخلَ على كلامٍ، ثمَّ كان في ذلكَ الكلامِ تقييدٌ على وَجْهٍ من الوجوهِ أن يتوجَّه -أي النفي- إلى ذلكَ التقييد وأن يقعَ له خصوصاً، تفسيرُ ذلك

(١) مراعاة قصد المتكلم في التوجيه النحوي ص٧٩.
(٢) دلائل الإعجاز ص٢٧٨.
(٣) دلائل الإعجاز ص١٧٨، ١٧٩.

أنَّك إذا قلت: **أتاني القومُ مجتمعين**، فقالَ قائلٌ: **لم يأتِك القومُ مجتمعين**، كانَ نفيهُ ذلك متوجِّهاً إلى الاجتماعِ الذي هو تقييدٌ في الإتيان دون الإتيان نفسه حتى إنه إنْ أرادَ أنْ ينفيَ الإتيانَ من أصله كان من سبيله أن يقول: **إنّهم لم يأتوكَ أصلاً**، فما معنى قولكَ (مجتمعين)؟ هذا مما لا يشكُّ فيه عاقلٌ»[1]، يبين عبد القاهر قصد المتكلم بأمثلة أخرى عند حديثه عن النفي المقيد، فيقول: «وإذا كانَ هذا حكمَ النفي إذا دخل على كلامٍ فيه تقييدٌ فإنَّ التأكيدَ ضربٌ من التقييد، فَمتى نفيتَ كلاماً فيه تأكيدٌ فإنَّ نفيكَ ذلكَ يتوجَّه إلى التأكيدِ خصوصاً ويقعُ له،فإذا قلتَ: **لم أرَ القومَ كلَّهم**، أو: **لم يأتني القومُ كلُّهم**، أو: **لم يأتني كلُّ القوم**، أو: **لم أرَ كلَّ القوم**، كنتَ عمدتَ بنفيكَ إلى معنى (كلّ) خاصةً، وكانَ حكمُه حكمَ (مجتمعين) في قولك: لم يأتني القومُ مجتمعين»[2]، وتتضح فوارق النية ومقاصد المتكلم بين الاستقامة والإحالة حين يقول عبد القاهر: «وإذا كان النفيُ يقعُ لكلٍّ خصوصاً فواجبٌ إذا قلت: **لم يأتني القومُ كلُّهم أو لم يأتني كلُّ القوم**، أنْ يكونَ قد أتاك بعضُهم، كما يجب إذا قلت: **لم يأتني القومُ مجتمعين**، أن يكونوا قد أتَوك أشتاتاً، وكما يستحيلُ أن تقول: **لم يأتني القومُ مجتمعين**، وأنتَ تريدُ أنهم لم يأتوكَ أصلاً لا مجتمعين ولا منفردين، كذلك محالٌ أن تقول: **لم يأتني القومُ كلُّهم**، وأنتَ تريدُ أنَّهم لم يأتوك أصلاً، فاعرفْه»[3]، فلكل نية تركيبٌ، ولكل قصد صياغةٌ.

ولا يمكنُ أنْ يمرَّ الحديث عن القصد والنية من غير الحديث عن تركيب: **ما أحسن السماء**، الذي ورد في إحدى روايات سبب نشأة النحو العربي، فإن قصدت التعجب نصبت النون والهمزة، وإن قصدت الاستفهام رفعت النون وكسرت الهمزة، والمخالفة بين القصدين تحيل التركيب وتفسد المعاني.أضفْ إلى ذلك أنَّ المتكلمَ «لو تكلمَ عن غير قصدٍ لم يدلّ»[4] وعدمُ الدلالةِ ينتجُ تركيباً محالاً لا شكّ.

(١) دلائل الإعجاز ص٢٧٩.
(٢) دلائل الإعجاز ص٢٨٠.
(٣) دلائل الإعجاز ص٢٨٠.
(٤) إرادة المتكلم ومقاصد الكلام ص٧٦.

وسيعرضُ البحثُ هنا مجموعة من التراكيب التي يمكن أن توصف بالاستقامة أوالإحالة من جهة قصد المتكلم ونيته.

لا يعمل ما بعد الشرط والاستفهام فيما قبلهما

سبَقَ الحديثُ عن هذا الموضوع قبلُ، فلا يجوزُ: **زيداً إنْ تضربْ أضربْك**، ولا: **زيداً إنْ جئتَني أضربْ**، والذي يعني البحث هنا هو ما إذا كانت أداة الشرط تحتمل الظرفية وتحتمل الشرطية كـ(حين وإذا)، فالأمر يرجع حينئذ إلى نية المتكلم وتقديره، يقول الرضي: «إذا قلت: **زيداً إذا جَاءَكَ تضربُ أو تضربُه، وزيدا حينَ جاءكَ تضربُ أو تضربُه**، فإن لم تجر (إذا) و (حين) مجرى كلمات الشرط، بل جعلتهما كيوم الجمعة في قولك: **زيداً يومَ الجمعةِ تضربُ أو تضربُه**، فنصب (زيداً) أولى، إذا لم يشتغل الفعل بالضمير،... وأما إذا اشتغل الفعل بالضمير فرفع (زيد)، أولى لما تبين في المنصوب على شريطة التفسير: أن (زيدٌ زرتُه)، بالرفع، أولى من النصب، وإن أجريت (إذا) و (حين) مجرى كلمات الشرط وجب رفع (زيد) عند البصريين، كما ذكرنا في (إنْ)، وشغلُ (تضرب) إذن بالضمير أولى إن كان واقعا على (زيد)»[1]، يعني بذلك: أن المتكلم إذا أراد نية الشرطية وجب رفع (زيد) والخبر جملة الشرط بعده، ونصبه حينئذ يحيل التركيب؛ لأن ما بعد الشرط لا يعمل فيما قبله، فلا يجوز: **زيداً إذا تضْرِبُني أضربُ**، وإنْ اتصل بالجزاء الضمير، ونصبت (زيدا) على الاشتغال، فإن التركيب لا يزال محالا أيضا: **زيداً إذا تَضْرِبُني أضربُه**؛ لأن»ما لا ينصب بنفسه لا يفسر»[2]، وإذا جعلها المتكلم ظرفية جاز النصب على المفعولية، وجاز النصب على الاشتغال مع وجود الضمير في الجزاء، واستقام التركيب في الوجهين.

(١) شرح كافية ابن الحاجب٤/ ١٠٠، ١٠١.

(٢) شرح كافية ابن الحاجب٤/ ١٠٠.

الحال والظرف والعامل فيهما

تطرّقَ المبرد إلى لفتة فذة ترجع استقامةُ التركيبِ أو إحالتُه إلى نية المتكلم وقصده، والتركيب هو هو، في بنيته الأساسية وصورته المنطوقة، والتركيب هو قولك: **زيدٌ أخوك قائما**، و: **زيدٌ أخوك يومَ الجمعة**، العامل في الحال والظرف فيهما ما تضمنته كلمة (أخوك) من معنى الفعل، أي: زيدٌ يؤاخيك قائما، وزيدٌ يؤاخيك يومَ الجمعة، لكن هذا التركيب يُحكم عليه مرة بالاستقامة إذا قصدَ المتكلمُ بالأخوّةِ أخوّةَ الصداقة، وليس أُخوّة النسب والدم، ويحكم عليه مرة أخرى بالإحالة إذا قصدَ المتكلم بالأُخوّة أُخوّة النسب والدم، يقول المبرد: «لو قلت: **زيدٌ أخوك يومَ الجمعة**، وأنت تريد النسب لم يجز؛ لأنّه ليس فيه معنى فعل، فلا يكون له وجه فائدة، ولكن إن قلت: **زيدٌ أخوك يومَ الجمعة**، تريد به الصداقة كان جيداً؛ لأنك قلت: يؤاخيك في هذا اليوم»[1]، يوضح ذلك مرة ثانية بقوله: «لو قلت: **زيدٌ أخوك قائماً**، وأنت تريد النسب فهو محال؛ لأن النسب لازم فليس له في القيام معنى، ويستحيل في تقدير العربية مع استحالته في المعنى؛ لأن الفعل ينصب الحال. ولو قلت: **زيدٌأخوكقائماً**، تريد الصداقة، لكان جيداً، المعنى: يصادقك في هذه الحال...، ولا يصلح: **زيدٌ أخوك يومَ الجُمْعَةِ**، إذا كان من النسب؛ لأنه لا فعل فيه»[2]، فالنية والقصد يقيمان التركيب أو يحيلانه.

الفاء بين السببية والعطف والاستئناف

لكلّ معنى صورةٌ تركيبيةٌ منطوقةٌ، فإذا أراد المتكلم ونوى معنى من المعاني، فلابد أن يستخدم صورته التركيبية، يقول سيبويه: «اعلم أن ما انتصب

(١) المقتضب٤/ ٣٣٠، ويقول أيضا في مكان آخر: «ولو قلت: زيدٌ أخوك قائمًا، وعبد الله أبوك ضاحكاً، كان غير جائز؛ وذاك أنه ليس ها هنا فعل، ولا معنى فعل، ولا يستقيم أن يكون أباه في حال، ولا يكون أباه في حال أخرى، ولكنك إن قلت: زيدٌ أخوك قائماً، فأردت أخوة الصداقة جاز؛ لأن فيه معنى فعل،كأنك قلت: زيد يؤاخيك قائماً، فعلى هذا يستقيم ويمتنع» المقتضب٤/ ١٦٨.

(٢) المقتضب٣/ ٢٧٤.

في باب الفاء ينتصب على إضمار (أن)، وما لم ينتصب فإنّه يشرك الفعل الأوّل فيما دخل فيه، أو يكون في موضع مبتدأ أو مبنيّ على مبتدأ»[1]، فإن أردت السببية نصبت، وجعلت الثاني مسببا عن الأول، وإن أردت التشريك عطفت، وأدخلت الثاني في حكم الأول، وإن أردت القطع رفعت، وجعلته خبرا جديدا، وإرادة معنى من هذه المعاني والتعبير عنه بصورة المعنى الآخر يدخلك في الإحالة الدلالية؛ لأنه غير موجود في التراكيب العربية بهذا المعنى، يقول سيبويه: «تقول: **لا تأتيني فتحدّثَني**، لم ترد أن تدخل الآخر فيما دخل فيه الأوّل، فتقول: **لا تأتيني ولا تحدّثُني**، ولكنّك لمّا حوّلت المعنى عن ذلك تحوّل إلى الاسم، كأنك قلت: ليس يكون منك إتيانٌ فحديثٌ»[2]، والعكس صحيح، فإن أردت التشريك، فقلت: **لا تأتيني فتحدثَني**، بالنصب، كان محالا.

ويقول أيضا: «وتقول: **ألم تأتنا فتحدّثَنا**، إذا لم يكن على الأوّل. وإن كان على الأوّل جزمت»[3]، والعكس يحيله.

ويقول أيضا: «واعلم أنّك إن شئت قلت: **ائتني فأحدّثُك**، ترفع، وزعم الخليل: أنّك لم ترد أن تجعل الإتيان سبباً لحديث، ولكنّك كأنك قلت: ائتني فأنا مَن يحدّثك البتة، جئت أو لم تجئ»[4]، فأنت لم تبنه على ماقبله، فإن لم ترد هذا المعنى وبنيته على هذه الصورة كان محالا.

وفي الكلام المثبت لا تأتي فاء السببية، فيأتي معنيا الاستئناف والعطف، حسبما يريد المتكلم وينوي، يقول سيبويه: «قوله: **إنّه عندنا فيحدّثُنا، وسوف آتيه فأحدّثُه**

(١) الكتاب٣/ ٢٨.
(٢) الكتاب٣/ ٢٨.
(٣) الكتاب٣/ ٣٤.
(٤) الكتاب٣/ ٣٦، ومنه قول جميل:

ألم تسأل الرّبع القواء فينطقُ وهل تخبرنك اليوم بيداء سملق

أي: فهو ينطق على كل حال.

ليس إلا، -أي ليس فيهما إلا الرفع- إن شئت رفعته على أن تشرك بينه وبين الأوّل، وإن شئت كان منقطعاً؛ لأنّك قد أوجبت أن تفعل فلا يكون فيه إلاّ الرفع، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ ﴾ [البقرة:١٠٢]، فارتفعت؛ لأنه لم يخبر عن الملكين أنهما قالا: لا تكفرْ فيتعلّمون، ليجعلا كفره سبباً لتعليم غيره، ولكنه على كفروا فيتعلّمون»[1]، فتبادل المعاني مع صور تركيبية أخرى يحيل المعاني والتراكيب.

العطف بـ (لكنْ) الاستدراكية:

العطف[2] بـ (لكن) يشترط فيه أن يتقدمها نفيٌ أو نهيٌ، وأن يكون معطوفها مفردا، تقول العرب: **ما جاء زيدٌ لكن عمرٌو، وما مررتُ برجلٍ صالحٍ لكنْ طالِحٍ**، فالحكم منفي عما قبلها مثبت لما بعدها، لكنهم لا يعطفون بها في الإيجاب، فلا يقولون: **جاء زيدٌ لكنْ عَمْرٌو**، حتى يقولوا: **لكن عمرٌو لَمْ يجئْ**، على أنها حرفُ ابتدء للاستدراك لا حرفُ عطف، فالتراكيب الآتية محالة في كلامهم وأنت تقصد العطف: **جاءَ زَيْدٌ لكنْ عَمرٌو، ومررتُ برجُلٍ صَالحٍ لكنْ طَالِحٍ** (على إرادة العطف)، يقول سيبويه: «هو محال، لأن (لكن) لا يتدارك بها بعد إيجاب، ولكنها يُثبت بها بعد النفي»[3]، وقد أجاز الكوفيون[4] العطف

(١) الكتاب٣/ ٣٨.

(٢) تأتي (لكن) عاطفة للمفردات فقط، فلا تعطف الجمل، فإن جاء بعدها كلام، فهي حرف استدراك فحسب.

(٣) الكتاب١/ ٤٣٥.

(٤) قاسوا (لكن) على (بل) لأنها مثلها في المعنى، فقالوا: قام زيد بل عمر. انظر: همع الهوامع٣/ ٢١٦، هكذا أورد السيوطي نصه السابق-بتصرف-، لكن ابن هشام والأشموني يقولان: «منع الكوفيون أن يعطف بها -أي بـ (بل)- بعد غير النفي وشبهه، قال هشام: محال: ضربت زيدا بل إياك»ثم يقول ابن هشام: «ومنعهم ذلك مع سعة روايتهم دليل على قلته» مغني اللبيب ص١٢٢، وشرح الأشموني٣/ ١١٣، وانظر أيضا: همع الهوامع٣/ ٢١١، فإذا كان الكوفيون يمنعون العطف بـ (بل) بعد الإيجاب، فكيف يجيزون العطف بـ (لكن) بعد الإيجاب، قياسا على (بل)؟ فبان فساد قياسهم وصحة ما ذهب إليه الجمهور. ويعلل سيبويه العطف بـ (بل) في الإيجاب، فيقول: «يجيء على النسيان أو الغلط، فيتدارك كلامه؛ لأنه ابتدأ بواجب» الكتاب١/ ٤٣٤.

بها في الإيجاب، قال النحويون: «وليس بمسموع»[1] يعنى لم يرد في كلام العرب عطفها للمفردات في الإيجاب، لكن إن لم تُرد العطف وأردت الابتداء بها لمجرد الاستدراك ووقوعها بين الجمل- جاز التركيب، على احتمالين، الأول: أن تكمل الجملة بعدها، فتقول: **جاء زيدٌ لكنْ عمرو لم يجئْ**. الثاني: أن لا تكمل الجملة لفظا، لكنها مقدرة، و(زيد) مبتدأ خبره محذوف[2].

العطف على خبر (ما) الحجازية

يتحدد العطف على خبر (ما) الحجازية على اللفظ أو على الموضع بناء على قصد المتكلم ونيته، يقول سيبويه: «تقول: **ما زَيْدٌ كعمرٍو ولا شبيهاً به، وما عمرٌو كخالدٍ ولا مفلحاً**، النصب في هذا جيد، لأنك إنما تريد: ما هو مثلَ فلان ولا مفلحاً، هذا وجه الكلام، فإن أردت أن تقول: ولا بمنزلة من يشبهه، جررت، وذلك قولك: **ما أنت كزيد ولا شبيهٍ به**، فإنما أردت ولا كشبيهٍ به»[3]، فإن قصدت أن له شبيها جررت، وإن لم تقصد أن تثبت له شبيها نصبت، لكن إن عكست النية والقصد مع التركيب فقد أحلت المعاني وعكست الدلالات.

بدل الغلط

بدل الغلط «هو ما ذكر فيه الأول من غير قصد بل سبق اللسان إليه»[4]، كقولك: «**مررت برجلٍ حمارٍ**، أراد أن يقول: **مررتُ بحمارٍ**، فإما أن يكون غلط في قوله: مررت برجل، فتدارك، فوضع الذي جاء به وهو يريده في موضعه، أو يكون كأنه نسيَ، فذكر»[5]، «كأنه أراد أن يقول: مررت بحمار، فغلط، فقال:

(١) مغني اللبيب ص٢٨٩، وشرح التصريح٢/ ١٧٧، وانظر أيضا: همع الهوامع٣/ ٢١٧.

(٢) يقول الصبان: «أما على أنه مبتدأ خبره محذوف فيجوز» حاشية الصبان٣/ ١١٠.

(٣) الكتاب١/ ٦٩.

(٤) همع الهوامع٣/ ١٧٨، البدل إن كان عين المبدل منه، فهو مطابق، وإن كان أجنبيا عنه، فهو غلط، وإن لم يكن أجنبيا كان بعضا من كل أو مشتملا عليه.

(٥) المقتضب١/ ١٦٦، وانظر أيضا: شرح المفصل١/ ٦٣١، وخزانة الأدب٩/ ٩١.

برجلٍ»[1]، وهذا النوع من البدل»لا يصدر عن رَوية وفطانة»[2] كما يقول الزمخشري، وقصد المتكلم ونيته يجعل هذا التركيب -**مررتُ برجلٍ حَمارٍ**- محالا أو مستقيما، يقول سيبويه: «والبدل يشرك المبدل منه في الجر، وذلك قولك: مررت برجل حمار. فهو على وجه محال، وعلى وجه حسن، فأما المحال فأن تعني أن الرجل حمار، وأما الذي يحسن فهو أن تقول: مررت برجل، ثم تبدل الحمار مكان الرجل، فتقول: حمار، إما أن تكون غلطت أو نسيت فاستدركت، وإما أن يبدو لك أن تضرب عن مرورك بالرجل وتجعل مكانه مرورك بالحمار بعد ما كنت أردت غير ذلك»[3]، وإحالته -كما يقول سيبويه- إن قصد المتكلم بدل المطابقة؛ لأن شرط المطابقة أن يكون المبدل منه والبدل متحدين في المعنى، أو يكونَالثاني عينَ الأول، فهو هو، وهذا المعنى لا يصح على نية المطابقة في هذا التركيب، فصار محالا كما ذكر سيبويه.

وقَدْ جوّزَ العرب في كلامهم إبدال الأفعال، وشرطوا لصحة الإبدال فيها شرطا، فقالوا: «وإنما يبدل الفعل من الفعلِ إذا كان ضرباً منه... نحو قولك: **إنْ تأتِني تمشِ أمشِ معكَ**؛ لأن المشيَ ضرب من الإتيان، ولا يجوز أن تقول: **إن تأت تأكلْ آكلْ معكَ**؛ لأن الأكل ليس من الإتيان في شيء»[4]، ومن ثم عد هذا التركيب محالا، **إن تأت تأكلْ آكلْ معكَ**، ومثله قولك:**إن تأتنا تسألْنا نعطِكَ**؛ لأن السؤال ليس ضربا من الإتيان، يقول سيبويه: «وسألته -يعني الخليل-: هل يكون: **إن تأتنا تسألْنا نعطِكَ**؟ فقال: هذا يجوز على غير أن يكون مثل الأول، لأنَّ الأوّلَ الفعلُ الآخرُ تفسيرٌ له، وهو هو، والسُّوال لا يكون الإتيانَ، ولكنَّه

(١) الأصول٢/ ٤٨.
(٢) المفصل ص١٥٧.
(٣) الكتاب١/ ٤٣٩.
(٤) الأصول٢/ ٤٩.

يجوز على الغلط والنَّسيان ثم يتدارك كلامه»[1]، معنى ذلك أنه إن قصد المتكلم المطابقة أحال التركيب، وإن لم يقصد المطابقة صح التركيب على الغلط، أو وجب عليه رفع الفعل الثاني على الحال لا الغلط، والبنية الأساسية في كل صحيحة، وجاءت الإحالة من جهة الصورة المنطوقة مع قصد لا يصح؛ ولذلك صحّ قول الله تعالى: ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا ﴾ [الفرقان:٦٨- ٦٩] بنيةً وصورةً وقصدا؛ «لأن مضاعفة العذاب هو لُقيُّ الآثام»[2] كما يقول سيبويه.

وقوع الفعل في زمانين أو مكانين مختلفين

قَرّرَ اللغويون أنّ الفعل لا يقع في زمانين أو مكانين مختلفين، فلا يقولون: **جلستُ خلفَك أمامَك**، ولا: **ضربتُ زيدا اليومَ أمسِ**، فإن أرادُوا الحقيقةَ فهو محال للتناقض الحاصل بينهما، وإن أرادوا بدل الغلط صح التركيب، كأنهم أرادوا الثاني فقالوا الأول غلطا، يقول الرضي: «وقوع الفعل في زمانين أو مكانين مختلفين، محال، نحو: **جلستُ خلفَك أمامَك، وضُربت اليومَ أمسِ**، بلى، لو عطفت أحدهما على الآخر، جاز، لدلالته على تكرار الفعل، نحو: **جلست خلفك وأمامك**، وكذا يجوز إن لم يتباين المكانان أو الزمانان، نحو: **جلستُ**

---

(١) الكتب٣/ ٨٧، وهو يعني بقوله: لأنَّ الأوّل الفعل الآخر تفسير له، وهو هو – قول عبيد الله الحر:

مَتَى تَأْتِنا تُلممْ بِنَا في دِيَارِنا ... تَجِدْ حطَباً جَزلاً وناراً تأَجّجَا

لأنّ الإلمام هو الإتيان، وقول أحد بني أسد:

إنْ يَبْخَلُوا أو يَجْبُنُوا ... أوْ يغْدُرُوا لا يَحفلُوا

يغْدُوا عليكَ مُرجَّلِيـ ... ـنَ كأنَّهم لَم يَفعَلُوا

فـ(يغدوا) بدل من (لا يحفلوا)، فغدوهم مرجلين يفسر أنهم لم يحفلوا، لم يحفلوا: لم يبالوا، الترجيل: تمشيط الشعر وتليينه بالدهن. يقول سيبويه: «فإن قلت: إن تأتني آتك أقل ذاك، كان غير جائز؛ لأنَّ القول ليس بالإتيان إلا أن تجيزه على ما جاز عليه (تسألنا)» الكتاب٣/ ٨٧، وانظر أيضا: المقتضب٢/ ٦٢، وخزانة الأدب٩/ ٩٠، ٩١.

(٢) الكتاب٣/ ٨٧، وانظر أيضا: المقتضب٢/ ٦١.

خلفك أمسِ وقتَ الظهر، وأمامَك، وسطَ الدار»[1]، فإن أردت زمانا واحدا أو مكانا واحدا وذكرت الزمانين المختلفين أو المكانين المختلفين بلا عطف، صح التركيب على الغلط، وبطل على الحقيقة.

إلحاق كاف الخطاب بالمنادى

النّداء يقتضي الخطاب، ومن ثم قرر اللغويون أنه لا يجوز نداء المضاف لكاف الخطاب، فلا يصح قولك: **يا غلامَكَ، أقبلْ**، إن كنت تنوي النداء، لئلا يحدثَ الجمع بين خطابين، فإن كنت تنوي الندبة صح التركيب واستقام؛ لأن المندوب غيرُ مخاطب، فهو متفجع عليه، والعلة التي منعت العرب من نطق هذا التركيب عند قصد النداء أن «المنادى حينئذ غيرُ من له الخطاب، فكيف ينادى من ليس بمخاطب؟»[2]، وإن جعلته مخاطبا جمعت بين خطابين، وهو لا يجوز، يقول المبرد: «اعلم أن إضافة المنادى إلى الكاف التي تقع على المخاطب محال، وذلك لأنك إذا قلت: **يا غلامَك أقبلْ**، فقد نقضت مخاطبة المنادى بمخاطبتك الكاف، فإن أضفت إلى الهاء صلح على معهود، كقول القائل إذ ذكر زيداً: **يا أخاه أقبل، ويا أباه**، ونحو ذلك، وكذلك: **يا أخَانَا، ويا أبانا**، فأما في الندبة فيجوز: **يا غلامَك، ويا أخَاكَ**؛ لأن المندوب غيرُ مخاطب، وإنما هو متفجع عليه»[3]، ويوضح الرضي الاستحالة هنا» باستحالة خطاب المضاف والمضاف

(١) شرح كافية ابن الحاجب٢/ ٥٣.

(٢) همع الهوامع٢/ ٤٦، يقول ابن الشجري: «ولا يجوز الجمع بين خطابين، كما لا يجوز الجمع بين استفهامين، ألا ترى أنك إذا قلت: يا زيدُ، فقد أخرجته بالنداء من الغيبة إلى الخطاب، لوقوعه موقع الكاف من قولك: أدعوك وأناديك...ويوضح لك هذا أنك تقول: يا غلامي ويا غلامنا ويا غلامهم، ولا تقول: يا غلامكم؛ لأنه جمع بين خطابين، خطاب النداء والخطاب بالكاف» أمالي ابن الشجري، تحقيق الدكتور/ محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٢م، ٢/ ١٣، ١٤، وانظر أيضا: حاشية الصبان٣/ ١٣٩.

(٣) المقتضب٤/ ٢٤٥، والتناقض هنا وقع لأن «الكاف توجب كون ما وليته غائبا في التعبير عنه، نحو: غلامُك قال كذا»شرح كافية ابن الحاجب٣/ ٨١، ودخول النداء على الاسم يوجب كونه مخاطبا، فصار مخاطبا غائبا في آن واحد، وهذا معنى قول الصبان: «لا يقال: يا غلامَك؛ لاستلزامه اجتماع النقيضين لاقتضاء النداء خطاب الغلام وإضافته إلى ضمير الخطاب عدم خطابه لوجوب تغاير المتضايفين وامتناع اجتماع خطابين لشخصين في جملة واحدة» حاشية الصبان٣/ ١٣٩.

إليه معا في حالة، وأما المندوب فلما لم يكن مخاطبا في الحقيقة بل متفجعا عليه، جاز»[1]، فالنية هي التي تصحح التركيب أو تحيله، والتركيب هو هو.

الجزم في جواب الطلب

يجزمُ المضارعُ في جوابِ الطلبِ إذا كان جواباً لأَمْرٍ، أو نَهْيٍ، أو اسْتِفْهام، أو تَمَنٍّ، أو عَرْضٍ، وشرط اللغويون هنا شرطا لصحة الجزم، وهو أن «يقصد المتكلم بالمضارع الجزاء للطلب المتقدم»[2]، أي: «إنك تقدره مسببا عن ذلك الطلب المتقدم، كما أن جزاء الشرط مسبب عن فعل الشرط»[3]، فإنه يكون مجزوما بذلك الطلب لما فيه من معنى الشرط، كقول امرئ القيس: **[الطويل]**

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ بِسِقْطِ اللِّوى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

وقولك: **هل تأتني أُحَدِّثْك، ولا تكفرْ تدْخُلِ الجَنّةَ**، والمعنى: إن تقفا نبك، وإن تأتني أحدثك، وإن لا تكفر تدخلْ، فالبكاء مسبب عن الوقوف، والحديث مسبب عن الإتيان، والدخول مسبب عن عدم الكفر، هذا هو المقصود بنية الجزاء في خطاب المتكلم[4]، وأما قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾ [التوبة:١٠٣]، فقد

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب١/ ٣٨١.

(٢) انظر: أوضح المسالك، لابن هشام، تحقيق بركات يوسف هبود، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م، ١/ ١٦٩، وشرح قطر الندى، لا بن هشام، تحقيق محمد محي الدين، دار الأقصى، ص١٠٩، وشرح ابن عقيل، تحقيق محمد محي الدين، مكتبة التراث، القاهرة، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م، ٤/ ١٨، وشرح التصريح٢/ ٣٨٢، وهمع الهوامع٢/ ٣٩٧، وشرح الأشموني٣/ ٣٠٨، وحاشية الصبان٣/ ٣٠٨، وحاشية الخضري٢/ ٧٣٨.

(٣) شرح التصريح٢/ ٣٨٢، وانظر أيضا: الكتاب٣/ ٩٨، وشرح قطر الندى ص١٠٩.

(٤) اختصّ النهي دون غيره بشرط صحة تقدير (إن) الشرطية و (لا) النافية مكان النهي مع استقامة المعنى، وهو معنى قول ابن مالك:

وشَرْطُ جَزْمٍ بعْدَ نهْيٍ أنْ تضع (إنْ) قبلَ (لا) دونَ تخالفٍ يقَع

وذلك مثل قولك: لا تكفر تدخل الجنة، أي: إن لا تكفر تدخل الجنة، فالجزم صحيح، وامتنع الجزم في: لا تكفر تدخل النار. انظر: أوضح المسالك٤/ ١٧٠، وشرح قطر الندى ص١١٢، شرح ابن عقيل٤/ ١٨، وشرح التصريح٢/ ٣٨٣، وشرح الأشموني٣/ ٣١١.

أجمع القراء السبعة على رفع (تطهرُهم)؛ لأن النية على غير الجزاء، فلم يرد: «إن تأخذ منهم صدقة تطهرْهم، وإنما أريد: خذ من أموالهم صدقة مطهرة، فـ (تطهرهم) صفة لصدقة»[1]، فامتنع الجزم ووجب الرفع على هذا المعنى، فإن قصد الجزاء صح الجزم في غير القرآن، وهو معنى قول ابن هشام: «ولو قرئ بالجزم على معنى الجزاء لم يمتنع في القياس»[2]، فالعبرة هي نية المتكلم في البناء الذي يصلح فيه تعدد النية، أما البناء الذي لا تصلح فيه النيتان معا في المعنى -أعني نية الجزاء ونية التبعية[3]- فتعددُ النيات فيه محالٌ، يحيل المعنى ويفسده، فإذا قلت: **ائتني بِرَجُلٍ يطيعُ اللهَ ورسولَه**، فمحال أن ينوي المتكلم فيه الجزاء، فيجزم الفعلَ (**يطيع**)؛ لأنه لا يعني أن طاعة الرجل لله ولرسوله مسببةٌ عن الإتيان به، فهو معنى لا تصلح معه إلا نية التبعية، أي: ائتني برجل مطيع لله ولرسوله، ورغم صحة التركيب في صورته المنطوقة وبنيته الأساسية على الشرط والجزم، فإنه لا يصح معنى ولا نية، فإذا وضعت مكان (يطيع) مسندا للغائب (**أُطيعُ**) مسندا للمتكلم صح البناء صورة ومعنى وصح الجزم والرفع[4].

تبقى صورة في الجزم في جواب الطلب يستحيل معها التركيب معنى، وهي قولك: **لا تدنُ من الأسد يأكلْك**، بجزم (يأكلك) وأنت تقصد الجزاء، أي: إن تدن من الأسد يأكلْك، تقصد أن يكون الأكل مسببا عن الدنو، وأن

(١) شرح قطر الندى ص١١١، ١١٢، وانظر أيضا: شرح التصريح ٢/ ٣٨٣.

(٢) شرح قطر الندى ص١١٢، وانظر أيضا: شرح التصريح ٢/ ٣٨٣، لكن وردت القراءتان في (يرثني ويرث) في قوله: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝٥ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ ۖ وَٱجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا﴾[مريم:٥-٦] حيث قرأ الجمهور رفعا، وقرأ أبو عمرو والكسائي جزما، أراد المعنيين، فلما نوى الجزاء جزم، ولما نوى النعت رفع. انظر: السبعة ص٤٠٧، وشرح قطر الندى ص١١٢، وشرح التصريح ٢/ ٣٨٣.

(٣) صحة التبعية مرهونةٌ بوجود نكرة قبل المضارع مع صحة المعنى، وإلا فعلى الاستئناف أو الحال. فمثال الجزم والحال قوله: ﴿ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأنعام:٩١]، وقوله: ﴿ذَرْهُمْ يَأْكُلُوا۟ وَيَتَمَتَّعُوا۟ وَيُلْهِهِمُ ٱلْأَمَلُ﴾ [الحجر:٣].

(٤) الرفع على النعت، أي: أطيع الله ورسوله فيه، كقوله تعالى: ﴿فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِى ٱلْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ﴾ [طه:٧٧] أي: لا تخاف فيه، ويصح الاستئناف على الرفع أيضا.

تجعل الدنو من الأسد سببا في الأكل، وهو معنى مستقيم لكن ترفضه الصناعة النحوية والورود اللغوي، فلم يرد: لا تدنُ من الأسد يأكلْك، بالجزم[1]، فهو تركيب محال وغير مستقيم على هذه الصورة إن أردت معني الجزاء السابق؛ لأن شرط الجزم في جواب الطلب المنهي صحة إحلال (إنْ ولا النافية)، وبهذا الشرط يستحيل التركيب السابق في صورته المنطوقة؛ لأن تقدير المعنى فيه يكون: إن لا تدن من الأسد يأكلْك، وهو معنى محال، وتبقى صورته التجريدية صحيحة: **فعل منهي+ فاعل مستتر+ جار ومجرور+ مضارع مجزوم**، فتقول عليها: **لا تدن من الأسد تسلمْ**، يقول سيبويه: «فإن قلت: **لا تدن من الأسد يأكلْك**، فهو قبيح إن جزمت، وليس وجه كلام الناس؛ لأنَّك لا تريد أن تجعل تباعده من الأسد سبباً لأكله. وإن رفعت فالكلام حسن، كأنك قلت: لا تدن منه فإنَّه يأكلُك. وإن أدخلت الفاء فهو حسن، وذلك قولك: لا تدن منه فيأكلَك»[2]،

(١) يقول المبرد: «ولو قلت: لا تعص الله يدخلك الجنة كان جيداً؛ لأنك إنما أضمرت مثل ما أظهرت. فكأنك قلت: فإنك إن لا تعصه يدخلك الجنة، واعتبره بالفعل الذي يظهر في معناه؛ ألا ترى أنك لو وضعت فعلاً بغير نهي في موضع لا تعص الله لكان أطع الله. و لو قلت: لا تعص الله يدخلك النار كان محالاً؛ لأن معناه: أطع الله. وقولك: أطع الله يدخلك النار محال. و كذلك: لا تدن من الأسد يأكلك لا يجوز؛ لأنك إذا قلت: لا تدن فإنما تريد: تباعد، ولو قلت: تباعد من الأسد يأكلك كان محالاً؛ لأن تباعده منه لا يوجب أكله إياه. ولكن لو رفعت كان جيداً. تريد فإنه مما يأكلك» المقتضب٢/ ٨١، ويقول أيضا: «و لو قال على هذا: لا تدن من الأسد يأكلك كان محالاً؛ لأنه إذا قال: لا تدن فإنما هو: تباعد، فتباعده منه لا يكون سبباً لأكله إياه. ولكن إن رفع جاز، فيكون المعنى: لا تدن من الأسد ثم قال: إنه مما يأكلك» المقتضب٢/ ١٣٣، ويقول السيد البطليوسي: «فإن الكسائي يجوز في هذا الجزم، وهو غلط لأنه يصير تباعده عن الأسد سببا لأكل الأسد إياه» مشكلات موطأ مالك، لعبد الله بن السيد البطليوسي، دار ابن حزم، تحقيق: طه بن علي بو سريح التونسي، ط١، لبنان، بيروت، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م، ص٤٨، ويقول ابن السراج: «فإذا قلت: لا تدن مِنَ الأسد يأكلْكَ لَمْ يجزْ...لأنَّ المعنى: إلاّ تدن مِن الأسدِ يأكلْكَ، وهذا محالٌ؛ لأن البعدَ لا يوجبُ الأكلَ، فإذا قلتَ: لا تدن من الأسدِ فيأكلَكَ جاز» الأصول في النحو٢/ ١٨٣.

(٢) الكتاب٣/ ٩٧، وانظر أيضا: المقتضب٢/ ٨١، والمفصل ص٣٣٤، والأصول في النحو٢/ ١٨٠، ولما قال ابن مالك:

وشرط جزم بعد نهي أن تضع إن قبل لا دون تخالف يقع

قال الشيخ خالد الأزهري: «ولهذا الشرط أجمعت السبعة على الرفع في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر:٦]» شرح التصريح٢/ ٣٨٤، لأنه لا يصح أن يقال: إن لا تمننْ تستكثرْ، فلا يصح هذا جوابا، وإنما هو فعل مرفوع في موضع نصب على الحال من الضمير في (تمنن) فكأنه قيل: ولا تمنن مستكثرا، والمن: =

والفاء للسببية، ويكون المعنى مع الفاء: لا يكونُ دنوٌ ولا أَكلٌ. وعلى كلام سيبويه يكون التركيب مستقيما حسنا في حالتين:

الحالة الأولى: **لا تدنُ من الأسد يأكلُك** (بالرفع على الاستئناف، أى: فهو يأكلك).

الحالة الثانية: **لا تدنُ من الأسد فيأكلَك**[1] (بالنصب بعد فاء السببية).

ويمكنُ أنْ نضيف حالة ثالثة عن طريق الإحلال والتغيير في مفردات التركيب، فلو وضعنا (تسلمْ) مكان (يأكلك) استقام التركيب وصح نحوا ودلالة.

الحالة الثالثة: **لا تدنُ من الأسَدِ تسلمْ** (بالجزم، أي: إن لا تدن من الأسد تسلمْ) فجعلت التباعد سبب السلامة، وجعلت السلامة مسببة عن التباعد وهي معان لا شك صحيحة والتركيب حسن مستقيم عليه. يقول ابن هشام: «وقال الجمهور لا يجوز: **لا تدنُ منَ الأسَدِ يَأْكلْك** بالجزم؛ لأن الشرط المقدر إن قدر مثبتا أي فإن تدن لم يناسب فعل النهي الذي جعل دليلا عليه وإن قدر منفيا أي فإن لا تدن فسد المعنى، بخلاف: **لا تدنُ منَ الأسَدِ تسلمْ**، فإن الشرط المقدر منفي وذلك صحيح في المعنى والصناعة»[2].

= العطاء، أي: لا تعط حال كونك طالباً أكثر مما أعطى، ومعنى الآية أن الله تعالى نهى نبيه ﷺ عن أن يهب شيئا وهو يطمع أن يتعوض من الموهوب له أكثر، أي لا تمنن طالباً للكثير على ما أعطيت، فلا تعط شيئاً لتأخذ أكثر منه، فإنك مأمور بأجلّ الأخلاق، وأشرف الآداب، ويجوز أن يكون المعنى: لا تُعطِ حال كونك تعد ما أعطيت كثيراً، أي لا تعدّ ما أعطيته كثيراً فتمسك عن الازدياد فيه، أو تتطرق إليك ندامة على ما أعطيت؛ لأن الكريم يستقلُ ما يُعطي وإنْ كان كثيراً، يقول ابن هشام: «فإن قلت: فما تصنع بقراءة الحسن البصري (تستكثرْ) بالجزم؟ قلت يحتمل ثلاثة أوجه أحدها أن يكون بدلا من تمنن كأنه قيل لا تستكثر، أي: لا تر ما تعطيه كثيرا والثاني أن يكون قدر الوقف عليه لكونه رأس آية فسكنه لأجل الوقف ثم وصله بنيه الوقف والثالث أن يكون سكنه لتناسب رءوس الآي وهي: فأنذر فكبر فطهر فاهجر» شرح قطر الندى ص١١٣، وانظر أيضا: حاشية الخضري ٢/ ٧٣٨.

(١) ليس كل موضع تأتى فيه فاء السببية يجوز فيه الجزم بعد حذف الفاء، فلا يجوز الجزم في جواب النفي إطلاقا، ويجوز الجزم في غير النفي إن قصد الجزاء.

(٢) مغني اللبيب ص٥٦٩.

يقول العكبري: «فإنْ قيلَ: لِمَ لَمْ يُقدّر: **إنْ تدْنُ**؟ قيلَ: يجبُ أنْ يكونَ المقدَّرُ من جنس الملفوظ به، فكما لا تقدِّر في الأمر النهي كذلك لا تقدِّرُ في النهي الإيجابَ، ألا تراك لا تقول: **ابعَدْ من الأسد يأكلْك**، تريد: إنْ لا تبعُدْ يأكلْك»[1]، وهذا مذهب جمهور النحاة[2].

الجزم في جواب النفي

لا يَصِحّ أن تقول: **ما تأتينا تحدثْنا**، بالجزم، رغم صحة بنيته الأساسية، لأن المتكلم نوى فيه الجزاء، فجزم بعد حذف فاء السببية قصدا لهذا الجزاء، وهو محال في المعنى، لأن النفي عدمٌ، والعدم لا يجازى به، وإنما يجازى بما فيه معنى السببية قصدا، ولا سببية مع العدم، فمحال أن يكون انتفاء الشيء (العدم) سببا

(١) اللباب في علل البناء والإعراب٢/ ٦٤، وانظر أيضا: الأصول في النحو٢/ ١٨١، والمفصل ص٣٣٣، ٣٣٤، كان الأولى على العكبري أن يمثل بـ: لا تقول: ابعَدْ من الأسد تسلمْ، تريد إن لا تبعد من الأسد تسلمْ، فهو الأنسب في سياق حديثه السابق؛ لأن المثال الأول يحيله المعنى لوجود (يأكلك) والله أعلم.

(٢) خالف الكسائي النحاة، فأجاز الجزم في جواب الطلب المنهي دون تقدير (لا) مع (إن)، أي: يكتفي بتقدير (إن) داخلة على الفعل دون (لا) واستدل بأمرين، الأول: القياس على النصب، فإنه يجوز: لا تدن من الأسد فيأكلَك، بالنصب بعد فاء السببية، والثاني: قراءة الحسن: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر:٦] بسكون الراء، وحديث النبي ﷺ: «**من أكل من هذه الشجرة** -يعنى الثوم- **فلايقربْ مسجدنا يؤذنا**»وأجاب الجمهوربـ:

١- النصب لا يقاس عليه لوجوده بعد النفي ولا جزم بعده، فلو صح القياس على النصب لصح الجزم بعد النفي قياسا له على النصب، ولاجزم، فإن أجزت الجزم بعد النفي-وهو لايجوز عندنا- فأت بالسماع، ولا سماع عن العرب فيه.

٢- قراءة الحسن والحديث وردا على سبيل البدل من الفعل المنهي، لا على الجزاء؛ لأن المعنى يرفضه.

٣- يجبُ أنْ يكونَ المقدَّرُ من جنس الملفوظ به فكما لا تقدِّر في الأمر النهي كذلك لا تقدِّرُ في النهي الإيجابَ.

٤- إن صح -كما يقول- تقدير (إن) وحدها، فماذا يفعل بقولهم: لا تدن من الأسد تسلمْ، ولا تعص الله تدخل الجنة.

٥- شرط الجمهور ليس كل موضع تدخل فيه الفاء يصح الجزاء، بل إذا سقطت الفاء بعد الطلب وقصد معنى الجزاء، جزم الفعل، فشرط الجزم بعد الأمر صحة وضع إن تفعل، كما أن شرطه بعد النهي صحة وضع إن لا تفعل. انظر:شرح التصريح٢/ ٣٨٤، ٣٨٥، وشرح الأشموني٣/ ٣١١، وحاشية الصبان٣/ ٣١١، وحاشية الخضري٢/ ٧٣٩.

في وقوع غيره، وإنما يستقيم هذا المعنى على قولك: **ما تأْتِيْنَا فتحدثَنا**، بالفاء والنصب[1]، والفاء للسببية، يقول سيبويه: «وليس كلُّ موضع تدخل فيه الفاء يحسن فيه الجزاء. ألا ترى أنه يقول: **ما أتيتنا فتحدثَنا**، والجزاء ههنا محال. وإنما قبح الجزم في هذا؛ لأنه لا يجيء فيه المعنى الذي يجيء إذا أدخلت الفاء»[2]؛ ذلك لأن النحاة قرروا:

وبَعْدَ غَيرِ النَّفْيِ جَزْماً اعْتَمِدْ إنْ تَسْقُطِ الفَا والجَزَاءُ قد قُصِدْ

وعللوا ذلك بقولهم: «إذا حُذِفت الفاء جزمْتَ في جميعها إلا في النفي؛ لأنَّ النفيَ عدمٌ والعدمُ لا يُجازَى به أو لا يصحّ التعليق به ولا يكون سبباً لغيره، والفاء تدلُّ على أنَّ الأول سببٌ للثاني»[3]، وهم بذلك يقصدون» أن النفي لا يدل على الإثبات»[4]، ولا يجازى إلا بالمثبت، و«حق المضمر أن يكون من جنس المظهر»[5]، بمعنى أنه «يجبُ أنْ يكونَ المقدَّرُ من جنس الملفوظ به فكما لا تقدِّر

(١) أو بالرفع على أنه حال، تقول: ما تأتينا تحدثنا، والتقدير: ما تأتينا محدثا.

(٢) الكتاب٣/ ٩٧، وانظر أيضا: الأصول في النحو٢/ ١٨٠، يقول الشيخ خالد الأزهري: «الجزم يتوقف على السببية» شرح التصريح٢/ ٣٨٣.

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب٢/ ٦٤، وانظر أيضا: شرح الأشموني٣/ ٣٠٩، هذا هو قول جمهور النحاة، وخالفهم الزجاجي والكوفيون، ولا يلتفت إلى كلامهم؛ لأنه لا يوجد سماع يؤيد مذهبهم، وحججهم مجرد فلسفات جدلية وتصورات خيالية، ونحن معنيون بما تكلمت به العرب، يقول الشيخ خالد الأزهري: «وأما النفي فلا يجزم الفعلُ في جوابه، فلا يقال: ما تأتينا تحدثْنا، بجزم (تحدثنا) خلافا للزجاجي والكوفيين، ولا سماع معهم ولا قياس، لأن الجزم يتوقف على السببية، ولا يكون انتفاء الإتيان سببا للحديث» شرح التصريح٢/ ٣٨٣، ويقول أبوحيان: «ولم يرد بالجزم في النفي سماع من العرب» همع الهوامع٢/ ٣٩٨، ويقول ابن هشام: «وقد غلط في ذلك صاحب الجمل» شرح قطر الندى ص١١١، وانظر أيضا: حاشية الصبان٣/ ٣٠٩، وقد رجعت إلى كتاب الجمل للزجاجي، فوجدت كلامه مطلقا، حيث قال: «كل شيء كان جوابه بالفاء منصوبا، كان بغير الفاء مجزوما» الجمل، تحقيق الشيخ ابن أبي شنب، مطبعة جول جربونل، الجزائر، ١٩٢٦م، ص٢١٧، ولعله يقصد مجمل القاعدة، فإنه لم يفصل، والله أعلم.

(٤) المفصل ص٣٣٤، وانظر أيضا: شرح الأشموني٣/ ٣٠٩.

(٥) المفصل ص٣٣٤، يقول ابن السراج موضحا ذلك بقوله: «إنك إذا جزمت إنما تقدر مع حرف الجزاء الفعل الذي ظهر، وإن كان أمراً قدرت فعلاً موجباً، وإن كان نهياً قدرت فِعلاً منفياً، ألا ترى أنك إذا قلت: قُم أعطكَ فالتأويلُ: إنْ تَقم أعطِكَ، وإذا قلتَ لا تقمْ أعطكَ، فالتأويل: إلاّ تقمْ أعطكَ فالإيجابُ نظيرُ الأمرِ والنفي نظيرُ النهي لأنَّ النهيَ نفيٌ»الأصول في النحو٢/ ١٨١.

في الأمر النهي كذلك لا تقدِّرُ في النهي الإيجابَ»[1]، فإن قلت: **ما تأتينا تحدثْنا** بالجزم، كان المعنى إن ما تأتينا تحدثْنا[2]، وهو محال؛ لأنك نفيت الإتيان، فكيف تجعل الحديث مسببا عن العدم.

فلهذا التركيب ثلاث صور صحيحة مستقيمة، الصورة الأولى: **ما تأتينا فتحدثَنا**، بفاء السببية والنصب، والمعنى فيها على السببية، والصورة الثانية: **ما تأتينا فتحدثُنا**، بالفاء والرفع، والمعنى فيها على الاستئناف، فأنت لم ترد أن تجعل الإتيان سبباً لحديث، أي فأنت تحدثنا على كل حال أتيت أو لم تأت[3]، ويجوز أن يكون المعنى فيها على العطف والتشريك، أي: ما تأتينا وما تحدثنا[4]، والصورة الثالثة: **ما تأتينا تحدثُنا**، بالرفع على معنى: ما تأتينا محدثا.

*****

(١) اللباب في علل البناء والإعراب٢/ ٦٤.

(٢) ولا يصح تقدير الإيجاب هنا؛ لأن المظهر منفي، فلا يجوز أن يكون التقدير: إن تأتنا تحدثنا؛ لأن حق المضمر أن يكون من جنس المظهر.

(٣) يقول سيبويه: «واعلم أنّك إن شئت قلت: ائتني فأحدّثك، ترفع. وزعم الخليل: أنّك لم ترد أن تجعل الإتيان سبباً لحديث، ولكنّك كأنك قلت: ائتني فأنا من يحدّثك البتة، جئت أو لم تجئ. قال النابغة الذبياني:

ولا زالَ قَبْرٌ بينَ تُبْنَى وجاسِمٍ ... عليه من الوسميّ جودٌ ووابِلُ

فينبتُ حُوذاناً وعَوْفاً منوّراً ... سأتبِعُهُ منْ خَيْرِ ما قالَ قائِلُ

وذلك أنه لم يرد أن يجعل النبات جواباً لقوله: ولا زال، ولا أن يكون متعلّقاً به، ولكنه دعا ثم أخبر بقصّة السحاب، كأنّه قال: فذاك ينبت حوذاناً، ولو نصب هذا البيت قال الخليل لجاز، ولكنّا قبلناه رفعاً» الكتاب٣/ ٣٦، ٣٧.

(٤) انظر: الكتاب٣/ ٣٠.

المطلب الرابع

العلامة الإعرابية بين الاستقامة والإحالة

وردتِ العلامةُ الإعرابيةُ في بعض التراكيب العربية ملزمةً لوظيفة نحوية معينة، فلا يقبل التركيبُ تغييرَ العلامة؛ لأن تغييرها حينئذ يحيل التركيب في بنائه و في صورته المنطوقة كما يحيله في دلالته أيضا.ولا يمكن أن ننسى عند الحديث عن أهمية العلامة الإعرابية وخطورة دلالتها وتأثيرها في المعانيما ذكره أبو حيان التوحيدي في كتابه«**البصائر والذخائر**»، قال: «قال الأصمعي: سمعت مولى لآل عمر بن الخطاب يقول: أخذ عبد الملك رجلاً[1] كان يرى رأي الخوارج فقال: ألست القائل: **[الطويل]**

وَمِنَّا سُوَيْدٌ والبَطينُ وقعنبٌ ومِنَّا أَمِيْرُ المُؤْمنيْنَ شَبِيْبُ[2]

فقال الرجل: إنّما قلت: **ومنا – أميرَ المؤمنين – شبيب** – بالنصب، أي: يا أميرَ المؤمنين، فخلى سبيله، قال ابن قتيبة: أما ترى تيقظَه ونقلَه الكلام بالإعراب عن سبيل هلكته إلى سبيل نجاته؟»[3]، فانظر كيف حقن دمَه ودرأ عن نفسه الهلاكَ والسجنَ بتغيير العلامة الإعرابية من الضمة إلى الفتحة؟، حتى قال الصفدي: «خلص من الموت بتغيير حركة»[4].

وسيعرضُ البحثُ هنا مجموعةً من التراكيب يمكن أن يوصف تغيير العلامة الإعرابية فيها بالمستحيل.

---

(١) هو عتبان بن أُصيلة الشيباني،، وهذا البيت من قصيدته التي يخاطب فيها عبد الملك بن مروان:

لَعَمْري لقد نادى شبيبٌ وصحبُه على الباب لو أنّ الأمير يجيبُ

الأبيات في: شعر الخوارج، للدكتور/ إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ص١٨٢، ١٨٣.

(٢) هو شبيب بن يزيد الخارجي.

(٣) البصائر والذخائر، لعلي بن محمد العباس، المعروف بأبي حيان التوحيدي (ت:٤١٤هـ)، تحقيق الدكتورة/ ودادالقاضي، دار صادر، بيروت، ط١، ٦/ ٦٦.

(٤) تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت:٧٩٤هـ)، تحقيق الدكتور/ السيد الشرقاوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م، ص٥٧.

﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾.

يقول تعالى: ﴿وَأَذَٰنٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوۡمَ ٱلۡحَجِّ ٱلۡأَكۡبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة:٣]، (ورسولُه)، كلمة مرفوعة على أنها مبتدأ خبره محذوف لدلالة السياق عليه، والتقدير: ورسوله كذلك، أي، ورسولُه بريء، كقولك: **التحياتُ لله والصلواتُ والطيباتُ**، ولايمكن أن تكون (ورسولُه) مجرورة؛ لأن تغيير العلامة الإعرابية من الضمة إلى الكسرة محال دلاليا؛ لأن المعنى سيكون بالجر على العطف: أنَّ اللهَ بريءٌ من المشركينَ ومِن رسولِه، وهو معنى محال لا شك،حتى قال العكبري: «عطفُه على (المشركين) كفر»[1]؛ فأصبح التركيب محالا في صورته المنطوقة بالكسر: **أنَّ اللهَ بريء من المشركين ورسوله**، مع صحة بنيته الأساسية؛ولذلك قال السمين: «(ورسولُه) الجمهور على رفعه»[2]، وقال ابن عاشور: «(ورسولُه) بالرفع عند القراء كلّهم»[3]، وامتدحوا الرفع فقالوا: «في هذا الرفع معنى بليغٌ من الإيضاح للمعنى مع الإيجاز في اللفظ»[4]، لعلم القارئ بالمحذوف،ولما أورد القرطبي[5] وأبو حيان[6] قراءة لكلمة (رسوله) بالكسر ونسبوها للحسن، رفضها النحاة، فقال العكبري عنها: «وهو بعيد»[7]، أي: الكسر، وقال السمين: «وهذه القراءة يبعد صحتها عن الحسن للإبهام»[8]، وقال ابن عاشور: «ولم تصح نسبتها إلى الحسن»[9]، ويؤكد هذا البعدَأيضا كلامُ الآلوسي

(١) إعراب القراءات الشواذ١/ ٦٠٥، وانظر أيضا: التبيان٢/ ١١.
(٢) الدر المصون ٦/ ٧.
(٣) التحرير والتنوير١٠/ ١٠٩.
(٤) التحرير والتنوير١٠/ ١٠٩.
(٥) انظر: الجامع لأحكام القرآن٥/ ٤٢٢.
(٦) انظر: البحر المحيط٥/ ٣٦٧.
(٧) إعراب القراءات الشواذ١/ ٦٠٥.
(٨) الدر المصون ٦/ ٩.
(٩) التحرير والتنوير ١٠/ ١٠٩.

عن قراءة الحسن: «**هي في غاية الشذوذ، والظاهر أنها لم تصح**»[1]، لإحالة التركيب عليها مع علامة الكسرة،وقد وردت روايات كثيرة عن سبب نشأة النحو، منها صيغ مختلفة عن الأعرابي الذي قرأ هذه الآية خطأ بالكسر، وعنفه عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأمر حينها ألا يقرأ القرآنَ أحدٌ إلا عالمٌ بالعربية[2].

الجزم في جواب الطلب

سبقَ الحديثُ في المطلب الثالث عن قولهم: **لا تدنُ من الأسد يأكلْك**، بالرفع والجزم، وذكر البحث هناك أن جزم الفعل يحيل التركيب، وحتى لا يتكرر الكلام يكفي البحث هنا كلامُ ابن هشام الذي قال فيه: «وقال الجمهور لا يجوز: **لا تدن من الأسد يأكلْك** بالجزم؛ لأن الشرط المقدر إن قدر مثبتا أي: فإن تدنُ، لم يناسب فعل النهي الذي جعل دليلا عليه وإن قدر منفيا أي: فإن لا تدن فسد المعنى، بخلاف: **لا تدنُ منَ الأسَدِ تسلمْ**، فإن الشرط المقدر منفي وذلك صحيح في المعنى والصناعة»[3]. فعلامة الجزم في (يأكلك) تحيل التركيب

(١) روح المعاني ١٠/ ٤٧.

(٢) يقول الشيخ محمد الطنطاوي: «يروى أنه قدم أعرابي في خلافة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فقال: من يقرئني شيئا مما أنزل الله تعالى على محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ فأقرأه رجل سورة براءة فقال: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ بالجر، فقال الأعرابي: أوقد برئ الله من رسوله؟ إن يكن الله تعالى برئ من رسوله فأنا أبرأ منه، فبلغ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مقالة الأعرابي فدعاه، فقال: يا أعرابي أتبرأ من رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ فقال: يا أمير المؤمنين إني قدمت المدينة ولا علم لي بالقرآن فسألت من يقرئني؟ فأقرأني هذا سورة براءة فقال: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ فقلت: أوقد برئ الله تعالى من رسوله إن يكن الله تعالى برئ من رسوله فأنا أبرأ منه، فقال عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ليس هكذا يا أعرابي، فقال: كيف هي يا أمير المؤمنين؟ فقال: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾، فقال الأعرابي: وأنا والله أبرأ ممن برئ الله ورسوله منهم، فأمر عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن لا يُقرئ القرآنَ إلا عالم باللغة، وأمر أبا الأسود الدؤلي أن يضع النحو«نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، للشيخ محمد الطنطاوي، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ص٢٥.

(٣) مغني اللبيب ص٥٦٩.

دلاليا وعلامة الرفع[1] تقيمه بدلالة جديدة وصحيحة إذا قلت: **لا تدنُ من الأسَدِ يأكلُك**، رفعا.

إعراب ما بعد (إلا) في الاستثناء غير الموجب

إذا كانَ الاستثناءُ غيرَ موجب وفي كلام تام جازفيه الإتباع على البدلية والنصب على الاستثناء، تقول: ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ، وإلا زيداً، والمعنى فيهما واحد، يقول المبرد: «تقول: **ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ**، فتجعل (زيد) بدلاً من (أحد)، فيصير التقدير: **ما جاءني إلا زيدٌ**؛ لأن البدل يحل محل المبدلُ منه، ألا ترى أن قولك: **مررت بأخيك زيد**، إنما هو بمنزلة قولك: **مررتُ بزيْدٍ**؛ لأنك لما رفعت الأخ قام زيد مقامه، فعلى هذا قلت: **ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ**، فإن قال قائل: فما بال (زيد) موجباً، و (أحد) كان منفياً، ألا حلّ محله؟ قيل: قد حل

(١) يقول سيبويه: «فإن قلت: لا تدن من الأسد يأكلك، فهو قبيح إن جزمت، وليس وجه كلام الناس؛ لأنَّك لا تريد أن تجعل تباعده من الأسد سبباً لأكله، وإن رفعت فالكلام حسن، كأنك قلت: لا تدن منه فإنَّه يأكلك، وإن أدخلت الفاء فهو حسن، وذلك قولك: لا تدن منه فيأكلَك.

وليس كلُّ موضع تدخل فيه الفاء يحسن فيه الجزاء، ألا ترى أنه يقول: ما أتيتنا فتحدثَنا، والجزاء ههنا محال، وإنما قبح الجزم في هذا لأنه لا يجيء فيه المعنى الذي يجيء إذا أدخلت الفاء» ٣/ ٩٧، ولم يفصل سيبويه الفرق بين علامة الجزم وعلامة النصب، والفرق بين التركيبين، فتعقبه ابن السراج في كتابه الأصول، فقال: «فمما يسأل عنه في هذا أن يقال: لِمَ حَسُنَ مع الفاءِ النصبُ وقبح في الجزم ولمْ يفصل بينهما سيبويه بشيءٍ قَبحه؟ فالجواب في ذلك: أن الفرق بين المنصوب والمجزوم أنك إذا جزمت إنما تقدر مع حرف الجزاء الفعل الذي ظهر، وإن كان أمراً قدرت فِعلاً موجباً، وإن كان نهياً قدرت فِعلاً منفياً، ألا ترى أنك إذا قلت: قُم أعطكَ، فالتأويلُ: إنْ تَقم أعطِكَ وإذا قلتَ لا تقمْ أعطكَ، فالتأويل: إلاّ تقمْ أعطكَ، فالإيجابُ نظيرُ الأمرِ، والنفي نظيرُ النهي؛ لأنَّ النهيَ نفيٌ، فهذا الجزاء على أنه لم ينقل فيه فِعلٌ إلى اسم ولا يستدلُ فيه بفعل على اسم ثم عطف عليه، وإن قال: ما تأتيني فتحدثني فما بعد الفاء في تقدير اسم قد عطف على اسم دل عليه (تأتيني)؛ لأن الأفعال تدل على مصادرها، وكذلك إذا قال: لا تفعلْ فأضربكَ فالتأويل على ما قال سيبويه: أن المنصوب معطوفٌ على اسم كأنه إذا قال: ليس تأتيني فتحدثَني قال: ليسَ إتيانٌ فحديثٌ، وإذا قال: لا تفعلْ فتضربْ، قد قال: لا يكنْ فِعلٌ فتضربَ، وهذا تمثيلٌ وقد فَسرهُ وقواهُ، ودل على أن الثاني المنصوب من الجملة الأولى» ٢/ ١٨٠، ١٨١.

محله في العامل، و (إلا) لها معناها»[1]، فجاز فيما بعد (إلا) وجهان، والاستثناء تام غير موجب،فإن كان الاستثناء تاما موجبا، لم يجز إلا النصب[2] على الاستثناء، كقولك: **جاءني إخوتُكَ إلا زيدا**، وصار الرفع على البدلية باطلا ومحالا؛ لعدم صحة الإحلال هنا كما مر في البدل، وهو معنى قول النحاة: «البدل في الإثبات غير جائز»[3]، وقولهم: «الموجب لا يكون فيه البدل»[4]، وقد وجب: **أتاني القومُ**

(١) المقتضب٤/ ٣٩٤، ٣٩٥، وانظر أيضا: الكتاب٢/ ٣١١، وقد اعترض ثعلب على وجه البدل، فقال: «كيف يكون بدلا وهو موجب ومتبوعه منفي؟، وقد أجاب السيرافي بأن قال: هو بدل منه في عمل العامل فيه، وتخالفهما بالنفي والإيجاب لا يمنع البدليه؛ لأن مذهب البدل فيه: أن يجعل الأول كأنه لم يذكر، والثاني في موضعه، وقد يتخالف الموصوف والصفة نفيا وإثباتا، نحو: مررت برجل لا كريم ولا لبيب»شرح ابن الناظم، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ ت ٢٠٠٠م، وانظر أيضا: شرح التصريح١/ ٥٤٢، وشرح الأشموني٢/ ١٤٥.

(٢) يعلل الأنباري لوجوب النصب في الاستثناء التام الموجب، وعدم جواز البدل، في كتابه (أسرار العربية)، بقوله: «فإن قيل فلم جاز البدل في النفي ولم يجز في الإيجاب قيل لأن البدل في الإيجاب يؤدي إلى محال؛ وذلك لأن المبدل منه يجوز أن يقدر كأنه ليس في الكلام فإذا قدرنا هذا في الإيجاب كان محالا لأنه يصير التقدير جاءني إلا زيد ويصير المعنى أن جميع الناس جاءوني غير زيد، وهذا لا يستحيل في النفي كما يستحيل في الإيجاب؛ لأنه يجوز ألا يجيئه أحد سوى زيد، فبان الفرق بينهما فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى» أسرار العربية ص٢٠٦، ويعلل الوراق أيضا في كتابه (علل النحو)، بقوله: «إن قال قائل: لم وجب أن ينصب المستثنى من الموجب، نحو: جاءني القوم إلا زيدا، ولم يجز البدل منه، كما جاز في النفي، نحو: ما جاءني أحد إلا زيد؟، فالجواب في ذلك: أن البدل مستحيل، وذلك أن المبدل منه يجوز أن يقدر كأنه ليس في الكلام، وإذا قدرنا على هذا، صار اللفظ: جاءني إلا زيد، لأنه يوجب مجيء العالم بأجمعهم إليه سوى زيد، وليس يستحيل هذا في النفي، لأنك إذا قلت: ما جاءني أحد إلا زيد، فالكلام صحيح، لأنه يجوز أن ينفى مجيء العالم سوى مجيء زيد، فلذلك لم يجز البدل في الإيجاب» علل النحو، لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق، تحقيق محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط١٤٢٠،١هـ ١٩٩٩م، ص٣٩٥، ويعلل الكفوي أيضا بقوله: «ويجوز حذف المستثنى منه في النفي لا في الإثبات، يقال: ما جاءني إلا زيد، ولا يقال: جاءني إلا زيد؛ لأن النكرة في النفي تعم، وفي الإثبات تخص، فالحذف في النفي يدل على أن المحذوف لفظة (أحد) وهو عام لوقوعه في سياق النفي، ولا يمكن تقديره في الإثبات، لأنه خاص، فيلزم استثناء الواحد من الواحد وهو لا يصح» الكليات ص٩٣، وقول في موضع آخر: «حذف المستثنى منه يجوز في موضع النفي ولا يجوز في موضع الإثبات، تقول: ما جاءني إلا زيد أي: ما جاءني أحد إلا زيد، ولا يجوز: جاءني إلا زيد، إذ لو قدر فيه (أحد) يكون استثناء الواحد من الواحد وأنه لا يصح» ص١٠٢٤.

(٣) الإنصاف ص٢٣٥، وانظر أيضا: الكتاب٢/ ٣١٣.

(٤) الكامل، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص٦١٣.

إلا أباك نصبا، ولم يجُز: **أتاني القومُ إلاَّ أبوك**، رفعا، «وإنما منع الأب أن يكون بدلا من القوم أنك لو قلت:**أتاني إلا أبوك** كان محالاً، وإنما جاز:**ما أتاني القومُ إلا أبوك**؛ لأنه يحسن لك أن تقول:**ما أتاني إلا أبوك**، فالمبدل إنما يجيء أبدا كأنه لم يذكر قبله شيء؛ لأنك تخلي له الفعل وتجعله مكان الأول، فإذا قلت:**ما أتاني القومُ إلا أبوك**، فكأنك قلت:**ما أتاني إلا أبوك**»[1]، وكان كلاما صحيحا مستقيما، يقول المبرد: «هذا باب ما لا يكون المستثنى فيه إلا نصباً، وذلك قولك: **جاءني إخوتُك إلا زيداً، ومررتُ بإخوتك إلا زيداً**، ولا يكون البدل ها هنا لما ذكرت لك، ألا ترى أنك لو طرحت الإخوة من الكلام لتبدل (زيداً) منهم لفسد، لو قلت: **جاءني إلا زيداً**، كان محالاً، وكذلك: **مررتُ إلا بزيْدٍ** محال»[2]، ولذلك لا تجد في كلامهم: **جاءني إخوتُك إلا زيدٌ ولا: جاء القومُ إلا أبوك**، (بالرفع على البدل)، فهو تركيب محال، وإحالته في البنية الأساسية والصورة المنطوقة، وخطأ الورود النحوي فيه هو الذي أحال البنية والصورة معا، وعليه لا تجد في كلامهم كذلك: **جاءني إلا زيدٌ، ولا: جاء إلا أبوك**، بعد إحلال البدل محل المبدل منه؛لأن فساد البدل أفسد الإحلال، فصارالتركيب محالا في البنية الأساسية والصورة المنطوقة والمعنى الدلالي،وهذا معنى قولهم: «لو قلتَ: **جاءني إخوتُك إلا زيداً** لم يجز إلا النصب؛ لأنك لو حذفت الإخوة بطل الكلام، وذلك أنه كان يكون: **جاءني إلا زيدٌ**، فلا يقع الاستثناء على شيء، فمن ثم بطل لفظ (إلا) من النصب لفساد البدل»[3]، وذلك «لأن الغرض في (إلا) -إذا جاءت قبل تمام الكلام- أن تثبت بها ما نفيته نحو:**ما جاءني إلا زيدٌ**»[4]، لا ما أثبته، فمجرد تغيير العلامة الإعرابية هنا أنتج لنا تركيبين محالين.

(١) الكتاب٢/ ٣٣١.
(٢) المقتضب٤/ ٤٠١.
(٣) المقتضب٤/ ٣٩٥.
(٤) الإنصاف ص٢٣٥.

مناظرة الكسائي واليزيدي

وقعتْ مناظرة بين الكسائي واليزيدي، فيها أنه: «اجتمع الكسائي واليزيدي عند الرشيد، فجرت بينهما مسائل كثيرة، فقال له اليزيدي: أتجيز هذين البيتين؟: **[الرمل]**

مَا رَأَيْنَا خَرَبَا نقَرَ البيضَةَ صقرُ

لا يكونُ العَيْرُ مُهْراً لا يكونُ، المُهْرُ مهْرُ[1]

فقال له الكسائي: يجوز على الإقواء، وحقه: **لا يكون المهر مهرا**، فقال له اليزيدي: فانظر جيدا، فنظر ثم أعاد القول، فقال اليزيدي: **لا يكون المهر مهرا**، محال في المعنى، مستو في الإعراب، والبيتان جيدان، كأنه قال: **المهر مهر**، مبتدأ»[2]، فالكسائي يقصد النصب على خبر (كان)، وأن الكلام متصل، وعليه يكون التركيب تركيبا محالا في المعنى على إرادة المعنى الحقيقي للتركيب دون المجاز (**لا يكون المهر مهرا**) كما رأى اليزيدي، وإنما استواؤه في الإعراب يصح على اتصال الكلام كما توهم الكسائي، وفيه إحالة المعنى.

والصحيح أنّ الكلام منقطع عند (لا يكون) الثانية على التوكيد اللفظي للأولى، والاستئناف بعده بالمبتدأ والخبر (**المهرُ مهرٌ**)، وعليهفإنَّ قطعَ الكلام مع نصب (مهرا) يجعل التركيب تركيبامحالا في النحو أيضا؛ لأنه لا مسوغ لنصب الخبر (مهراً)، ولأن الصحيح نحوا ومعنى الرفع مع القطع، والنصب على الوجهين -القطع والاتصال- يحيل التركيب، محال في النحو على الوقف، ومحال في المعنى على الوصل.

(١) الخَرَب بفتح الخاء والراء: ذكر الحبارى، والمعنى لا يحاول الصقر استخراج صقر من بيضة الحبارى، والعير بفتح العين وسكون الياء: الذكر من حمر الوحش.

(٢) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، لأبي أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري (ت:٣٨٢هـ)، تحقيق/ أحمد عبد العزيز، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط١، ١٣٨٣هـ-١٩٦٣م، ص ١٢٤.

بيتا امرئ القيس

يقول امرؤ القيس: **[الطويل]**

فلَـوْ أنَّ مـا أَسْـعَى لأَدْنَـى معِيشَـة كَفـانِي ولم أطْلُـبْ قليـلٌ مِـنَ المَـالِ

ولكِنَّـمَا أَسْـعى لِمَجْـدٍ مُؤَثَّـلٍ وقَـدْ يُـدْرِكُ المجْـدَ المُؤَثَّـلَ أَمْثـالِي

لا يجـوزُ بحـال مـن الأحـوال نصـب كلمـة (قليـل) أو وقـوع (أطلـب) عليهـا لئـلا يقـع الـكلام في تناقـض لا معنـى لـه، وإحالـة التركيـب معنـى، ولكـي تبـينَ وجهـة النظـر في وجـوب الرفـع، واسـتحالة النصـب، نقـول التـالي.

التنـازع في اللغـة العربيـة هـو: «أن يتقـدم عامـلان عـلى معمـول، كل منهـما طالـب لـه مـن جهـة المعنـى»[1]، فـإذا تحققـت هـذه الصـورة جـاز إعـمال الأول وجـاز إعـمال الثـاني، وهـذا معنـى قـول النحـاة: «إذا تنـازع العامـلان جـاز إعـمال أيهـما شـئت باتفـاق مـن البصريـين والكوفيـين؛ لأن إعـمال كل منهـما مسـموع مـن العـرب، والخـلاف بينهـم في المختـار، هـل هـو مـن الأول أو الثـاني... اختـار الكوفيـون منهـا الأول لسـبقه، واختـار البصريـون الأخـير لقربـه»[2]، فـ «لا خـلاف في الجـواز، وإنـما الخـلاف في الأولى»[3]، وأمـا البيتـان فقـد استشـهد بهـما الكوفيـون عـلى أنهـما مـن بـاب التنازع،وإعـمال الأول، أي: **كفـاني قليـلٌ مـن المـالِ**، وجمهـور النحـاة عـلى أنـه ليـس مـن التنـازع[4] في شيء؛ وعللـوا ذلـك بـأن شرط التنـازع أن يكـون المعمـول مطلوبـا

(١) حاشية الصبان٢/ ٩٧.

(٢) شرح التصريـح ص٤٨٣، وانظـر أيضـا: المقتضـب٤/ ٧٤، والإنصـاف ص٨٤، والمفصل ص٣٩، واللبـاب١/ ١٥٦، وشرح المفصـل١/ ١٤٩، ١٥٣، وشرح كافية ابن الحاجـب١/ ١٨١، وشرح قطر الندى ص٢٧٦، وأوضح المسالك٢/ ١٧٤.

(٣) الإنصاف ص٨٤.

(٤) انظر: الكتاب١/ ٧٩، والخصائص٢/ ٣٨٩، والمفصل ص٤٠، وشرح المفصل١/ ١٥٤، وشرح كافية ابن الحاجب١/ ١٨٧، وشرح قطر الندى ص٢٧٧، ومغني اللبيب ص٤٨٠، وهمع الهوامع٣/ ١٢٣، وشرح الأشموني٢/ ٩٨، وحاشية الصبان٢/ ٩٩، وحاشية الخضري١/ ٣٦٨.

لكل منهما من جهة المعنى[1]، بمعنى أنه يصح تسلط كل من العاملين على الاسم المعمول، مع استقامة المعنى، فإن لم يستقم المعنى أعمل الأول اتفاقا[2]، وخرج الكلام من باب التنازع، وهذا ما حدث في البيتين السابقين كما يقول الجمهور، فالفعل الأول يصح تسلطه على (قليل) ولا يصح تسلط الثاني عليه؛ لأنه متسلط على (المُلك) المحذوف لدلالة البيت الثاني عليه، فلا يصح: **لو أنّي سعيتُ لأدنَى معيشةٍ لم أطلبْ قليلاً من المال**، لأنه إذا لم يَسعَ لأدنى معيشة، فإنّما يطلب الكثير، فكان حقه أن يقول: لطلبتُ القليلَ، فهو غير متسلّط عليه، والمعنى المستقيم والمراد: «أنني لو سعيت لمنزلة دنية كفاني قليلٌ من المال ولم أطلب الكثيرَ»[3] أو ولم أطلب الملكَ، ثم إنه لو كان من التنازع لأضمر في الثاني، وقال: (ولم أطلبه)، فهذان سببان منعا البيتين من الدخول في باب التنازع، وإنما وجب رفع (قليلٌ) وامتنع نصبها حينئذ؛ لئلا يقع التناقض في الكلام الواحد، ويستحيل التركيب معنى، والكلام المتناقض لم يرد في كلامهم، فلو«نصب قليلا بـ (أطلب) استحال المعنى، -كما يقول الرضي- وصار التقدير: **كفاني قليلٌ ولم أطلب قليلاً**»[4]، ويوضح ذلك جمهور النحاة بصورة أكثر بيانا، فيقولون: «لو أعمل الثاني لكان الكلام متناقضا، وذلك من وجهين، أحدهما: أنه لو أعمل

(١) انظر: شرح المفصل١/ ١٥٤، وأوضح المسالك٢/ ١٦٧، وشرح قطر الندى ص٢٧٥، وحاشية الخضري١/ ٣٦٧، يقول الزمخشري معللا خروج البيتين من التنازع: «إذ لم يوجه فيه الفعل الثاني إلى ما وجه إليه الأول» المفصل ص٤٠.

(٢) انظر: روح المعاني٧/ ١٦١، يقول الإمام فخر الدين الرازي: «قوله (كفاني ولم أطلب) ليسا متوجهين إلى شيء واحد؛ لأن قوله (كفاني) موجه إلى قليل من المال وقوله (ولم أطلب) غير موجه إلى (قليل) من المال وإلا لصار التقدير: فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة لم أطلب قليلا من المال، وكلمة (لو) تفيد انتفاء الشيء لانتفاء غيره، فيلزم حينئذ أنه ما سعى لأدنى معيشة ومع ذلك فقد طلب قليلا من المال، وهذا متناقض، فثبت أن المعنى: ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني قليلٌ من المال ولم أطلب الملكَ، وعلى هذا التقدير فالفعلان غير موجهين إلى شيء واحد» تفسير الفخر الرازي، للإمام محمد الرازي المشتهر بخطيب الري (ت:٦٠٤هـ)، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م، ١/ ٦٦.

(٣) شرح المفصل١/ ١٥٤.

(٤) شرح المفصل١/ ١٥٤.

الثاني لكان التقدير فيه: **كفاني قليلٌ ولم أطلب قليلا من المال**، وهذا متناقض؛ لأنه يخبر تارة بأن سعيه ليس لأدنى معيشة وتارة يخبر بأنه يطلب القليل، وذلك متناقض، والثاني: أنه قال في البيت الذي بعده:

ولَكِنَّمَا أَسْعى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ وقَدْ يُدْرِكُ المجْدَ المُؤَثَّلَ أَمْثالِي

فلهذا أعمل الأول ولم يعمل الثاني»[1]، يقول سيبويه: «إنما رفع لأنه لم يجعل القليلَ مطلوباً، وإنما كان المطلوب عنده الملكَ، وجعلَ القليلَ كافياً، ولو لم يرد ذلك ونصب فسد المعنى»[2]، أي: كفاني قليلٌ من المال ولم أطلب الملكَ، أي: لو سعيت للأدنى كفاني القليل، ولم أطلب الملك،ولذلك قال المبرد: «إنما المطلوب في الحقيقة الملك، وعليه معنى الشعر»[3].

---

(١) الإنصاف ص٨٣، يبين الرضي سر التناقض في البيتين لو كانا من باب التنازع، فيقول: « (لو) تنفي شرطها وجزاءها سواء كانا مثبتين أو منفيين، فإن كانا مثبتين وجب انتفاؤهما، نحو لو كان لي مال لحججت، فالحج ووجود المال منفيان، وإن كانا منفيين، وجب ثبوتهما لأن نفي النفي إثبات، نحو لو لم تزرني لم أكرمك، فالزيارة والإكرام مثبتان، وإن كان أحدهما مثبتا دون الآخر، وجب ثبوب المنفي وانتفاء المثبت، نحو: لو لم تشتمني أكرمتك، ولو شتمتني لم أكرمك. رجعنا إلى بيان فساد معنى البيت لو كان من باب التنازع، فنقول:أوله:

فلَوْ أنَّ ما أَسْعَى لأَدْنَى معِيشَة

وقوله: «أن ما أسعى لأدنى معيشة»، شرط (لو)، أي: لو ثبت أن سعيي لأدني معيشة، فيكون المعنى: لم يثبت أن سعيي لأدنى معيشة، أي: إن طلبي لقليل من المال، وقوله: (كفاني)، جزاء (لو) وقوله: (لم أطلب قليلا من المال) عطف عليه، فيكون حكمه حكم الجواب، فيكون عدم طلب قليل من المال مثبتا، أي ثبت أن طلبي لقليل من المال، وهو إثبات لما نفاه بعينه في المصراع الأول، فيكون تناقضا فيفسد المعنى»شرح كافية ابن الحاجب١/ ١٨٧، ١٨٨، يعني أن نفي السعي لأدنى معيشة هو عدم السعي لأدنى معيشة، وأن قوله: (لم أطلب) مثبت لكونه منفيا، يعني: إنني لم أسع لتحصيل القليل ولم يكفني القليل وأطلب القليل، فيقع التناقض، فإن زعم الكوفيون أن الواو في (ولم أطلب) للاستئناف، لئلا يقع التناقض ويصح التنازع وجواز تسلط (أطلب) على (قليل)، بطل أيضا، يقول ابن هشام: «فإن قيل: إنما يلزم فساد جعله من باب التنازع لعطفك (لم أطلب) على (كفاني)، ولو قدرته مستأنفا كان نفيا محضا غير داخل تحت حكم (لو)، قلت: إنما يجوز التنازع بشرط أن يكون بين العاملين ارتباط، وتقدير الاستئناف يزيل الارتباط» شرح قطر الندى ص٢٧٨، وانظر أيضا: مغني اللبيب ص٤٨٠، وحاشية الصبان٢/ ٩٩.

(٢) الكتاب١/ ٧٩.

(٣) المقتضب٤/ ٧٩.

وهذا ما دفع الحسن بن عبد الله القيسي إلى قوله: «ولو أعمل الثاني الذي هو (أطلب) ونصب به (قليلاً)، كان الكلام فاسداً؛ وذلك أن قوله:

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ

يوجب أنه لم يسع لها، ألا ترى أنك لو قلت: **لو لقيت زيداً**، لدل أنك لم تلقه، فهو ناف عن نفسه طلب أدنى معيشة، وبالنصب يوجب طلب القليل من المال، وهو محال»[1].

ومن ثم فإنّ العلامة الإعرابية التي في (قليلٌ) لا يجوز تغييرها، ويستحيل الكلام مع النصب أو وقوع فعل الطلب عليه، ولذلك قالوا: «وذلك -أي البيت- لم يروه أحدٌ بالنصب»[2]، ولم يرد إلا بالرفع.

ما يُمنع الحمل فيه على اللفظ

ما يُمنع الحمل فيه على اللفظ استعمالات العرب في كلامهم، فإننا ملتزمونها يقولون، يقول سيبويه: «لو قلت: **ما زيدٌ على قَوْمِنَا ولا عندَنا**،كان النصب ليس غيرُ؛ لأنه لا يجوز حمله على (على)؛ ألا ترى أنك لو قلت: ولا على عندنا لم يكن؛ لأن (عندنا) لا تستعمل إلا ظرفاً، وإنما أردت أن تخبر أنه ليس عندكم.

وتقول: **أخذْتُنا بالجودِ وفوقَه**؛ لأنه ليس من كلامهم وبفوقه»[3]، فإحالة هذين التركيبين جاءت من مخالفة طرائق العرب في كلامهم، ومغايرة المسموع من لغتهم، فـ(عند) ظرف مكان معرب لا يستعمل إلا منصوبا أو مجرورا بالحرف (من) دون غيره من الحروف، كقوله تعالى:﴿وَءَاتَيْنَٰهُ أَهْلَهُۥ وَمِثْلَهُم مَّعَهُمْ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا﴾ [الأنبياء:٨٤][4]، فما قالوا: **على عندِنا ولا بعندِنا**، وكذلك (قبل) في الاستعمال، قال تعالى: ﴿يُصَبُّ مِن فَوْقِ رُءُوسِهِمُ ٱلْحَمِيمُ﴾ [الحج:١٩].

(١) إيضاح شواهد الإيضاح، لأبي علي الحسن بن عبد الله القيسي، تحقيق الدكتور/ محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، ١/ ١٠٥.

(٢) الإنصاف ص٧٩.

(٣) الكتاب١/ ٦٨.

(٤) انظر: النحو الوافي، لعباس حسن، دار المعارف، القاهرة، ط١٥، ٢/ ٢٦٦، ٢٩١.

الخاتمة

توصل هذا البحث إلى عدة نتائج متواضعة، يمكن إجمالها فيما يلي:

- التنبيه على وجود بعض التراكيب اللغوية التي يمكن أن توصف بأنها تراكيب محالة وغير مستقيمة، لم تتكلم بها العرب، ولم تصغها في خطاباتها؛ لأنها مخالفة لأنظمة العربية النحوية والدلالية.
- تتوزع التراكيب المحالة في النحو العربي على أربعة مستويات:
  ١. كيفية بناء الجملة
  ٢. كيفية التوجيه النحوي
  ٣. معرفة قصد المتكلم وتوضيح نيته
  ٤. قدرة العلامة الإعرابية المعينة على تحقيق الغرض دون غيرها.
- المستويات الأربعة السابقة هي أربعةُ أسبابٍ حقيقيةٍ لإحالة التركيب اللغوي، وهي مخالفة البناء اللغوي الصحيح للجملة، والخطأ في التوجيه النحوي للجملة، والمخالفة بين قصد المتكلم وخطابه، والخطأ في استخدام العلامة الإعرابية، فأسباب إحالة التركيب اللغوي تتوارى خلف هذه المستويات، واستقامة التركيب مرهونة باستقامتها.
- المستقيم من الكلام هو ما سار على نظام اللغة الذي وضعه العرب لأنفسهم لا تناقض فيه ولا خلل، أو هو المستقيم نحوا ودلالة، والمحال هو ما خالف النظام اللغوي، نظما ومعنى وتوجيها وضبطا وقصدا، أو هو ما أدى إلى نظم لم يرد ومعنى متناقض، أو هو ما خالف أنظمة العربية النحوية والدلالية.
- تأتي عدم استقامة التركيب من جهتين، جهة نقض آخر الكلام لأوله، وجهة عدم تحدث العرب بهذه التراكيب فجاءت على غير العادة اللغوية المألوفة للتركيب العربي.

- نص سيبويه عن الاستقامة والإحالة تكمن فيه بذور نظرية نحوية دلالية، يتضح من خلاله أن النحو ليس علما جامدا جافا يبحث فقط في الوظائف النحوية والعلامة الإعرابية.
- إنّ العرب راعت عند صياغة تراكيبها أمرين، الأول: مدى التفاعل بين الوظائف النحوية و مفردات التركيب، والثاني: مدى التوافق مع النظام الذي وضعته العربية للغتها والذي تكلمت به العرب (الصناعة النحوية).
- تعتمد الجملة العربية في بنائها اللغوي على ركنين أساسيين، هما: المسند والمسند إليه، أما إذا خلا الكلام من الإسناد (المسند والمسند إليه) صار في حكم الأصوات التي حقها أن ينعق بها، أي إن خلو البناء من الإسناد لا يجعله كلاما ولا بناء لغويا مستقيما.
- يختص الاسم دون غيره بالإسناد، أي إنه وحده هو الذي يقع موقع المسند إليه في الجملة العربية، ويكون المسند اسما وفعلا على السواء، ومحاولة التغيير في هذا الاختصاص تحيل التركيب.
- مما ورد فيه تراكيب محالة في بناء الجملة العربية، الجواب بالتعيين في باب العطف بـ (أم)، وإضافة أفعل التفضيل، والتقديم والتأخير في جملة (إنَّ) الناسخة، واستثناء نصف الشيء من الشيء كله، والشرط ينبغي أن يكون غيرَ الجزاء لا عينه، وقطع الإضافة لفظا لا معنى في (كل وبعض)، وما له الصدارة لايتقدم عليه عامله، وهناك أدوات لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، ووقوع المصدر المؤول مفعولا مطلقا، والعطف بـ (لا) بين الاستقامة والإحالة، ومعرفة معنى (إذا) في المجازاة، وتثنية الفعل وجمعه، واستثناء الكل من الكل واللفظ واحد، واستعمال (قطُّ) و(أبدا).
- ومما ورد فيه تراكيب محالة في التوجيه النحوي، تعريف الفعل وتنكيره، ومعنى (أو)، ومعنى (ماذا)، ومعنى (أم) المنقطعة، ومحل الجمل، وما يوهم العطف في بعض التراكيب، ومعنى (حتى) العاطفة، وما له الصدارة لا يعمل فيه ما قبله.

- ومما ورد فيه تراكيب محالة في قصد المتكلم وإرادته، باب الحال والظرف والعامل فيهما، و قولهم: لا يعمل ما بعد الشرط والاستفهام فيما قبلهما، والجزم في جواب الطلب، والجزم في جواب النفي، والفاء بين السببية والعطف والاستئناف، والعطف بـ (لكنْ) الاستدراكية، والعطف على خبر (ما) الحجازية، وبدل الغلط، ووقوع الفعل في زمانين أو مكانين مختلفين، وإلحاق كاف الخطاب بالمنادى.
- ومما ورد فيه تراكيب محالة في العلامة الإعرابية، قوله: أَنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ، و الجزم في جواب الطلب، وإعراب ما بعد (إلا) في الاستثناء غير الموجب، ومناظرة الكسائي واليزيدي، وبيتا امرئ القيس، و ما يُمنع الحمل فيه على اللفظ.
- فكرة هذا البحث تحتاج إلى استكمال وتوسيع ومسح شامل لأنظمة اللغة العربية، الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية.

*****

المصادر والمراجع

- **الإتقان في علوم القرآن**، لجلال الدين السيوطي (ت:٩١١هـ)، قدَّمه وعلَّق عليه الأستاذ محمد شريف سكر، راجعه الأستاذ مصطفى القصاص، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- **الإحالة والكذب في التراكيب عند النحاة**، للدكتورة/ زينب شافعي عبد الحميد، رسالة دكتوراه غير مطبوعة بكلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م
- **إرادة المتكلم ومقاصد الكلام في كتاب سيبويه مقاربة تداولية**، للدكتور/ علي بن موسى بن محمد شبير، مجلة اللسانيات العربية، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية - السعودية، العدد (٤) صفر١٤٣٨هـ - نوفمبر٢٠١٦م.
- **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، لمحمد بن يوسف المعروف بأبي حيان الأندلسي ت: (٧٤٥هـ)، تحقيق الدكتور/ رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- **الاستغناء في الاستثناء**، لشهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن القرافي (ت:٦٨٤هـ)، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٦٦هـ - ١٩٨٦م.
- **أسرار العربية**، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت:٥٧٧هـ)، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي بدمشق.
- **الأصول في النحو**، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج (ت:٣١٦هـ)، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- **إعراب القراءات الشواذ**، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت:٦١٦هـ)، تحقيق محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

- **إعراب القرآنالمنسوب للزجاج**، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري المعروف بالزجاج (ت:٣١١هـ)، تحقيق إبراهيم الإبياري، دار الكتب الإسلامية، القاهرة، ط٢، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- **إعراب القرآن**، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت:٣٣٨هـ)، تحقيق زهير غازي، عالم الكتب، ط٢، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- **أمالي ابن الشجري**، لهبة الله بن علي بن محمد الحسني العلوي المعروف بابن الشجري (ت:٥٤٢هـ)، تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م
- **الإنصاف في مسائل الخلاف**، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت:٥٧٧هـ)، تحقيق الدكتور/ جودة مبروك محمد جودة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ٢٠٠٢م.
- **إيضاح شواهد الإيضاح**، لأبي الحسن بن عبد الله القيسي (من علماء القرن السادس الهجري)، تحقيق الدكتور/ محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
- **الإيضاح**، لأبي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت:٣٧٧هـ)، تحقيق الدكتور/ كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
- **البحر المحيط**، لمحمد بن يوسف المعروف بأبي حيان الأندلسي ت: (٧٤٥هـ)، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- **البرهان في علوم القرآن**، للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت:٧٩٤هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة.
- **البصائر والذخائر**، لعلي بن محمد العباس، المعروف بأبي حيان التوحيدي (ت:٤١٤هـ)، تحقيق الدكتورة/ وداد القاضي، دار صادر، بيروت، ط١.
- **تاج العروس من جواهر القاموس**، للسيد محمد مرتضى الزبيدي (ت:١٢٠٥)، تحقيق مصطفي حجازي وعبد الستار أحمد فراج وآخرون، مطبعة حكومة الكويت، سلسلة التراث العربي، الكويت، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.

- **التبيان في إعراب القرآن**، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت:٦١٦هـ)، المكتب التوفيقية، القاهرة.
- **التحرير والتنوير**، للإمام محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية، ١٩٨٤م.
- **تصحيح التصحيف وتحرير التحريف**، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت:٧٦٤هـ)، تحقيق الدكتور/ السيد الشرقاوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- **تفسير الفخر الرازي** (مفاتيح الغيب)، للإمام محمد الرازي فخر الدين (ت:٦٠٤هـ) دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٨١م.
- **التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة**، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت:٣٩٢هـ)، تحقيق الدكتورة/ سيدة حامد عبد العال والدكتورة/ تغريد حسن أحمد عبد العاطي، دار الكتب والوثائق القومية، مركز تحقيق التراث، القاهرة، ٢٠١٠م.
- **تهذيب اللغة**، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري ((ت:٣٧٠هـ)، تحقيق محمد علي النجار وآخرون، الدار المصرية للترجمة والتأليف.
- **الجامع لأحكام القرآن**، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت:٦٧١هـ)، تحقيق الدكتور/ محمد إبراهيم الحفناوي، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- **الجمل**، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت:٣٣٧هـ)، تحقيق الشيخ ابن أبي شنب، مطبعة جول جربونل، الجزائر، ١٩٢٦م.
- **الجنى الداني في حروف المعاني**، للحسن بن قاسم المرادي (٧٤٩هـ)، تحقيق الدكتور/ فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
- **حاشية الخضري**، لمحمد بن مصطفى بن حسن الخُضري (ت:١٢٨٨هـ)، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

- **حاشية الصبان على شرح الأشموني**، لمحمد بن علي الصبان (ت:١٢٠٦هـ)، دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي).
- **حروف المعاني**، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحق الزجاجي (ت:٣٣٧هـ)، تحقيق الدكتور/ علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- **خزانة الأدب**، لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت:١٠٩٣هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- **الخصائص**، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت:٣٩٢هـ)، تحقيق محمد على النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤، ١٩٩٩م.
- **الدرالمصون**، لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت:٧٥٦هـ)، تحقيق الدكتور/ أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، د - ت.
- **دلائل الإعجاز**، لعبد القاهر الجرجاني (ت:٤٧١هـ)، تحقيق محمود محمد شاكر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠م.
- **روح المعاني في تفسير الكتاب العظيم والسبع المثاني**، لشهاب الدين السيد محمود الآلوسي البغدادي (ت:١٢٧٠هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- **السبعة في القراءات**، لأبي بكر أحمد بن موسى العباس المعروف بابن مجاهد (ت:٣٢٤هـ)، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، ط٣، القاهرة.
- **شرحالأشموني**، لأبي الحسن علي نور الدين بن محمد بن عيسى الأشموني (ت:٩١٨هـ)، دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي).
- **شرح التصريح على التوضيح**، للشيخ خالد بن عبدالله الأزهري (ت:٩٠٥هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- **شرح ابن عقيل**، لبهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت:٧٦٩هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

- **شرح المفصل**، لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش المعروف بابن يعيش النحوي (ت:٦٤٣هـ)، تحقيق أحمد السيد سيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة.
- **شرح قطر الندى وبل الصدى**، لجمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري (ت:٧٦١هـ)، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الأقصى، القاهرة.
- **شرح كافية ابن الحاجب**، لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت:٦٨٦هـ)، تحقيق أحمد السيد سيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة.
- **شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف**، لأبي أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري (ت:٣٨٢هـ)، تحقيق/ عبد العزيز أحمد، مصطفى البابي الحبي، القاهرة، ط١، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م.
- **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، لابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت:٦٨٦هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ ت ٢٠٠٠م.
- **شعر الخوارج**، للدكتور/ إحسان عباس (ت:٢٠٠٣م-١٤٢٤هـ)، دار الثقافة، بيروت، لبنان.
- **الصناعتين الكتابة والشعر**، لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (ت: ٣٩٥هـ)، تحقيق محمد علي البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي)، ط١، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.
- **علل النحو**، لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق (ت:٣٨١هـ)، تحقيق/ محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- **الكامل في اللغة والأدب**، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (٢٨٥هـ)، تحقيق الدكتور/ محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- **الكتاب**، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت:١٨٠هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- **كتاب الحدود في النحو وكتاب منازل الحروف**، لأبي الحسن عيسى علي بن عيسى بن علي الرماني (ت:٣٨٤هـ)، د - ت.

- **الكشاف**، للإمام محمود بن عمر الزمخشري (ت:٥٣٨هـ)، تحقيق مصطفى حسين أحمد، دار الريان، القاهرة، ط١٤٠٧،٣هـ - ١٩٨٧م.
- **الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسين الكفوي (ت:١٠٩٤هـ)، تحقيق الدكتور/ عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- **لسان العرب**، للإمام العلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري (ت:٧١١هـ)، تحقيق/ أمين محمد عبد الوهاب، ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- **اللباب في علل البناء والإعراب**، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت:٦١٦هـ)، تحقيق/ غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- **مجمع الأمثال**، لأبي الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم النيسابوري الميداني (ت:٥١٨هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السنة المحمدية، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.
- **المخصص**، لأبي الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي المعروف بابن سيده (ت:٤٥٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، السفر السابع عشر.
- **مراعاة قصد المتكلم في التوجيه النحوي**، للدكتور/ عادل فتحي رياض، بحث منشور بمجلة كلية دار العلوم/ جامعة القاهرة، العدد (٤٤) ٢٠٠٧م.
- **مشكل إعراب القرآن**، لمكي بن أبي طالب القيسي (ت:٤٣٧هـ)، تحقيق حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- **مشكلات موطأ مالك**، لعبد الله بن السيد البطليوسي (ت:٥٢١هـ)، تحقيق/ طه بن علي بو سريح التونسي، دار ابن حزم، ط١، لبنان، بيروت، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠ م

- **المصباح المنير**، للعلامة أحمد بن محمد بن علي المُقري الفيومي (ت:٧٧٠هـ) تحقيق الدكتور/ عبد العظيم الشناوي، دار المعارف، القاهرة، ط٢.
- **معاني القرآن وإعرابه**، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت:٣١١هـ)، تحقيق الدكتور/ عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- **معانيالقرآن**، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت:٢١٥هـ)، تحقيق الدكتورة/ هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- **معاني القرآن**، لأبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الفراء (ت:٢٠٧هـ)، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- **مغني اللبيب**، لجمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري (ت:٧٦١هـ)،تحقيق الدكتور/ مازن المبارك، ومحمد على حمد الله، دار الفكر، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- **المفصل في صنعةالإعراب**، للإمام محمود بن عمر الزمخشري (ت:٥٣٨هـ)، تحقيق الدكتور/ علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
- **مفهوم الإحالة عند سيبويه، أبعاده وضوابطه**، للدكتورة/ لطيفة إبراهيم النجار، بث منشور في المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، الأردن، المجلد (٣)، العدد (١)، ذو الحجة ١٤٢٧هـ - كانون الثاني ٢٠٠٧م.
- **المقتضب**، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (٢٨٥هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ط٢، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- **نتائج الفكر في النحو**، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت:٥٨١هـ)، تحقيق الشيخ/ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ/ محمد علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- **النحو الوافي**، للشيخ عباس حسن (ت:١٩٧٨م-١٣٩٨هـ)، دار المعارف، ط١٥، القاهرة.

- **النحو والدلالة**، للدكتور/ محمد حماسة عبد اللطيف (ت:٢٠١٥م-١٤٣٧هـ)، دار الشروق، القاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة**، للشيخ محمد الطنطاوي (ت: بعد ١٣٥٧هـ)، دار المعارف، القاهرة، ط٢.
- **همع الهوامع على شرح جمع الجوامع**، لجلال الدين السيوطي (ت:٩١١هـ)، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د-ت.

*****